

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة مولود معمري

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



الموضوع

توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر في الفترة 2008-2016

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: دراسات متوسطة

تحت إشراف الأستاذ

جوابي مراد

إعداد الطلبة:

- لعمراني زاكية

- لغيمة رادية

أ/ إقولي صافية.....رئيساً(ة)

أ/ جوابي مراد.....مشرفاً ومقرراً(ة)

أ/ عمرون محمد.....ممتحناً(ة)

السنة الجامعية: 2016 / 2017

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة مولود معمري

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



الموضوع

توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر في الفترة 2016-2008

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات متوسطة

تحت إشراف الأستاذ

جوابي مراد

إعداد الطلبة:

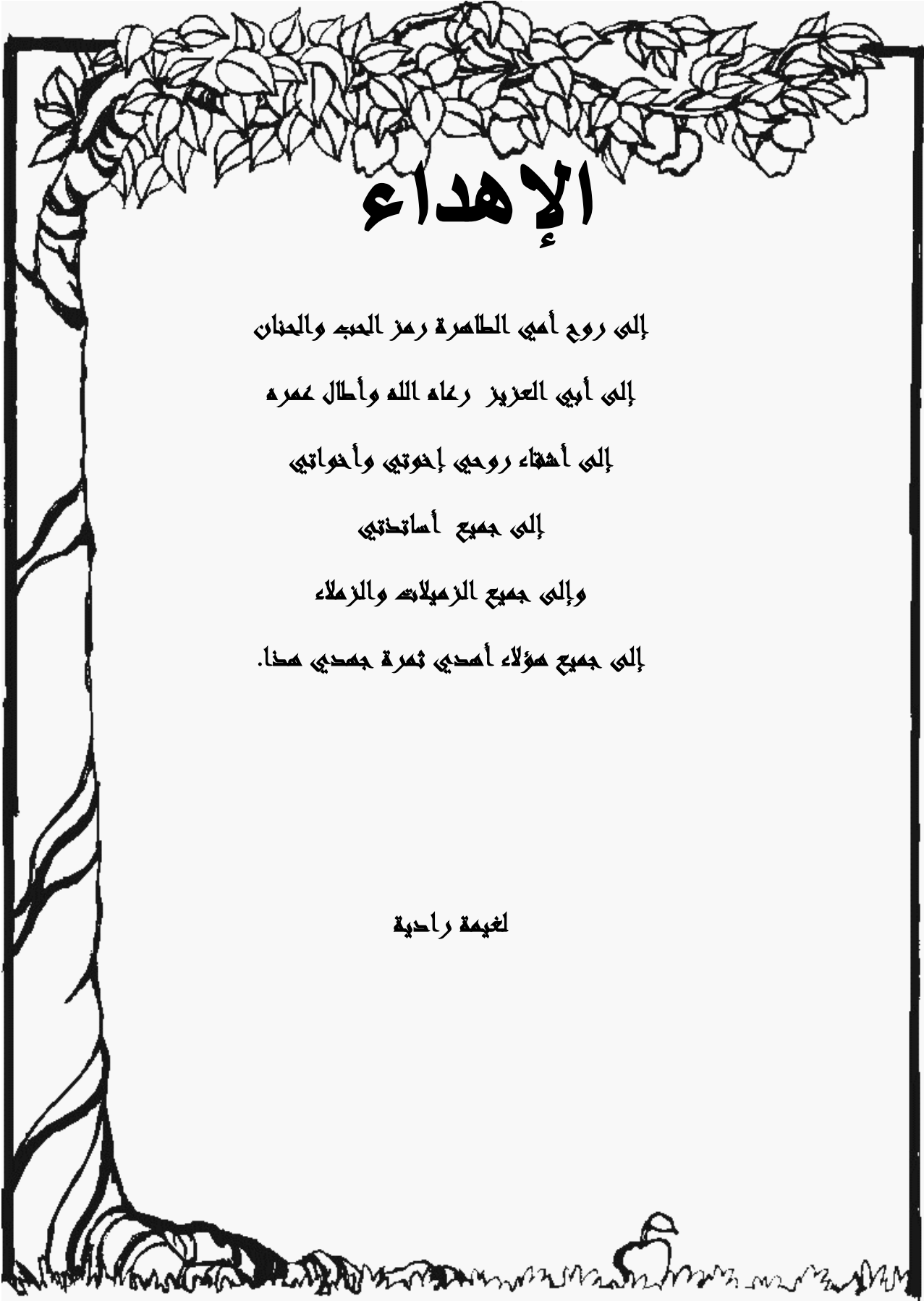
- لعمراني زاكية

- لغيمة رادية

السنة الجامعية: 2016 / 2017

كلمة الشكر

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه
بصدق الوفاء والإخلاص نتقدم بالشكر إلى الأستاذ المشرف "مراد جواي"،
على قبوله الإشراف على المذكرة، وعلى نصائحه القيّمة،
وعلى كلّ الدعم الذي قدّمه لنا بتقويمه، ومراجعاته محتويات المذكرة.
كما نتقدم بالشكر الكبير للأساتذة أعضاء اللجنة المناقشة
على قبولهم مناقشة هذه المذكرة قصد إدارتنا بما
يفيدنا في أبحاثنا المستقبلية، دون أن ننسى
كل أساتذة العلوم السياسية لجامعة مولود معمري بتيزي وزو
الذين ساهموا في تكويننا طيلة مدة الدراسة.
وشكر خاص لكلّ الزملاء، وطلبة قسم العلوم السياسية
والعلاقات الدولية متمنين لهم المزيد من النجاح والتألق.
لكم منا جزيل الشكر والتقدير.



الإهداء

إلى روح أمي الطاهرة رمز الحب والعنان

إلى أبي العزيز رعاه الله وأطال عمره

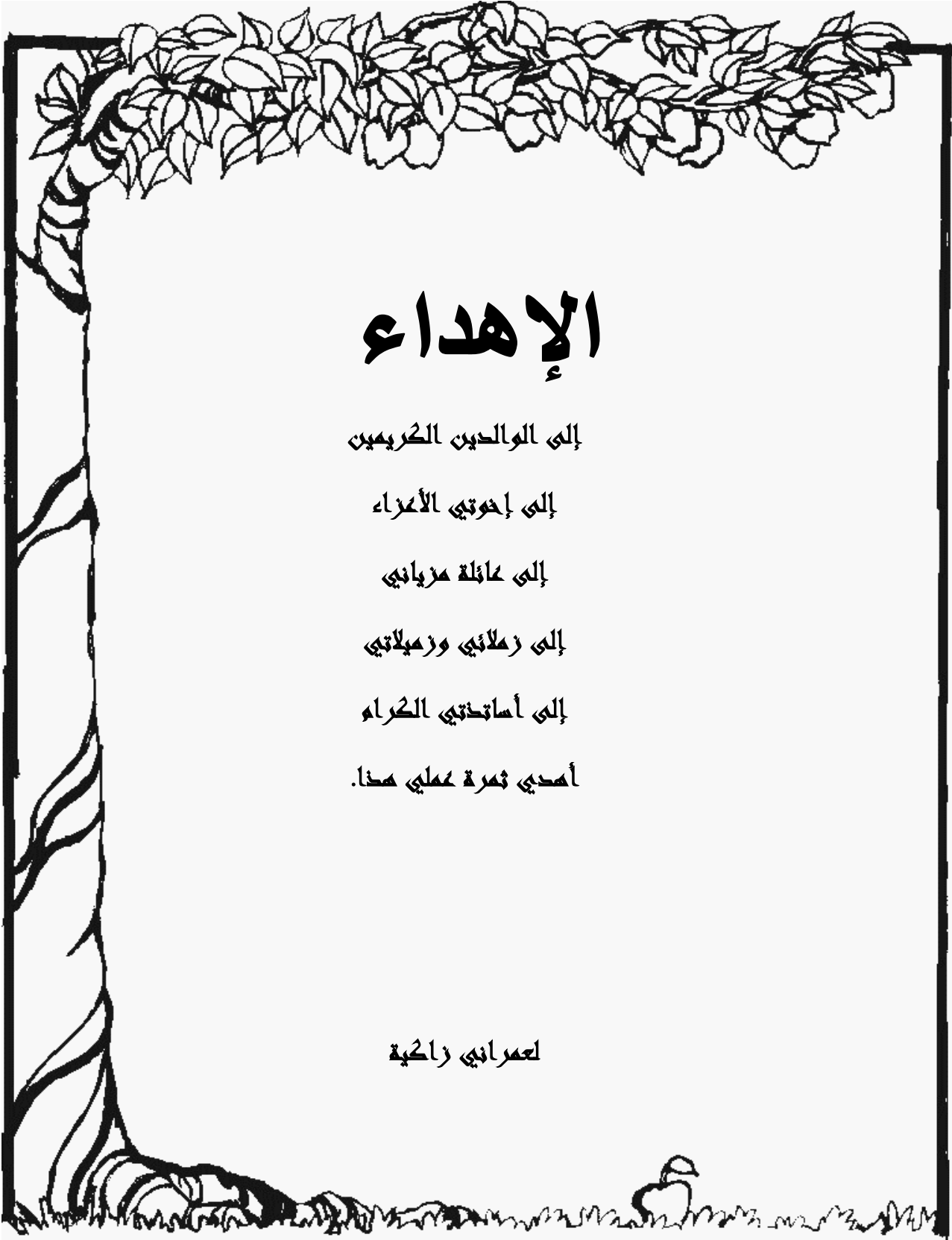
إلى أشتاء روعي إخوتي وأخواتي

إلى جميع أساتذتي

وإلى جميع الزميلات والزملاء

إلى جميع هؤلاء أهدى ثمرة جهدي هذا.

لغيمة راحية



الإهداء

إلى الوالدين الكريمين

إلى إخوتي الأعزاء

إلى عائلة مزياني

إلى زملائي وزميلاتي

إلى أساتذتي الكرام

أهدي ثمرة عملي هذا.

أعمراني زاحية

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

المطلب الثاني: السياسة الخارجية والمفاهيم الأخرى

المبحث الثاني: أهداف و محدّدات السياسة الخارجية

المطلب الأول: محدّدات السياسة الخارجية

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للسياسة الخارجية

المطلب الأول: النظرية الواقعية والواقعية الجديدة

المطلب الثاني: النظرية السلوكية والنظرية ما بعد السلوكية

المطلب الثالث: نظرية صنع القرار

الفصل الثاني

السياسة الخارجية الأمريكية في شمال إفريقيا

المبحث الأول: أهمية المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الأول: الأهمية الجيو استراتجية للمنطقة

المطلب الثاني: الأهمية الجيو اقتصادية للمنطقة

المبحث الثاني: تطور الإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة

المطلب الأول: مرحلة التفرد من 1989-2001

المطلب الثاني: مرحلة الهيمنة 2001-2016.

المبحث الثالث: وسائل وآليات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في شمال إفريقيا

المطلب الأول: وسائل وأدوات السياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الثاني: وسائل تنفيذ السياسة الأمريكية في شمال إفريقيا في ظل الحرب الباردة

المطلب الثالث: وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في شمال إفريقيا في ظل

المتغيرات الدولية

الفصل الثالث

السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الجزائر

المبحث الأول: التطور التاريخي العلاقات الجزائرية الأمريكية 1776-1993

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية الأمريكية قبل الاستعمار الفرنسي 1776-1830

المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية الأمريكية خلال الاستعمار الفرنسي 1830-1962

المطلب الثالث: العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد الاستقلال 1962-1992

المبحث الثاني: العلاقات الجزائرية الأمريكية (1993 - 2008)

المطلب الأول : المجال السياسي

المطلب الثاني: المجال الأمني العسكري

المطلب الثالث: المجال الاقتصادي والتجاري

المبحث الثالث: العلاقات الأمريكية الجزائرية في فترة براك أوباما 2008 - 2016

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية الأمريكية في المجالين الأمني والسياسي

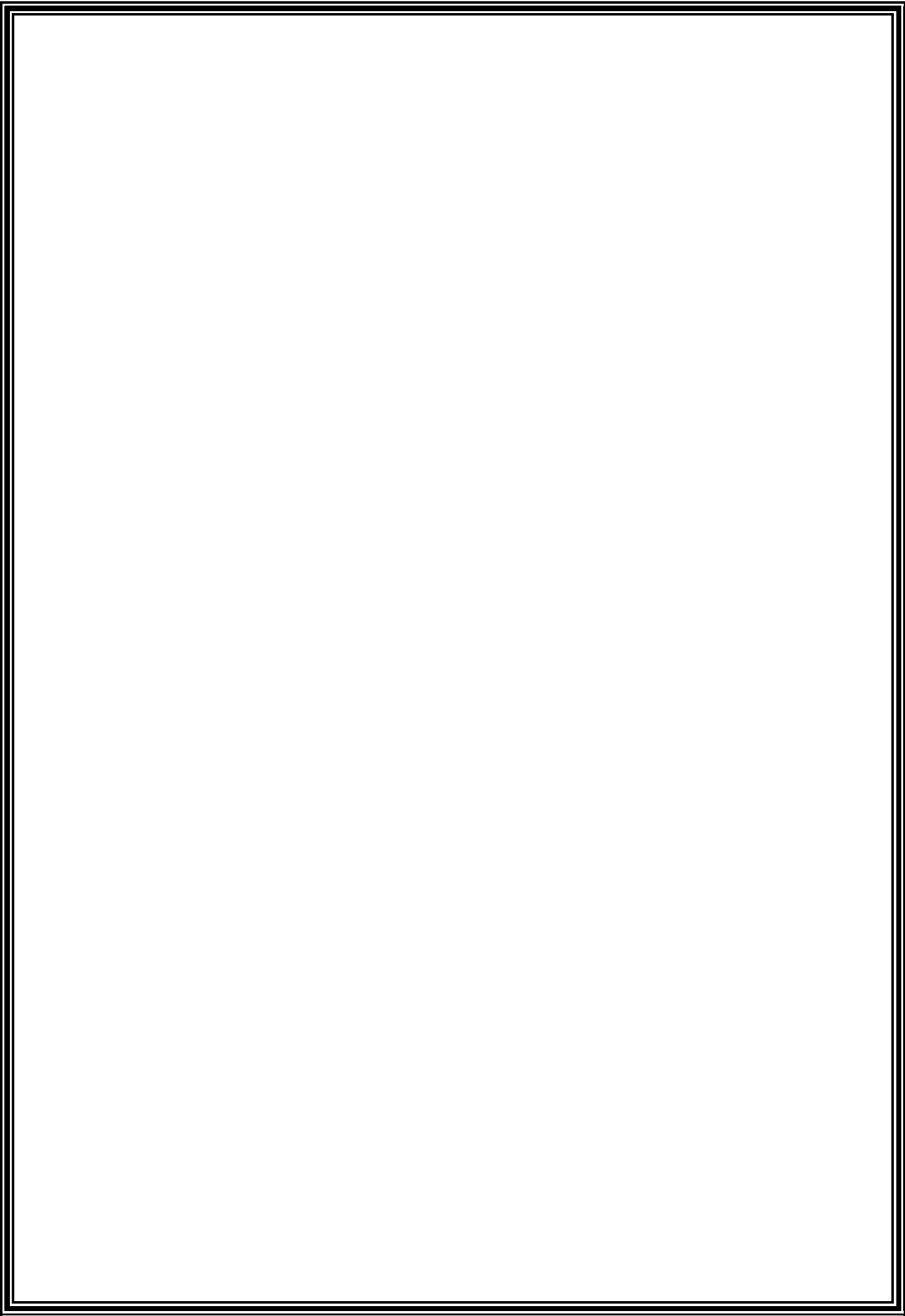
المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية الأمريكية في المجال الاقتصادي والاجتماعي و

الثقافي

الخاتمة

قائمة المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات



مقدمة

يتسم العالم بعد نهاية الحرب الباردة، وانهيار الإتحاد السوفييتي بثغرات، وتحولات كبرى منها بروز النظام العالمي الجديد وانفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم، وبروزها كقوة عظمى، ووحيدة تحاول بسط سيطرتها، تحقيق لمصالحها القومية من خلال إعادة التمتع في المناطق الإستراتيجية، و الحيوية

زاحمت الولايات المتحدة الأمريكية حلفائها الأوروبيين في مناطق نفوذهم التقليدية خاصة منطقة شمال إفريقيا، والمغرب العربي. وبخلاف الدول الأوروبية فإن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك امتيازاً خاصاً متعلقاً بعدم وجود تاريخ أو ماضي استعماري مشترك مع هذه المنطقة، وبالأخص الجزائر، التي تعدّ أحد المناطق التي اكتسبت أهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، كونها تتمتع بموقع جيواستراتيجي هام، بالإضافة إلى الموارد الطاقوية التي تتوفر عليها وأصبحت القوى الكبرى ترى فيها مجالاً خصباً للاستعمار وسوق مهمة للموارد الأولية. وقد حظيت الجزائر بنوع من الاهتمام بالنسبة لصانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بالنظر للرهان الطاقوي الذي تمثله والذي تأكّد في فترة السبعينات، ليتضاعف هذا الاهتمام بقوة بعد أحداث 11 سبتمبر 2011 وتصبح الجزائر ذات أهمية محورية في التفكير الإستراتيجي الأمريكي الجديد بسبب التغيرات التي عرفتتها التوجهات السياسية الخارجية الأمريكية، الأمر الذي سارع من وتيرة التقارب بين البلدين، وترقية الدور الإستراتيجي للجزائر في ميدان مكافحة الإرهاب بفضل خبرتها، وتجربتها المميّزة في محاربة هذه الظاهرة، وأصبحت شريكاً لا يستهان به، ما أعطى لها وزناً معتبراً في الشؤون الأمنية، وتعاون ثنائي مشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية في مختلف المجالات العسكرية، والاقتصادية، والسياسية،... الخ.

أسباب اختيار الموضوع:

إنّ اختيار موضوع البحث، والتوجهات الأمريكية تجاه الجزائر (فترة أوباما)، يعود إلى أسباب ودوافع عدّة نذكر منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي، والمتمثلة في ما يلي:

* الدوافع الذاتية:

إنّ الموقع الإستراتيجي يجعلها منطقة لتوجهات دول كبرى إليها يعود سبب اهتمامنا بالموضوع، كوننا ننتمي إلى المنطقة (الجزائر). كما أنّ التغيرات والتحولات الدولية المتسارعة تزامنا

بضرورة الاهتمام بسياسات الخارجية اتجاه الجزائر خاصة الدول الكبرى والعظمى المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية سواء في المجال الأمني أو الاقتصادي.

* الدوافع الموضوعية:

إنّ الدوافع الموضوعية لاختيار الموضوع مرتبطة بأهمية الدراسة، حيث تكتسي العلاقات الأمريكية أهمية كبرى في ضوء التغيرات، والتطورات الدولية، والظروف الراهنة التي يتم فيها إعادة ترتيب صور، وصيغ التعاون، ويمكن أن نلخص أهمية الدراسة فيما يلي:

- ضرورة الغوص، والتغلغل في طبيعة العلاقة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، وأهميتها، والعوامل والمتغيرات التي تحكم هذه العلاقة عبر مراحل.
- علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر في مجالات عديدة كالمجال الأمني، الاقتصادي والسياسي.

إشكالية الدراسة:

أفرزت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2011 تغيرات جذرية على الصعيد الدولي والعالمي هذه التغيرات ساهمت في زيادة الولايات المتحدة باهتمام العديد من الدول بما فيها الجزائر، حيث جعلتها الشريك الأساسي في حربها ضد الإرهاب.

هذا ما يدفعنا لطرح الإشكالية التالية:

ما طبيعة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر في الفترة 2016/2008؟

الأسئلة الفرعية

من خلال الإشكالية تبرز لنا الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما هي المفاهيم والنظريات الأكثر تفسيراً للسياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الجزائر؟
- 2- فيما تتمثل الإستراتيجية الأمريكية، وأهم الوسائل والأدوات التي استخدمتها في شمال إفريقيا؟

3- ما هي الأسباب الرئيسية التي ساهمت في تطوير العلاقات بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية ؟

فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على الأسئلة الفرعية قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- 1- تقوم السياسة الخارجية الأمريكية على مبدأ تحقيق المصلحة الوطنية، واستعادة مكانتها الدولية، وحماية أمنها القومي.
- 2- لا تتأثر إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية بشخصية الرئيس، والبيئة الداخلية.
- 3- كلما زادت المساعدات الاقتصادية، والعسكرية ازدادت الولايات المتحدة بفرض إستراتيجية في شمال إفريقيا.
- 4- كلما زادت التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، كلما زاد إهتمام الولايات المتحدة الامريكية بالجزائر و تعزيز علاقتها بها.

مجال الدراسة:

في أيّ بحث يقوم به الباحث من الضروري تحديد الإطار المكاني والزمني لكلّ دراسة موضوعية بغرض الوصول إلى نتائج علمية.

الإطار الزمني:

لقد تمّ تحديد فترة الدراسة من 2008-2016 كمجال زمني، وقد تمّ التركيز على فترة الرئيس أوباما في عهديه الرئاسيتين، وذلك يتعرض لأبرز المحطات التاريخية التي مرّت بها العلاقات الجزائرية الأمريكية قبل حكم أوباما، وأثناء حكمه.

الإطار المكاني:

إنّ الدراسة تكمن في التوجهات الأمريكية اتجاه الجزائر، فهذا يعني أنّ الإطار المكاني يتمحور حول منطقتين وهما الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية.

الدراسات السابقة:

عرفت الدراسات المتعلقة بالجزائر وحدودها الإقليمية اهتمامًا واسعًا من طرف الباحثين والدراسي والمحللين، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى أهمية المنطقة، وبعدها الإستراتيجي، موقعها في قلب العالم، وقد زاد هذا الاهتمام خاصة بعد نهاية الحرب الباردة.

ومن أهم الدراسات نذكر تلك المتعلقة بالمنطقة:

* "العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992-2004"، مذكرة ماجستير لحشود نور الدين، تطرق فيها إلى جذور التاريخية للعلاقات الجزائرية - الأمريكية، كما درس مجالات التقارب بينهما، ومعوقات هذا التقارب.

* "السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة" هي مذكرة ماجستير لعليلي موخام، التي تناولت طبيعة التوجهات الأساسية التي حكمت السياسة الخارجية الأمريكية في شمال إفريقيا، والتي حُدّدت في ثلاثة (الجزائر، المغرب، تونس)، في فترة بعد الحرب الباردة، كما استعرض فيها أهم التطورات في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه الدّول في المجال السياسي العسكري والأمني والاقتصادي.

* مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الأمريكية لأمين منير بسكري، وهو من الكتب الجديدة طبعة 2014، حيث تسلط الضوء على السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه المغرب العربي، التي تعرف مصادر تهديد جديدة للأمن.

مناهج الدراسة:

تقتضي الدراسة العلمية الاستعانة بمجموعة من المناهج، ونجد منها:

أ- المنهج التاريخي: يحظى بمكانة في الدراسات السياسية، وهو ذلك المنهج العلمي الذي يهتم ببناء إطار تحليلي وتفسيري لمختلف الظواهر والأحداث في تعاقباتها زمنياً وتناقلتها مكانيّاً ومعرفة المشاكل والتنبؤ بما يكون في المستقبل.

وجاء توظيف المنهج التاريخي لاستعادة الظرف الزمني للعلاقات الأمريكية - الجزائرية من أجل فهم هذه العلاقة والوقوف على العوائق التي ساهمت في تطويرها إلى غاية الفترة المعنية بالدراسة.

ب- المنهج الوصفي: يعتبر احد مستويات البحث العلمي، ويعمل هذا المنهج من أجل استحضار حادثة أو الإحاطة بجوانب الموضوع وما كان يساعد على التعرف أكثر على الأحداث التاريخية، وتساعد على التعبير عن الظاهرة كمياً ونوعياً، وهذا المنهج ضروري في توصيف البيئة، والتوجهات الأمريكية اتجاه الجزائر.

تدعيماً لهذه المناهج المستخدمة تمّ الاعتماد على بعض النظريات في العلاقات الدولية خاصة الواقعية الجديدة، نظرية صنع القرار، النظرية السلوكية، وما بعد السلوكية كأهم النظريات لتفسير السياسة الخارجية.

صعوبات الدراسة:

إنّ أي عمل لا يخلو من النقائص، والأخطاء مهما سعى صاحبه إلى أن يكون كامل، كما أنّه لا يأتي دون صعوبات معيّنة، التي تقف عثرة في وجه كلّ تقدم علمي يخص البحث العلمي، فعن المشاكل التي صادفتنا في هذا البحث هو نقص المراجع التي تناولت السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الجزائر، إلى جانب قلّة خبرتنا في إنجاز البحوث من هذا النوع، حيث تعودنا على البحوث القصيرة ذات المراجع القليلة والمنهجية البسيطة.

تقسيم الدراسة:

لإنجاز في هذا البحث ستكون الدراسة مشكّلة من خطة عمل تتكون من ثلاثة فصول بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة وهي كالتالي:

الفصل الأول: يخصص لتأصيل النظري لدراسة المفاهيم، حيث يتم فيه دراسة المقاربات، ونظريات السياسة الخارجية، والمفاهيم المرتبطة بها.

أما في الفصل الثاني: ندرس فيه إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية، وأدواته في شمال إفريقي.

أما الفصل الثالث والأخير خصصناه لعلاقات الأمريكية - الجزائرية.

وفي الأخير خاتمة تتضمن جملة من الاستنتاجات حول الموضوع.

الفصل الأول
الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة
الخارجية

لقد أفرزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة معطيات جديدة نتيجة للمتغيرات التي أصبح يقوم عليها النظام الدولي الجديد من تغير في المفاهيم والمرتكزات إلى الممارسة في الميدان والمعاملات، هذا ما جعل بعض المفاهيم والنظريات السابقة لا تصلح لفترة ما بعد الحرب الباردة، لهذا تتناول هذه الدراسة موضوعاً محورياً في العلاقات الدولية، وتسعى لتحقيق أهداف منتطرة سواء كانت قريبة أو بعيدة المدى، وذلك من خلال تخصيص الفصل الأول كإطار مفاهيمي للدراسة، ونتطرق فيه إلى مفهوم السياسة الخارجية بدءاً بتحديد تعريف السياسة الخارجية والتفريق بينها وبعض المفاهيم المتعلقة بها، وتحديد أهدافها ومحدداتها انتهاءً بالنظريات المفسرة لها.

فقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، قسمنا المبحث الأول والثاني إلى مطلبين أما الثالث إلى ثلاثة مطالب.

المبحث الأول: خصص لمفهوم السياسة الخارجية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى.

المبحث الثاني: خصص لدراسة المحدّات وأهداف السياسة الخارجية.

المبحث الثالث: خصص لدراسة النظريات.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى
ننتقل في بداية التأصيل العلمي لدراستنا من تحديد الإطار المفاهيمي الذي لا يقل أهمية عن الدور التحليلي والتفسيري لمختلف المقاربات النظرية، سننتظر في الدراسة محل البحث إلى جملة من المفاهيم الأساسية، وهي كما يلي:

1- مفهوم السياسة الخارجية

2- المفاهيم التي لها علاقة بالسياسة الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

لقد اختلف العلماء والباحثين في مجال السياسة الخارجية حول تعريف السياسة الخارجية، وهذا راجع لما تتميز به من تعقيد وتشابك، بالإضافة إلى التطورات التي أدت إلى إضفاء أبعاد جديدة لهذه الظاهرة، وهذا ما حال دون وضع تعريف شامل لها.

بحيث يرى "بهجت قرني" أن التحديد لماهية السياسة الخارجية هي نقطة بدء في التحليل.⁽¹⁾

تعرف السياسة الخارجية بشكل عام على أنها سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي، ويمكن للسلوكية أن تأخذ أشكال مختلفة توجه نحو دولة أخرى أو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية ... إلخ.⁽²⁾

يعرف الدكتور ناصف "يوسف حتى" السياسة الخارجية بأنها "سلوك الدولة تجاه محيطها الخارجي بصورة عامة"، وتعرف أيضا بأنها : "سلوك الدولة تجاه محيطها الخارجي بصورة عامة"، فتعرف أيضا أنها امتداد للسياسة الداخلية لتحقيق أهدافها القومية في النطاق الدولي بوسائل تختلف عنها في النطاق الداخلي، وتستخدم الدولة في سبيل الوصول لذلك عدّة وسائل دبلوماسية واقتصادية وسياسية وعسكرية وثقافية ودعائية.⁽³⁾

⁽¹⁾ بهجت قرني وعلي الدين هلال، السياسات الخارجية للدول العربية، ترجمة جابر سعيد عوض، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، الطبعة الثانية، 2002)، ص 29.

⁽²⁾ ناصر يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط 1، 1985)، ص 157.

⁽³⁾ ناصر يوسف حتى، نفس المرجع، ص 157.

يوجد بعض الدارسين للسياسة الخارجية يقدمون تعريف شديد العمومية لحد لا يمكن التمييز بين السياسة الخارجية، وغيرها من السياسات، ومن بينهم تعريف الذي قدمه حامد ربيع، عام جداً، فهي حسب نظره مرادف لنشاط خارجي بغض النظر عن مصدره.⁽¹⁾

كما أنّ السياسة الخارجية هي ذلك الجزء من سياسة الدولة الذي يحدّد علاقات تلك الدولة مع الدول الأخرى مع الجماعة الدولية وفق هذا الرأي فإنّ مفهوم السياسة الخارجية يشمل العديد من المجالات كالديبلوماسية، الأخلاق، السياسة العسكرية.

يرى عمر بوزيان أنّ السياسة الخارجية تعني "كل العلاقات الخارجية لدولة ما سواء كانت السياسة الخارجية أو الاقتصادية أو ثقافية، وغيرها، إلّا أنّها تتعلق بالجهاز الرسمي للوحدات السياسية."⁽²⁾

أي بين الدول مع بعضها البعض أو بينها وبين المنظمات الدولية وباقي الأشخاص الدوليين.⁽³⁾

من ناحية أخرى يميل بعض الدارسين إلى المرادفة بين السياسة الخارجية وبعض أجزاء تلك السياسة، كالأهداف أو السلوكيات، فهناك اتجاه في الأدب يعرف السياسة الخارجية على أنّها مرادف لأهداف الدولة في المحيط الخارجي من بينهم سيبوري الذي يعرفها على أنّها تنصرف أساساً إلى أهداف الوحدة الدولية، فالسياسة الخارجية عنده "هي مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستورياً أن تتعامل مع الدولة الأجنبية ومشكلات البيئة باستعمال النفوذ والقوة بل والعنف في بعض الأحيان".

هذا التعريف يرادف بين السياسة الخارجية وبين الأهداف الخارجية، ولم يضع في حسبانته أنّ بعض أهداف الخارجية قد تبقى مجرد رغبات ولا تترجم إلى سلوكيات بالضرورة في البيئة الخارجية.⁽⁴⁾

(1) محمد السيّد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، 1998)، ص 7.

(2) رايد عبد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2001)، ص 11.

(3) زايد عبد الله مصباح، نفس المرجع، ص 12.

(4) محمد السيّد سليم، مرجع سابق، ص 8.

في حين يعرفها "جورج مودلسكي G. Modelski" أنّ السياسة الخارجية بأنها "نظام الأنشطة الذي تطوّره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدولة الأخرى، ولأقلّمة نشاطه طبقاً للبيئة الدولية: المدخلات والمخرجات".⁽¹⁾

يمكن تعريف السياسة الخارجية على أنّها: "كل السلوكيات السياسية الهادفة، والمؤثرة الناجمة عن عملية التفاعل المتعلقة بعملية صنع القرار الخارجي للوحدة الدولية".⁽²⁾

طبقاً للتعريف الأخير فإنّ السياسة الخارجية هي مجموع سلوكيات وتصرفات صانعي القرار في البيئة الخارجية، فهي تقتصر على رصد سلوكيات الدّول، تبتعد عن لأبعاد الأخرى كالأهداف والاستراتيجيات المعلنة.

ويعطي محمد السيّد سليم تعريفاً للسياسة الخارجية على أنّها "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محدّدة في المحيط الخارجي".

من هذا التعريف فإنّ محمد السيّد سليم قد أعطى أبعاداً أساسية في السياسة الخارجية المتمثلة في العلنية، الاختيارية، البرنامجية، الواحدية، الرسمية، الخارجية، الهدفية.

فالطابع الواحدي: يجعل السياسة الخارجية تعبّر عن سياسة وحدة وطابع رسمي، أي يجعل صياغتها تقتصر على الممثلين الرسميين للوحدة السياسية.⁽³⁾

يرى بعض الباحثين والمنظرين أنّ السياسة الداخلية تؤثر على السياسة الخارجية، بحيث يزداد ارتباط السياسة الخارجية بالشؤون الداخلية، وبالتالي يمكن استنتاج أنّ الفاصل بين السياسة الخارجية والداخلية يتحدّد بمدى ارتباط قضايا السياسة الخارجية بالاهتمامات الرئيسية للمجتمع، أنّ عملية صياغة السياسة الخارجية تتأثر بالمحيط الداخلي سواء على مستوى الفرد أو الجماعة، وهذا ما جعل علماء السياسة الخارجية يسلّمون بعدم القدرة على الفصل بين السياسيين، وهذا ما أشار إليه "كارل

⁽¹⁾ نوري النعيمي، السياسة الخارجية، (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011)، ص 19.

⁽²⁾ زايد عبد الله مصباح، مرجع سابق، ص 13.

⁽³⁾ محمد السيّد سليم، مرجع سابق، ص ص 11 - 12.

فريدريك" في كتابه حول السياسة الخارجية. بحيث يقول أن السياسة الخارجية تتأثر بالسياسة الداخلية، ولا سيما في النظم الديمقراطية، وإلى أن كل مشكلة داخلية تتضمن بالضرورة أبعادا خارجية.⁽¹⁾

المطلب الثاني: السياسة الخارجية والمفاهيم المرتبطة بها:

أولا: السياسة الخارجية والسياسة الداخلية:

يعتقد المهتمون بالسياسة الخارجية بأن الارتباط بين أوضاع البيئة الداخلية لدولة، وطبيعة محتوى سلوكها هو أمر حتمي، حيث يرون أن السياسة الخارجية هي انعكاس مباشر للسياسة الداخلية، فالرخاء الاقتصادي قد يساهم على تجاوز النزاعات الداخلية وتبالي الاهتمام بمسائل السياسة الخارجية، في حين تؤثر الأزمات والتمزقات الاجتماعية الداخلية على السلوك الخارجي، الذي يؤدي إلى عدم استقرار السياسة الخارجية.⁽²⁾

توجد في المفهوم التقليدي عناصر أو وحدات " ذات طابع سياسي هي التي تنظم العلاقات الدولية، والواقع أن السياسة الخارجية تبدأ حيث تنتهي السياسة الداخلية.⁽³⁾

من جهة أخرى نلاحظ أن كل من السياسة الداخلية والسياسة الخارجية تضع وتصاغ في داخل حدود الدولة، يتم تنفيذها من طرف المؤسسات المختصة في تلك الدولة، لكن توجه الأولى للداخل، وترمي لتحقيق أهداف مصالح الداخلية في حين الثاني تعمل على تحقيق أهداف خارج الحدود الإقليمية للدولة.

في نفس الوقت نجد أن هناك نوع من التداخل والغموض المنهجي الذي يكتنف العلاقة بين السياسيين، حيث تنتهج الوحدة الدولية سياسة داخلية معينة، لكن في الواقع تؤدي هذه السياسة إلى تحقيق أهداف في البيئة الخارجية من جهة، ومن جهة أخرى نلاحظ أن بعض السياسات الخارجية قد تهدف إلى تحقيق أهداف على المستوى الداخلي.⁽⁴⁾

⁽¹⁾ نوري على النعيمي، مرجع سابق، ص 47.

⁽²⁾ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ص 13 - 24.

⁽³⁾ حسن شريف، مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية - هنري كيسنجر - (مصر: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973،

ص 19

⁽⁴⁾ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 25

ثانياً: السياسة الخارجية والدبلوماسية والإستراتيجية:

1- الدبلوماسية:

يوجد اختلاف بين مفهومي السياسة الخارجية والدبلوماسية، بحيث تعتبر السياسة الخارجية نشاط الدولة في علاقتها مع الدول الأخرى أو المنهج الذي تسير بمقتضاه الدولة في علاقاتها في مختلف الميادين السياسية والتجارية، والاقتصادية والمالية مع الدول الأخرى، أما الدبلوماسية فهي أداة تنفيذ السياسة الخارجية، بحيث الدبلوماسي يقوم بتنفيذ الخطة التي ترسم من طرف رجال السياسة في وقت السلم. (1)

من أشهر تعاريف الدبلوماسية هو تعريف قاموس "أكسفورد الإنجليزي" الذي تبناه المؤلف والدبلوماسي الرائع "الصيت السيرهير دنكلسون" أنّ الدبلوماسية هي إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات والأسلوب الذي يستخدمه السفراء والمبعوثون للإدارة وتسوية هذه العلاقات هي وظيفة الدبلوماسية أو فنه. (2)

كما نجد "هنري كيسنجر" يعرف الدبلوماسية بقوله: "الدبلوماسية بالمعنى المتعارف عليه هي عملية التقريب بين وجهات النظر المتعارضة من خلال المفاوضات"، أما الدبلوماسية كتنظيم هي: "عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين ممثلي أشخاص القانون الدولي وفق منظومة من القواعد والأعراف الدولية والإجراءات الرسمية في إطار ما يسعون إلى تحقيقه في عملية السياسة الخارجية. (3)

كما أنّ هناك تمييز بين السياسة الخارجية والدبلوماسية باعتبار الأولى تهتم بما يجب فعله أما الثانية فهي تهتم بكيفية عمله. (4)

إذن الدبلوماسية هي إحدى أدوات السياسة الخارجية التي تعمل سلمياً لتحقيق الأهداف القومية للدولة.

(1) نوري النعيمي، مرجع سابق، ص 43.

(2) صلاح أحمد هويدي علي، العلاقات الدولية مفهومها وتطورها، (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، 2008)، ص 47.

(3) زايد عبيد الله مصباح، مرجع سابق، ص 259-157.

(4) مارش بيتر، صنع السياسة الخارجية والمهارات الدبلوماسية، ترجمة المركز الثقافي للتعريب والترجمة، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009)، ص 178.

وتختلف الدبلوماسية عن السياسة الخارجية من حيث كونها أداة لتنفيذه كما يعبر عن ذلك "كينيث تومبسون" بأن "السياسة الخارجية هي الوجه التشريعي لإدارة العلاقات الدولية، أما الدبلوماسية فهي الوجه التنفيذي لها"، بحيث يعرفها الدكتور حسن صعب على أنها "علم وفن وقانون وتاريخ ومؤسسة مهنة"

هي علم لأنها تقوم على قواعد وأصول محدّدة تحكم ممارستها وكيفية تطبيقها.

قانون: لأنّ قواعدها وأصول ممارستها أصبحت موحدة بين مختلف الهيئات الدولية وأشخاص القانون الدولي.

فن: تطبيقها يستلزم الموهبة والقدرة وفن الإقناع عند من تناط بهم ممارستها ووضعها موضع التطبيق.

تاريخ: لأنّ تطورها يرتبط بتطور العلاقات الدولية.

مؤسسة: لأنها تمارس من خلال هيئات ومؤسسات متخصصة ومستقلة في إطار كل دولة.

مهنة: الذين يمارسونها اليوم يتصرفون فيها بكامل نشاطهم.⁽¹⁾

2- الإستراتيجية:

لغة هي خطة أو سبيل للعمل⁽²⁾

يعرفها الجنرال الفرنسي "أندري بوفر" أنها: "فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة مع استخدام الوسائل التي لدينا أفضل استخدام".⁽³⁾

الإستراتيجية هي خطط وأنشطة المؤسسة التي تتم وضعها بطريقة تضمن خلق درجة من التوافق بين رسالة المؤسسة وأهدافها، وبين هذه الرسالة والبيئة التي تعمل فيها بصورة فعالة ذات كفاءة عالية.⁽¹⁾

⁽¹⁾ علاء أبو عامر، العلاقات الدولية، الظاهرة والعلم، الدبلوماسية والإستراتيجية، (عمان: دار المشرق للنشر والتوزيع، 2004)، ص 172.

⁽²⁾ علاء أبو عامر، مرجع سابق مرجع، ص 183.

⁽³⁾ محمد نصر مهنا، العلوم السياسية بن الحداثة والمعاصرة، (الإسكندرية، منشأة المعارف، 2002)، ص 614.

السياسة الخارجية لها وجهتين، أولهما سلمي، أي الإقناع والتفاوض الذي تختص به الدبلوماسية وثانيها الجانب العسكري، الذي يقوم على الإكراه والقوة، وتختص به الإستراتيجية العسكرية في الدولة، بالتالي فعالية السياسة الخارجية لدولة مرتبطة بمدى فعالية البعدين الدبلوماسي والإستراتيجي لها.

كما ترتبط كل من الدبلوماسية والإستراتيجية بالسياسة الخارجية من حيث كونها وسيلتين لتحقيق أهداف هذه الأخيرة، وهما أداة لتنفيذها.

ثالثاً: السياسة الخارجية والعلاقات الدولية:

تعرف العلاقات الدولية في إطار عام أنها فرع من العلوم السياسية الذي يهتم بالشؤون الخارجية والعلاقات بين الدول.

يعرفها أحمد عباس البديع بأنها: "مجموعة من الأنشطة والتفاعلات والأفعال بين مختلف دول العالم، وعبر الحدود الإقليمية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأمور الحياة الإنسانية، وتؤثر تأثيراً مباشراً على أمن العالم واستقراره".⁽²⁾

يوجد تداخل بين العلاقات الدولية والسياسة الخارجية إلى حد خلط بين المفاهيم، وجعلها مرادفاً لبعضها البعض، بحيث السياسة الخارجية بطبعتها الوحدوي أي تدرس السلوك الخارجي لوحدة سياسة واحدة، أما العلاقات الدولية فتتصرف إلى مجموعة من التفاعلات بين وحدتين أو أكثر في حالة مستمرة من عملية الفعل وردود الفعل المتتابة والمتشابكة، رغم هذا الاختلاف إلا أنه يوجد ترابط بين المفهومين، فالعلاقات الدولية هي محصلة مجموعة من السياسات الخارجية للدول.⁽³⁾

(1) علاء أبو عامر، مرجع سابق، ص 183.

(2) عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية، والنظرية التكوينية، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007)، ص ص 28-29.

(3) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ص 13-14.

فنجند نيكولا سبيكمان، الذي ركز على الجوانب الإنسانية والأخلاقية للعلاقات الدولية، بحيث يعرفها "بأنها العلاقات بين أفراد ينتمون لدول مختلفة، والسلوك الدولي هو السلوك الاجتماعي للأشخاص ومجموعات تستهدف أو تتأثر بوجود سلوك أفراد أو جماعات ينتمون إلى دولة أخرى".⁽¹⁾

المبحث الثاني: أهداف و محدّدات السياسة الخارجية:

لا ترسم السياسة الخارجية للدولة من فراغ إنّما هي تتأثر بمجموعة من العوامل أو المحددات، وتتشكل على مقتضى مجموعة من الاعتبارات المتعدّدة والمتنوعة التي تساهم مجتمعه في تشكيل وتوجيه السياسة الخارجية للدولة سواء عند مرحلة إعداد هام للتخطيط لها أو عند مرحلة تنفيذها، وذلك قصد تحقيق أهداف سواء قريبة أو بعيدة المدى، ولهذا خصصنا هذا الفصل لدراسة أهداف ومحدّدات السياسة الخارجية عن طريق تقسيم المبحث إلى مطلبين كما يلي: المطلب الأول: محدّدات السياسة الخارجية، المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية.

المطلب الأول: محدّدات السياسة الخارجية:

يقصد بالمحددات السياسة الخارجية تلك العوامل المتعدّدة التي تؤثر بشكل أو بآخر في توجيه تبلور السياسة الخارجية لأنّ دولة كما تعني أيضا دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات، وتعدّد محدّدات السياسة الخارجية وفق المحدّدات الداخلية وأخرى خارجية.

أولا: المحدّدات الداخلية:

هي المحدّدات التي تقع داخل إطار إقليم الدولة، وهي مرتبطة بالتكوين الذاتي، والبنوي لها والتي من خلالها يمكن للدول أن ترسم وتحدّد أهداف وتوجهات سياستها الخارجية.⁽²⁾

تضم المحدّدات الداخلية كل من المحدّدات الجغرافية، المحدّدات البشرية، المحدّدات الشخصية، المحدّدات المجتمعية، المحدّدات السياسية، المحدّدات العسكري.

1- المحدّدات الجغرافية:

⁽¹⁾ محمد السيّد سليم، نفس المرجع، ص 14.

⁽²⁾ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 137.

تشمل الموقع الجغرافي، المساحة والتضاريس والمناخ، وهي من العناصر الأساسية في تكوين الجغرافيا السياسية للدولة، التي تؤثر بشكل مباشر على حركية سياستها الخارجية، هذا التأثير يكون من خلال تحديد قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية، ومن ثم تحديد نوعية، ومدى الخيارات المتاحة لدولة عند توجيه بلورة السياسة الخارجية، فمن خلال الموقع الجغرافي مثلاً نجد مدى أهمية الدولة من الناحية الإستراتيجية.⁽¹⁾

يمكنه لعب دور إقليمي أو حتى دولي كما يمكنه أن يساهم في بناء قوة الدولة.

يحمل الموقع الجغرافي أهمية كبيرة في الإستراتيجية الدولية، والعامل الجغرافي يؤثر على السياسة الخارجية لدولة بشكل مباشر أو غير مباشر، ويمكن تأثيره بشكل غير المباشر في تحديد عناصر قوة الدولة، والتي تحدّد بدورها، قدرة الدولة على التنفيذ، وتجدر الإشارة إلى أنّ الموقع الجغرافي الإستراتيجي ليس كاف لوحده في تحديد دور فاعل للسياسة.⁽²⁾

يعتبر امتلاك الدولة لسواحل بحرية واسعة أحد مصادر قوتها، وذلك أنّ السواحل البحرية هي المنافذ الطبيعية للتجارة الدولية، والنقل الدولي، بالإضافة إلى أنّ اتساع المساحة الجغرافية يوفر إمكانيات الدفاع في العمق "أمام الغزو الخارجي".⁽³⁾

2- المحددات الطبيعية:

تتوفر الدولة على موارد طبيعية هامة كمصادر الطاقة من بترول، غاز، ومعادن كالحديد والنحاس، والذهب وموارد غذائية كالقمح والذرة، توفر هذه الموارد لدى الدولة، ولو بنسب متفاوتة يساهم في استقلاليتها الاقتصادية يمكنها من لعب دور فعال في محيطها الإقليمي والدولي كقوة اقتصادية، وتتمكن من تأثير على السياسات الخارجية للدولة الأخرى، كما يمكنها من اتخاذ مواقف دولية تتواءم مع توجهات سياسيتها الخارجية.⁽⁴⁾

3- المحددات البشرية:

(1) عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى الإستراتيجية، (عمان: دار مجدلاوي، 2006)، ص 60.

(2) عبد القادر محمد فهمي، نفس المرجع، ص 10.

(3) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 152-153.

(4) لويد جونسون، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن احمد فتحي، محمد السيد سليم، (الرياض: عمادة الشؤون مكتبات الجامعة، الملك السعودي، 1989)، ص 26.

يؤثر العامل البشري في تحديد السياسة الخارجية، باعتباره عنصراً مهماً لبناء قوة عسكرية قادرة على أهداف سياستها الخارجية أثناء السلم والحرب، كما يلعب عاملاً مهماً في توفير اليد العاملة سواء داخل الدولة أو إرسالها كيد عاملة خارج الدولة، كما أنّ الانفجار السكاني بدوره يشكل عبئاً على الدولة، ويعطل مسار التنمية الاقتصادية، خاصة عندما يكون معدل النمو السكاني أكثر بكثير من معدل النمو الاقتصادي، مما يحتم عليها الاعتماد على المديونية الخارجية ما يجعل ارتباطاتها الدولية تؤثر على سياستها الخارجية.⁽¹⁾

4- المحددات المجتمعية:

المقصود بها الصفات العامة التي يشترك فيها كل سكان الدولة التي تميزها عن غيرها، المحددات المجتمعية تتضمن عدّة عناصر أهمها:

أ- خصائص الشخصية القومية: هذه الصفات تتشكل بشكل كبير من الاجتماعية التي تتم عن طريق الأسرة والمدرسة، فمقومات الشخصية الوطنية تؤثر في توجيه السياسة الخارجية لأنّ صانعي القرار أنفسهم يحملون تلك القيم والصفات، وهم أشخاص يتأثرون بالبيئة التي يعيشون فيها مما ينعكس ذلك على خياراتهم في السياسة الخارجية فخصائص الشخصية القومية المشتركة توجه سلوك السياسة الخارجية.⁽²⁾

كما أنّ طبيعة الشخصية تحدّد أنواع السلوك الخارجي.

ب- الرأي العام: تعني موقف جماهير من الناس تجاه قضية أو موقف معيّن قد استعمل "غاب ربال الموند" الرأي العام اصطلاحاً: هو مزج السياسة الخارجية للدلالة على الاتجاهات أو الميول العامة التي تبديها الفئات الواسعة من الناس في دولة من الدول، ففي المجتمعات العربية، يكون الرأي العام دون فعال في توجيه اتجاه السياسة الخارجية معينة في وقت من الأوقات السياسة الخارجية.⁽³⁾

⁽¹⁾ لويد جونسون، نفس المرجع، ص 27.

⁽²⁾ ناصف يوسف حتى، مرجع سابق، ص 194.

⁽³⁾ لويد جونس، مرجع سابق، ص 167.

أما في الأنظمة التسلطية فلا يؤثر الرأي العام على سلوك سياستها الخارجية بشكل كبير بسبب انفرادية السلطة لدى الفرد أو الجماعة الحاكمة، وغياب الحريات الجماعية كحرية التعبير والمظاهرات.

ترى المدرسة الواقعية بأن الرأي العام يتميز بصفات أهمها عدم الاهتمام والتبسيط، وعدم توفره على المعلومات الكافية في مجال السياسة الخارجية، ويؤثر صانع القرار على الرأي العام أكثر من تأثير الأخير على تأثير الرأي العام في الدول⁽¹⁾، فالرأي العام يلتفت حول صانع القرار (الرئيس)، خاصة في الأزمات يؤيده بشكل مطلق توجيه الرأي في حد ذاته، وأهم هذه العوامل ووسائل الإعلام، وتحرير الأحزاب كجماعات المصالح إذ يتأثر الرأي العام في تحديد وتوجيه السياسة الخارجية، وهو محصلة تعبئة وغيرها، ولا يخفي أن وسائل الإعلام قد تكون مؤيدة للنظام، وبالتالي تقوم تعبئة الرأي العام من طرف وسائل الإعلام لإعطاء شرعية لموقف النظام السياسي الداخلية أو الخارجية المقصود به النسق الذي يشمل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح من نقابات وجمعيات.⁽²⁾

ج- المجتمع المدني:

تعتبر الأحزاب السياسية من المحددات الأساسية للسياسة الخارجية، ففي الأنظمة التسلطية يلعب الحزب الواحد دوراً يعكس بشكل كبير سياسة الحكومة سواء الداخلية كما يعوضها في النشاط الخارجي باعتباره الناطق الرسمي الوحيد باسمها، أما الأنظمة الديمقراطية، فإن تأثير الأحزاب السياسية الخارجية للدولة يبدو واضحاً، ويزداد بتزايد تمثيلها (الأحزاب) في البرلمان يختلف مستوى تأثير الأحزاب في النظم الديمقراطية حسب تنوع النظم الحزبية في هذه الأنظمة هذا من جهة.⁽³⁾

من جهة أخرى فتأثير الأحزاب في السياسة الخارجية في نظام تعدد الأحزاب يكون محدد سبب تغير الائتلافات، فإن رئيس الوزراء، دوماً يتبنى أفكار ومواقف، وتوجهات حزبه في صياغة التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية لبلده.

5- المحددات السياسية:

(1) عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008)، ص 39.

(2) لويد جونسون، مرجع سابق، ص 155.

(3) لويد جونسون، نفس المرجع، ص 155.

تتمثل أساساً في طبيعة النظام السياسي للدولة الذي يلعب دوراً مؤثراً في السياسة الخارجية، أما النظم الديمقراطية عادة ما يعكس سياسات خارجية سلمية^(*)، وهي نظم تتسم بالتعددية، وارتفاع نسب المشاركة السياسية لكن ما يلاحظ في الواقع أنّ الأنظمة الديمقراطية تسعى لتحقيق القوة.⁽¹⁾

يقصد بالنظام السياسي Political Regime ذلك الدول أو الأدوار في النسق السياسي الوطني، التي تكمن فيها سلطة اتخاذ القرار الملزمة.⁽²⁾

كما يلعب الاستقرار السياسي دوراً فعالاً في تبلور السياسة الخارجية للدولة، بحيث يعمل هذا الاستقرار على تفرغ الدولة لصياغة سياستها الخارجية لتحقيق أهدافها، إنّ هذا الاستقرار لبعض الدول صورة حسنة في الخارج، مما يساعد على انفتاح الدول الأخرى عليها، وما يساهم في حركته السياسة الخارجية لها.⁽³⁾

6- المحددات الشخصية

من أهم العوامل المؤثرة في تحديد السياسة الخارجية للدول المحددات الشخصية لصانع القرار في السياسة الخارجية الآن غالباً ما يعكس سلوكيات صانعو القرار على السياسة الخارجية، وبالتالي بحيث التركيز على شخصياتهم الآن العامل القيادي يلعب دوراً مهماً في عملية صنع القرار، وبما أنّ القرارات الصادرة عن الدولة في النهاية هي من صنع القرار أو مجموعة من الأشخاص، كان للسمات الشخصية لدى هؤلاء الأشخاص التأثير الكبير على تحديد السياسة الخارجية، ويعني بالسمات الشخصية هي مجموعة من الخصائص المرتبطة بالتكوين والسلوكي.

قد سعي الباحثين في تحديد سمات الشخصية، وتصنيفها، وأهم نماذج سمات الشخصية التي قدمتها الدراسات المختلفة، والتي لها علاقة مباشرة بتوجيه سلوكيات السياسة الخارجية للدول نموذج

(*) رغم أننا لا نؤيد هذه الفكرة، حيث نلاحظ أنّ الدول الديمقراطية قامت بعدة تدخلات كالتدخل الأمريكي في العراق، ...

(1) زيد عبيد الله مصباح، مرجع سابق، ص ص 257-296.

(2) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 225.

(3) جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ترجمة: غازي عبد القصي، (جدة: تهامة، طبعة 3، 1984)، ص 101.

الشخصية التسلطية "أندرون"، ونموذج الشخصية المنفتحة والمنغلقة عقليا "روكيتس" نموذج تحقيق الذات لـ "ماسلم".⁽¹⁾

حدد "أدرونو"، وزملائه سما الشخصية التسلطية في اليمين المتطرفين، وأضاف كل من "كريستي" "جاحود" أنّ هذه السمات تتواجد أيضا في اليساريين المتطرفين والمؤيدين للشيوعية، ومن أهم سمات ذوي شخصية التسلطية النزوع إلى السيطرة على المؤسسين لمن هم أعلى منهم مقامًا، والحساسية لعلاقات القوة والحاجة إلى تصور العالم في إطار منظم والاستعمال المفرط لنماذج النمطية في تصوير الأحداث، والتمسك بالقيم التقليدية وبنزع التسليطين.⁽²⁾

من أبرز الأمثلة على ذلك التعصب الوطني والعنصري كما تفرغ في الدخول في حرب تأييد العدوان.

أما الشخصية المتخلفة عقليا فقد ميّزها "روكيتس" بأنها تتميز بقدر كبير من القلق تولي اهتمامًا أكبر بمصدر المعلومات الجديدة بدل مضمونها، وعدم القدرة على استيعاب المعلومات التي تتعارض مع نسقها العقدي، تنعكس هذه الصفات بالسلب على انتقاء الخيار الأمثل بين عدّة بدائل، ويزداد احتمال تصور أصحاب الشخصية المتعلقة عقليا بالمؤامرات، وهذا يميّز معظم قادة العالم الثالث بالأخص قادة الدول العربية.⁽³⁾

هذا يؤثر سلبيًا على السياسة الخارجية.

أما نمط تحقيق الذات الذي أتى به "ماسلو" هو من سمات الشخصية التي تؤثر إيجابيًا على السياسة الخارجية يجب توفر بعض شروط في شخصية صانع القرار لتحقيق هذا النمط، وهذه الشروط تتمثل في الفيزيولوجية والأمن الداخلي والطمأنينة، الانتماء واحترام الذات، وإتباع هذه حاجات تؤدي إلى خلق شعور بالثقة لدى الفرد.⁽⁴⁾

7- المحددات العسكري:

(1) لويد جونسن، مرجع سابق، ص 26.

(2) عامر مصباح، مرجع سابق، ص 215.

(3) لويد جونسن، مرجع سابق، ص 27.

(4) لويد جونسن، نفس المرجع، ص 28.

يعتبر العامل العسكري المؤثر الرئيسي في الدولة، والأداة الفعالة لتحقيق أهدافها الخارجية، فتوفر الدولة على ترسانة عسكرية ضخمة، وعلى قيادات عسكرية ذات كفاءة عالية، بالإضافة إلى امتلاكها تكنولوجيا عسكرية، كل هذا يعفي منظور تمكنها من الحصول على مختلف الأسلحة الذكية والمدمرة، مع توفر عقيدة عسكرية فعالة للدولة وزن وهيبة دوليين يساعدها على تحقيق الأهداف سياستها الخارجية سواء عن طريق الترهيب أو بشن الحرب.⁽¹⁾

ثانياً: المحددات الخارجية:

يعتبر النسق الدولي أو الإقليمي، من أهم محددات السياسة الخارجية للدول، فنمط توزيع القوى ضمن تنسيق دولي يتسم باستقطاب النظام الدولي يقوم على أساس تكتلات، ومحاور سياسة عسكرية، فإن ذلك يدفع واضعي السياسة في الدول الصغرى إلى الدخول في بعض التحالفات لحماية أمنهم القومي بغض النظر عن ما قد ينطوي عليه من تعارض مع توجهاتهم السياسية العامة، والخروج عن بعض، كما أنّ التكتلات تساعد الدول الكبرى المنشئة لها على تنفيذ المبادئ العامة في السياسات التقليدية لهذه الدول، سياستها الخارجية، وفرضها على أرض الواقع وإرغام الدول الأخرى على تقبلها.⁽²⁾

1- النظام الدولي:

يشمل النظام الدولي أبعاد سياسية، وهم:

أ- الوحدات: إنّ عدد الوحدات الدولية في النسق الدولي له دور تأثير في تبلور السياسة الخارجية لهذه الوحدات، فحسب "دويتش" و"سنجر" فإنّ تزيد عدد الوحدات الدولية يزيد من استقرار، ومن استقرار النسق الدولي، بحيث حجم الانتباه الذي يوجهه أي فاعل دولي لبقية الفواعل الأخرى.

ب- بينما يرى "والترز" أنّه كلما قل عدد الفاعلين الدوليين في النسق الدولي قل احتمال وقوع الحرب، وازدادت درجة الاستقرار الدولي.⁽³⁾

(1) عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص 41.

(2) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 230.

(3) ناصر يوسف حتى، مرجع سابق، ص 160.

يمكن أن يؤدي إلى زيادة عدد الوحدات الدولية إلى توازن استقرار النسق الدولي، وذلك بسبب تشابك، وتداخل مصالح الدول إلى درجة التعقيد، وعدم قدرة الدولة على الانحلال من هذه التشابك، مما يدفعها إلى انتهاجها سياسة عدوانية، إذ يزيد عدد الوحدات الدولية بوسع من قاعدة الاعتماد المتبادل، مما يقلل من وقع الحروب ذات النطاق الواسع.⁽¹⁾

أما الأحلاف الجوهريّة بين "دويتش" و"سينجر" من جهة و"التز" من جهة أخرى أنهم لم يفصلوا في الفرق بين تزايد الوحدات الدولية بشكل عام، وتزايد الوحدات الدولية يحقق استقرار النسق الدولي، لكن تزايد عدد الدول الفاعلة بشكل مباشر، والتي لها تأثير واضح في النسق الدولي خاصة في حال تضارب مصالحها يؤدي إلى اختلال استقرار النسق الدولي.⁽²⁾

2- العمليات السياسية الدولية:

تتصرف العمليات السياسية الدولية إلى حركة الوحدات الدولية لتحقيق أهدافها الخارجية، وبهذا المعنى تمثل الجانب الديناميكي والحركي للنسق الدولي، بحيث يمكن تعريفها أنها مجموعة من الأنشطة المتعاقبة المترابطة التي تقوم بها الوحدات الدولية لتحقيق أهدافها الخارجية في إطار قواعد معينة.⁽³⁾

فالعمليات السياسية الدولية التي تعني بالجانب الديناميكي للنسق الدولي، والنتائج عن مختلف التفاعلات التي تحدث بين الوحدات الدولية وفقاً لمبدأ الفعل ورد الفعل، والمعاملة بالمثل، والتي ينتج عنها طابع تعاوني أو صراعي بين الدول، ذلك حسب موقع المصلحة الوطنية للدولة في الموقف المتخذ إثر الفعل ورد الفعل.

ووفقاً لموقع الدولة من توازنات القوى ضمن نظام توازن القوى الذي هو عصب النظام الدولي الحديث تعكس العمليات السياسية تأثير السياسة الخارجية للدولة بالبيئة الخارجية لها ترغم أنّ السياسة الخارجية للدولة بالبيئة الخارجية لها، فبالرغم بأنّ السياسة الخارجية هي انعكاسات للسياسة الداخلية إلّا

⁽¹⁾ ناصر يوسف حتى، نفس المرجع، ص 160.

⁽²⁾ ناصر يوسف حتى، نفس المرجع، ص 161.

⁽³⁾ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 291.

أنّها لا يمكنها أن تكون بمعزل عن البيئة الخارجية، خارج التوازنات الإقليمية والدولية، وذلك لتعقد وتشابك المصالح في التنسيق الدولي.⁽¹⁾

3- المؤسسات الدولية:

تؤثر المؤسسات الدولية في السياسة الخارجية للدول بشكل كبير، وتأخذ المؤسسات الدولية شكلاً تنظيمياً للدول، وتنظم العلاقات الخارجية للدول، وتنظم العلاقات الخارجية للدول فيما بينها، كما تؤثر المؤسسات القانونية الدولية على السياسات الخارجية للدول، لأنها تخلق قيوداً على بعض التصرفات الخارجية للدول، ولا ينحصر دور المؤسسات الدولية على تنسيق التعاون بين الدول فقط، إنما تعمل على حل النزاعات بين الدول وفقاً للقانون الدولي.

إلا أن المؤسسات والمنظمات الدولية تتسم بازدواجية المعايير، بحيث تستعملها الدول الكبرى لتحقيق مصالحها حتى أن عارض ذلك مبادئ المؤسسات الدولية في حد ذاتها.⁽²⁾

4- البنيان الدولي:

يقصد بالبنيان الدولي كيفية ترتيب وحدات النسق الدولي في علاقاتها ببعضها البعض، ترتيبها حسب قوتها، ودورها الإقليمي والدولي، ويؤثر البنيان بشكل كبير في السياسة الخارجية للدول، أما قابلية الوحدات الدولية للتأثير بالبنيان الدولي تتفاوت طبيعياً هذا البنيان، حيث أنه كلما كان البنيان الدولي متعدّد الأقطاب كان للوحدات الدولية الفرصة لتأثير فيه من خلال انضمامها إلى أحد الأقطاب، مما جعل الدول والأقطاب في حالة تنافس مستمر لاستقطاب أكبر عدد من الدول الأخرى.⁽³⁾

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية

تتضمن السياسة الخارجية مجموعة من الأهداف التي تعكس القيم، والمصالح الأساسية للوحدة الدولية، يقصد بالأهداف التفصيلات المتعلقة بالأشكال المستقبلية المحتملة أي الأوضاع التي تود

(1) ريتشارد لينل، توازن القوى في العالم الاستعارات والأساطير، ترجمة: هاني تابري، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2007)، ص 131.

(2) لويد جونسون، مرجع سابق، ص 198.

(3) ريتشارد لينل، مرجع سابق، ص 132.

الوحدة الدولية تحقيقها في البيئة الخارجية، وذلك تتأثر في النسق الدولي أو في الوحدات الدولية الأخرى.

إذن الهدف من السياسة الخارجية يختلف عن مجرد الرغبة، فالهدف يجب أن يتضمن قيمة مرغوبة، وإن اقتصر على مجرد التعبير عن تلك القيمة، فإنه يظل مجرد رغبة، ولكن الرغبة تتحول إلى هدف، حيث يتم تخصيص بعض الموارد، وصياغة بعض الخطط الرامية لتحقيقه.⁽¹⁾

هناك ثلاث معايير لتصنيفات الأهداف في السياسة الخارجية.

- القيمة المتعلقة بالهدف، وبالتالي درجة الالتزام بتحقيقه.
- عامل الوقت المخصص لخدمة الهدف.
- نوع المطالب التي يتوجب تحقيقها في النظام الدولي أو الإقليمي لدولة خدمة الهدف.

من هنا يمكن تصنيف الأهداف إلى:

أولاً: الأهداف المحورية:

والتي تساوي تحقيقها وحمايتها وجود الدول أو النظام ذاته بحيث قد يكون علة وجود الدولة أحياناً كالسيادة الوطنية، وحماية الحدود والأمن القومي للدولة.⁽²⁾

ولهذه الأهداف أهمية قصوى، وبالتالي توظف لها كافة الإمكانيات والوسائل للحفاظ عليها.

ثانياً: الأهداف المتوسطة:

وهي التي تفرض إحداث تغيير في المحيط الخارجي للدولة، والالتزام بهذه الأهداف جدي وطبيعي من قبل الدولة، بالرغم من أنها لا توازي فئة الأهداف المحورية، ومن بينها بناء النفوذ السياسي في العلاقات الخارجية، ولعب دور كبير في المحيط الخارجي، وخدمة المصالح العامة دولة.

وهي أهداف متغيرة تربط بقضايا معينة، وينتهي دورها بانتهاء موضوعها.⁽³⁾

⁽¹⁾ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 40.

⁽²⁾ ناصف يوسف حتى، مرجع سابق، ص 175.

⁽³⁾ ناصف يوسف حتى، مرجع سابق، نفس الصفحة.

ثالثاً: الأهداف بعيدة المدى:

هي الأهداف التي توضع نتيجة خطط مدروسة لتحسين الأهداف الكبرى لدولة والتي تعكس تصوراً فلسفياً أو عاماً عند دولة معينة لمحيطها. ولا تقوم الدولة عادة بشحن كامل طاقتها وإمكاناتها لخدمة هذه الأهداف تمثل هذه الأهداف تصوراً معيناً لبنية النظام الدولي أو النظام الإقليمي المباشر.

يمكن إضافة أهداف أخرى كزيادة مستوى الثراء الاقتصادي للدولة والدفاع عن الإيديولوجية ولعمل على نشرها في الخارج، وأهداف ثقافية كالدفاع عن التراث الثقافي والمحافظة عليه.⁽¹⁾

وهذا نظراً لدور الذي تلعبه العوامل الثقافية والحضارية في التأثير على سلوكيات الدول وتوجهاتها.

الحقيقة من الصعوبة تحقيق أهداف الدولة في السياسة الخارجية، وتعود هذه الصعوبة إلى عاملين:

- أنّ الأهداف ليست واحدة بل متعدّدة، مختلفة ومتنوعة، واختلافها وتنوعها يرتبط بطبيعة الدولة نفسها وطبيعة المنطقة الكائنة بها، وطبيعة قوة الدولة.
 - الآن الأهداف بالنسبة لدولة ليست متساوية في أهميتها بل هي متدرجة من حيث الأهمية.
- إلّا أننا نستطيع بشكل عام أن نحدد الأهداف الأساسية لكل دولة.

1- المحافظة على استقلال الدولة وسيادتها وأمنها القومي:

ويكون ذلك من خلال إقامة علاقات جيّدة مع جيرانها، الحصول على معونات عسكرية واقتصادية، والدخول في معاهدات رسمية وتكتلات عسكرية وسياسية واقتصادية.

2- زيادة قوة الدولة:

يرتبط هذا الهدف بالهدف الأول، بل هو الأداة والوسيلة للحفاظ على سيادة الدولة وأمنها، فقوة الدولة هي مزج مركب من مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية، والبشرية، والجغرافية

⁽¹⁾ يوسف عبد الرحمان بن حارب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1996)، ص 48.

والتكنولوجية، والنفسية إلى غير ذلك، وقوة الدولة هي التي تحدّد سياستها الخارجية لأنّ السياسة الخارجية ترتبط وتستند إلى قوة الدولة.

تطوير المستوى الاقتصادي للدولة: والذي يعتبر هدف هام من أهداف الدولة، بل أنّ وجود الدولة يستند إلى وجود قاعدة اقتصادية يتوفر فيها الحد الأدنى من الثروة الوطنية.⁽¹⁾

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للسياسة الخارجية :

يستدعي الخوض في دراسة أي موضوع أو ظاهرة العلاقات الدولية الرجوع إلى الخلفية المعرفية والفكرية، والمرجعية النظرية لها، والتي توجهنا، وتحدد من خلاله طريقة وأدوات البحث النظرية المناسبة لدراسة ظاهرة السياسة الخارجية الأمريكية، وتوضيح كيف أنّ السياسة الخارجية كانت تفسر من خلال نظريات كبرى للعلاقات الدولية قبل فتح مجال فرعي هو تحليل السياسة الخارجية، ومن بين هذه النظريات والمدارس نجد النظرية الواقعية التي سندرسها من خلال المطلب الأول تليها النظرية السلوكية، ونظرية ما بعد السلوكية، كما سنتناول نظرية صنع القرار في السياسة الخارجية، ليتسع لنا فهم موضوع السياسة الخارجية الأمريكية وتوجهاتها الخارجية.

المطلب الأول: النظرية الواقعية والواقعية الجديدة

لقد شهدت فترة الأربعينيات في القرن العشرين تحولات عديدة، وكان أبرزها ظهور الاتجاه الواقعي في العلاقات الدولية، والذي جاء كرد فعل على الاتجاه المثالي، ولقد جاءت النظرية الواقعية بعد الحرب العالمية الثانية، كنظرية سياسية تهدف إلى دراسة عامل القوة والحروب والنزاعات في فهم سلوكيات الدول، دون أن تهتم بالمثل في دراسة العلاقات الدولية، وسنتطرق في هذا إلى تعريف هذه النظرية، والرواد المساهمين في نشأتها وأهم المبادئ والأسس التي تقوم عليها إضافة إلى ظهور الواقعية الجديدة التي سنشير إليها بالإسهامات التي قامت بها في تحليل السياسة الخارجية، وأهم المبادئ والأفكار التي جاءت بها، وفي الأخير نقد المدرسة الواقعية و الواقعية الجديدة.

أولاً: النظرية الواقعية الكلاسيكية :

⁽¹⁾ محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والإرهاب، (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2006)، ص ص157-

1- تعريف النظرية الواقعية:

تعددت التعاريف المحددة لمفهوم النظرية الواقعية، وذلك لتشتت المفاهيم فيها، والأفكار والتطورات التي طرأت عليها.

فهناك من يعرف الواقعية بأنها: "التقليد النظري السائد طوال الحرب الباردة، وهي تصور الشؤون الدولية باعتبارها صراعا من أجل النفوذ بين الدول، وتعيينها سوى المصالح، وهي متشائمة بشكل عام إزاء إمكانية إزالة الصراعات والحروب.⁽¹⁾

وعرفها "ستيفين ولت" تصور الشؤون الدولية باعتبارها صراعا من أجل النفوذ بين دول لا تعنيها سوى مصالحها، وهي متشائمة بشكل عام إزاء إمكانية إزالة الصراعات والحروب ...".

ومن وجهة نظر "هانس مورغنتو Hans Moegethau": "الواقعية السياسية تعتبر أن الحياة السياسة مثلها مثل الحياة الاجتماعية العامة تحكمها السنين الموضوعية التي تتبع من الطبيعة البشرية ... وأن السياسة الدولية كأي سياسة أخرى هي صراع من أجل السلطة ... ولطالما كان هذا التطلع إلى السلطة هو السمة المميزة للسياسة الدولية كأي سياسة أخرى فإن عبارات السلطة هي التي تفصح حتما عن السياسة الدولية".

يعرف المعجم الحديث للتحليل السياسي النظرية الواقعية أنها: "الرأي القائل أن السياسة تتناول القوة والسعي لتحقيق الصالح، ولا تتناول القانون والحقوق والواجبات، وأن التحليل السياسي ينبغي إجراؤه على وفق إيعاز هذه البصيرة، تواجه (الواقعية) عموما في تحليل العلاقات الدولية حيث قد يشير غياب نظام دولي مستقل إلى أن العوامل القانونية والأخلاقية لا يمكن إلا أن تؤمن قناعا للمصالح الذاتية، وتعد الكلمة الألمانية "Real Politik" أحيانا مرادفاً للسمات العامة للواقعية السياسية غير أنها تنطبق على نحو أدق على اهتمام ذريعي في الفن السياسي".⁽²⁾

ويرى "كينيث ولتز Kenneth Waltz" الواقعية تعتبر أن مصالح الدولة توفر انبثاق الفعل والضرورة السياسية تنشأ من المنافسة غير المنضبطة للدول، ومن ثم فالحساب يقوم على هذه

(1) د. عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006)، ص 116.

(2) عامر مصباح، نفس المرجع، ص 118.

الضرورات التي تستطيع كشف السياسات الأفضل التي تستخدمها مصالح الدول، وفي النجاح كواقعي ومقوي للدول.

ويعرف "سميث Smith" الواقعية، يقول: "الواقعيون يفترضون أنّ الوحدة المهمة في الحياة الاجتماعية هي الجماعة، وأنّ السياسة الدولية الفاعل الجماعي الحقيقي والمهم هي الدولة التي لا تعرف سلطة فوق سلطتها، وأنّ الشر ميل يتعذر استئصاله" وإنّ امتلاك القوة والحفاظ عليها تكون بواسطة الأفراد والدول كوجود كلي لا مفر منه، وأنّ القضايا الحقيقية في السياسات الدولية يمكن فهمها عن طريق التحليل العقلاني في المصالح المتنافسة المحددة في مفهوم القوة"

2- خلفيات ظهور النظرية الواقعية:

جاءت النظرية الواقعية كرد فعل على النظرية المثالية في الدراسة للعلاقات الدولية في الولايات المتحدة خلال أكثر من 20 عام، بحيث تتميز الواقعية عن المثالية بأنها تركز على أنّ الدولة القومية هي أساس كوحدة التحليل على خلاف المثاليين الذين يرون الاهتمام بمعايير السلوك الدولي، كما يرفض الواقعيون فكرة وجود تناسق في المصالح بين الأمم يرون أنّ الدولة دائماً تتضارب في مصالحها، إلى درجة يقود بعضها إلى الحرب.

يعتقد علماء الواقعية أنّ هناك مجموعة من العوامل تلعب دوراً في تشكيل السلوك الدولي، كما يوافق الواقعيون بشكل عام على أنّ الموقع الجغرافي لدولة يؤثر في إمكانياتها وتوجهاتها للسياسة الخارجية، وأنّ المبادئ المعنوية والأخلاق يصعب تطبيقها على الأعمال أو السلوك السياسي، وذلك قدرة الدولة على تحقيق أهداف سياستها الخارجية، في حين ترى الواقعية القائد السياسي أنّه شخص غي أخلاقي.⁽¹⁾

فالواقعية تركز بالأساس على المصلحة الوطنية والقوة:

3- مفهوم المصلحة الوطنية:

⁽¹⁾ وليد عبد الحي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، (الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع، الطبعة (1)، 1985)، ص 53.

آثار مفهوم المصلحة الوطنية جدلاً كبيراً، وذلك لصعوبة إعطائه مفهوماً موحدًا، بحيث عرفه "قيبري ملحم قربان"، أنّ لمصلحة "هي تلك الاعتبارات التي تحدّد تصرف القوة في تكييف التصرف السياسي وتقريره".

أما "جيمس روزنو" فإنّه يفرق بين المصلحة الوطنية كأداة للتحليل السياسي والمصلحة الوطنية كأداة للعمل السياسي لوصف وشرح وتقويم مصادر وكفاءة السياسة الخارجية لدولة ما، أما المصلحة الوطنية كأداة للعمل السياسي، فإنّه يتم توظيفها لتبرير أي استتكار أو اقتراح سياسة ما.

وعرفها "مور عننو هانس" بأنّها: "القوة بمعنى أنها ترتبط بقضية البقاء القومي، ومن ثم فإنّها جوهر السياسة".

4- مفهوم القوة:

"قدرة بعض الوحدات (الأفراد، الجماعات، الطبقات أو المنظمات) على اتخاذ قرارات معينة أرائهم على وحدات أخرى".

يعرف "قيبري" القوة "قدرة فاعل معين خلال علاقة اجتماعية أن ينفذ إرادته بالرغم من المقاومة".

ويري "بيرنر أندرسن" القوة بأنّها: "إحداث نتائج مقصودة".

ويعرفها "مورغنتو" : «إنّها علاقة سيكولوجية بين هؤلاء الذين يمارسون وهؤلاء الذين هم خارج الذين يمارسونها»⁽¹⁾.

وللتفسير النظري للسياسة الخارجية الأمريكية ارتأينا إلى نموذجين مفكرين أساسيين في المدرسة الواقعية هما: "هنري ألفرد كيسنجر" و"زبغنيو بريجنسكي".

5- تفسير كيسنجر للسياسة الأمريكية الخارجية:

يعتبر الأمريكي اليهودي الألماني الأصل "هنري ألفرد كيسنجر" أحد آباء المدرسة الواقعية في السياسة الخارجية الأمريكية، وأفكاره مرجعة للباحثين في السياسة الخارجية، كما أنّه يعمل مستشار في

(1) عامر مصباح، مرجع سابق، ص 154 - 165.

الإدارة الأمريكية، فترفع إليه قضايا مستعصية، ويمتلك شخصيًا الشركات العالمية الاستشارية، بحيث عاش كسينجر شبابه في ألمانيا خلال مرحلة النازية، ثم انتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والتحق بجامعة "هارفوردانكت" على دراسة التاريخ السياسي لأوروبا، كما تميّز برؤية الواقعية، وبرز في عصر الصراع الإيديولوجي بين الرأسمالية والشيوعية. (1)

قام كسينجر في تحليله للسياسة الأمريكية يمزج بين العنف والتهديد من جهة والدبلوماسية من جهة أخرى، بحيث أنّ الدبلوماسية تقال المصادقية الواقعية.

كما اعتمد "كسينجر" على نظرية توازن القوى في إدارة السياسة الخارجية الأمريكية عند توليه مستشار للرئيس في قضايا الأمن القومي، ويحق كوزير للخارجية بحيث قام "إبراهيم غرابية" بتلخيص إستراتيجية (كسينجر) الدبلوماسية في ثلاثة نقاط:

1- لكي يكون هناك سلام يجب أن تتوفر التسوية عن طريق التفاوض ليخرج الجميع في حالة توازن.

2- الطرق المنتصر لا تسحق المنهزم بل يجب أن تمنحه قدرًا لنفذ لسلام مشرق.

3- أفضل ضمان للسلام هو التوازن. (2)

(على الرغم) هذا التلخيص لم يغطي إلّا بعض زوايا منهجية كسينجر للقضايا التي تعرض لها في مسيرته.

6- تفسير بريجنسكي للسياسة الخارجية الأمريكية:

بريجنسكي البولندي في شبابه من فرنسا إلى ألمانيا قبل أن يصل إلى أمريكا، حيث نال الهوية الأمريكية عام 1958، بعد أن تدرج في نيل الشهادات الجامعية من "ماك جيل" إلى "هارفرد" ثم "كولومبيا"، حيث رأس معهد الشؤون الاشتراكية في الستينات عمل كمستشار لموظفي إدارات كينيدي وجونسون، وتدرج حتى وصل منصب مستشار الأمن القومي لمارتر عام 1976. كما أثر ترحاله في عدم تمسكه بهوية واضحة، وما نتج عنه برود تفكيره، وإهماله للأخلاقيات في السياسة الخارجية، كما

(1) هادي قبس، السياسة الأمريكية الخارجية: بين مورستين المحافظة الجديدة والواقعية، (بيروت: دار العربية للعلوم ناشرون، 2008م)، ص 74.

(2) هادي قبيسي، مرجع نفسه، ص 76.

أثر انتماؤه الأول إلى بولندا في تركيزه في فكره السياسي على أهمية العلاقة الأمريكية بأوروبا، كونها مفتاح نجاح الولايات المتحدة عالمياً، يعمل كمستشار غير رسمي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة عالمياً. يعمل كمستشار غير رسمي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، ويعلن انتمائه السياسي الواضح للديمقراطيين، ويتمتع بثقة عالمية في المؤسسات التشريعية الأمريكية، حيث يستدعي بشكل متكرر للكونغرس لاستشارته في قضايا السياسة الخارجية الأمريكية.

7- رؤيته للسياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة:

يرى بريجنسكي أنّ انهيار السوفييت كان له تداعيات متعدّدة المستويات على السياسة العالمية المباشر منها حصول فراغ استراتيجي في أوراسيا، لذلك كانت هذه المنطقة محور كتابه الشهير "رقعة الشطرنج الكبرى" الذي حاول مقارنة المرحلة الجديدة..

كما أنّ سقوط القطب الشيوعي خلق فرصاً، وتهديدات للولايات المتحدة، فمن ناحية الفرص أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القطب الوحيد بانتهاء المنافسة، بحيث اعتبر بريجنسكي أنّ الولايات المتحدة ستبقى القوة العظمى الحقيقية والوحيدة خلال جيل قادم على الأقل، ومن ناحية أخرى أصبحت رقعة صراع مع الدول الطامحة من التحول من قوى كبرى إلى عظمى.

إضافة إلى نهاية الحرب الباردة خلق تحديات أمام الولايات المتحدة الأمريكية، ألا وهي العولمة بتداعياتها النفاية والسياسية، ما ولد طاقة سياسية هائلة، كما أرجع بريجنسكي الإرهاب إلى الاضطراب الناتج عن تلك الطاقة، فيقول: «إنني لا أنكر أنّ الإرهاب امر واقعي، وهو تهديد لنا، لكنه رمز وإشارة لشيء أكبر بكثير وأكثر تعقيداً، يتعلق بالاضطراب العالمي، الذي يأخذ مكاناً له في العديد من الأماكن في العالم، ويعبر عن نفسه في أساليب مختلفة، وهذا الاضطراب هو ناتج عن اليقظة السياسية...»⁽¹⁾.

يرى بريجنسكي أنّ الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تختار بين القيادة والهيمنة، حيث يرى أنّ مغامرة المحافظين الجدد يتلقن فرصة مرحلة أحادية القطب عقب الحرب الباردة، والدخول في مشروع السيطرة على الاقتصاد العالمي، وسيؤثر على سياستها الخارجية، هذا الذي يمكن أن تقوم في الهيمنة عبر الواقعية. هذا الرأي كان موضوع كتابه "الاختبار" في حين يرى أنّ البديل على الهيمنة هو

(1) هادي قبیس، مرجع سابق، ص ص 104 - 107 - 108.

التعاون على القوى الكبرى لمواجهة التحديات الحادثة إذ "ليس أمام أمريكا خيار، عليها أن تلعب دور فرض الاستقرار في العالم، ولا يوجد دولة أخرى تستطيع لعب هذا الدور".

ثانياً : الواقعية الجديدة:

في السبعينات انتقدت أطروحات الواقعية التقليدية بسبب منهجيتها السلوكية، التي تمحورت حول سلوك الدولة، وأخفقت في استيعاب وفهم الواقع الحقيقي على أنه نظام له بنيته أو كيانه المميز، وبالغت في تفسيرها للمصلحة، ومفهوم القوة. وبغية تكيف الواقعية التقليدية مع التطورات في السياسة الدولية، أثار "K. Waltz" العديد من الأسئلة الإضافية التي لم تكن الواقعية التقليدية قد عينت بها.⁽¹⁾

وقد عرض "K. Waltz" في إطار الواقعية الجديدة مقدمات نظرية وتحليلات أكثر تعقيداً من تلك التي جاءت عند الواقعيين التقليديين، ففي تقديره أن الواقعية البنوية (الجديدة) تعدّ نظاماً للسياسة والدولة ككل، وهي تتمتع بسمات مميزة ومترابطة، فالواقعية الجديدة تؤسس استقلالية السياسة الدولية، بالتالي تجعل صياغة نظرية فيها أمراً ممكناً.

ولقد قامت الواقعية الجديدة عن طريق روادها بتقديم مجموعة أعمال لتفسير وشرح السياسة الخارجية للدول أمثال "ريمون أرون" كمفكر من الواقعية الكلاسيكية، أو "كنيث والتز" أب الواقعية الجديدة أو البنوية.

وإنّ مسلمة الواقعية الجديدة على أنّ النظام الدولي هو نظام فوضوي، وذلك نتيجة غياب سلطة شرعية تمتلك وسائل القهر المادي لمن يعتدي على الشرعية الدولية. جعل من الفواعل الدولية، وعلى رأسها الدول، تعتمد في كثير من الحالات على ذاتها لضمان أمنها، وبالتالي فكل دولة تنتهج سلوك معين في إطار ما يسمى بالسياسة الخارجية لهذه الدول.⁽²⁾

1- أهم مبادئ وأفكار الواقعية الجديدة:

(1) د. جهاد عودة، السياسة الدولية- العلاقات الدولية مدارس ونظرات، (القاهرة: توزيع دار الكتاب الحديث، الطبعة (2)، 2015)، ص 360.

(2) حمدوش رياض، تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، غير منشورة (جامعة منتوري، قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2012)، ص 36.

إنّ مسلمة فوضوية النظام الدولي (Anarchy) في تحليل الواقعية البنيوية أدّى بها إلى التسليم أيضاً بأنّ الدول هي وحدات متشابهة، ولا يوجد تمايز في الوظائف بين الدول المختلفة، بالتالي كل الفواعل تخضع لطبيعة النظام أو النسق السوي الفوضوي أثناء صنع سياستها الخارجية.

الدول هي الفاعل الأساسي في السياسة الدولية، لأنّها الوحيدة التي تملك وسائل العنف المنظم، أما الفواعل غير الدول فهي موجودة على الساحة الدولية، والواقعية الجديدة لم تستغني عن الدولة كفاعل وحيد، لكنها أرادت إعطاء تبرير علمي لهذه الفرضية، وهو أنّ هذا الفاعل يمتلك وسائل القهر الشرعية.

تنطق الواقعية الجديدة من مسلمة أنّ هدف الدول هو المحافظة على البقاء، وعليه تبذل مجهودات داخلية (تقوي الاقتصاد، بناء القوة العسكرية، ...) ومجهودات خارجية (بناء الأحلاف، إضعاف الأحلاف المادية، ...) أما نتائج السلوك الخارجي للدول هو ميزان القوى، لكن القوة ليست هدفاً أو غاية في حد ذاتها. ولهذا فالدول تضل لانضمام إلى الطرف الضعيف بهدف تحقيق التوازن. بالتالي فالميزان لا يكون دائماً في إطار الدول الكبرى بل حتّى الصغرى تحاول تحقيق ذلك فالانضمام إلى الطرف القوي سلوك غير عقلاني لأنّه لن يحقق إلّا زيادة في اختلال الميزان ميلاد الهيمنة والسيطرة. (1)

2- إسهامات المدرسة الواقعية الجديدة في تحليل السياسة الخارجية:

يتميز إسهام المدرسة الواقعية الجديدة في مجال العلاقات الدولية بشكل عام، وفي حقل السياسة الخارجية بشكل خاص بأنّه يمثل تطورا لمقولات مدرسة تحليل النظام، خاصة فيما يتركز على عملية التحليل على مستوى النسق، فالتغيير في بنية النسق العالمي يؤثر في بنية السياسة الخارجية للوحدات المكونة له.

إذ تفسير الواقعية الجديدة للسياسة الخارجية، وتفاعلات البيئة الدولية يتحدد من خلال افتراض مسلمة السلوك العقلاني للفاعل أو الدولة، أي أنّ جميع الدول في إطار تفاعلها مع النسق الدولي. فهي تتصرف في الكثير من الأحيان بالعقلانية. (2)

(1) جهاد عدوة، مرجع سابق، ص

(2) حموش رياض، مرجع سابق، ص 43.

إنّ بنية النظام الدولي الفوضوي هي التي تؤدي حسب "كينث والتز" إلى تشكيل سياسة خارجية للدول، لأنّ النسق الدولي هو عبارة عن حوافز وقيود أو يخلق مجموعة من القواعد والقوانين يجعل من أثناء تنفيذ سياستها الخارجية مرتبطة بهذه القيود.

حسب الواقعية الجديدة فإنّ الدول مدركة لما يتهدد من أخطار، ولا يكون تصرفها أو سلوكها إلّا تصرف وسلوك عقلاني استجابة لشروط وقيود وقوانين النسق الدولي حسب قول وشرح "كينث والتز": "إنّ بنية النسق الدولي الفوضوية توفر حافزا كافيا لأغلب الفواعل للتصرف بعقلانية، حيث تصبح أكثر حساسية للتكاليف، وهذه فرضية العقلانية".

إنّ الواقعية الجديدة بإقرارها فوضوية النظام الدولي، ونتيجة لربط سلوك الفاعل العقلاني بهذه الفوضى أثناء تنفيذه لسياسته الخارجية، فإنّ الفاعل يجد نفسه أمام قص حاد وفاضح لحجم المعلومات الضرورية لسلوك الفاعل العقلاني نتيجة سببي:

1- أنّ غالبية الدول تخفي المعلومات عن بعضها البعض.

2- أنّ غالبية الدول تقدم المعلومات المتوفرة الخاطئة.

وهذا لتجنب الدّول أي تهديد من طرف الدول الأخرى مما يؤدي إلى أخطاء أثناء حساب لدول لمصالحها العقلانية.

إنّ نموذج الفاعل العقلاني حول صنع القرار عند الواقعيين الجدد يعبر أنّ الدولة هي فاعل وحدوي، حيث تواجه العالم الخارجي كوحدة مدمجة مع بعضها، وأنّ الدولة هي فاعل عقلاني تختار السلوك الذي يؤدي بها إلى تحقيق مصلحتها الوطنية، بالتالي تحقيق (المكاسب النسبية).

3- نقد المدرسة الواقعية والواقعية الجديدة:

تعرضت المدرسة الواقعية لعدّة انتقادات بسبب أخذها بمفهوم القوة كمتغير رئيسي في وضع نظم العلاقات لدولية، ومتابعة تطورها وإهمالها لباقي المؤثرات الاجتماعية غير المادية كالعوامل الروحية والمعنوية، مما لا يكفي لشرح وتفسير هذه العلاقات.⁽¹⁾

أما الانتقادات التي وجهت إلى الواقعية الجديدة:

⁽¹⁾ عامر مصباح، مرجع سابق، ص 35.

أولاً: الافتقار إلى الحيز الذي تعطيه للدول لتغيير النظام بنفسها.

ثانياً: رؤيتها حل إقامة المجتمع الدولي.

المطلب الثاني: النظرية السلوكية والنظرية ما بعد السلوكية:

أولاً : النظرية السلوكية :

نشأت المدرسة السلوكية في منتصف الخمسينات، وتبلورت بشكل أساسي في الستينات، وهدفت إلى إيجاد نظرية تفسيرية وتنبؤية باعتمادها على قواعد ومناهج بحث علمية ومقارنة تقوم بمجملها على القياس الكمي للمتغيرات الواقعية في العلاقات الدولية.

1- تعريف النظرية السلوكية:

هناك من يعرف السلوكية بأنها: "منهج في دراسة علم النفس، ترى السلوكية أنّ النظرية النفسية ينبغي ألا تشير إلى الظواهر التي يمكن ملاحظتها على نحو مباشر، وقياسها على نحو موضوعي، ولكن الحالات الذهنية للعناصر لا ترضى هذه المعايير ... وينتقد التحليل السلوكي غالباً بسبب تردده المفرط في الذهاب إلى أبعد مما هو ملاحظ على نحو مباشر، وبسبب البحث الكثير في القابلية، وليس أهميتها أو ما تنثيره من الاهتمام." (1)

وهناك من يعرف السلوكية: "تنطلق في تحليلها للحياة السياسية على أنها مجموعة قوية (رسمية وغير رسمية) تمارس نشاطات سياسية، وهذه النشاطات تحركها دوافع وأحاسيس، وعالم السياسة الدولي، وهو عالم الصراع من أجل القوة، وهذا الصراع تحركه دوافع قومية متباينة من الأمم والشعوب ... فهم يبدون (السلوكيون) بدراسة السلوك الفعلي الذي يقبل الملاحظة ثم يقومون بتصوير الفروض على أساس أنّ الفرض يحدّد لهم العلاقة بين عاملين أو أكثر ...".

2- الثورة السلوكية ونظرية السياسة الخارجية:

إنّ أهم ما ميّز الثورة السلوكية في العلاقات الدولية هو ظهور مجالات دراسة فرعية صاحبها تحديات بناء أطر نظرية مناسبة لهذا الفرع، وعلى رأسها السياسة الخارجية، وتطمح المدرسة السلوكية

(1) عامر مصباح، مرجع سابق، ص 280.

إلى وضع علم السياسة الخارجية يقوم على إخضاع السلوك الخارجي للدراسة العلمية من أجل بناء نظرية تفسيرية تنبؤية.

ويرتكز التجديد الذي جاءت به السلوكية في السياسة الخارجية مقابل التحليل الكلاسيكي للعلاقات الدولية بالخصوص حول نقطتين أساسيتين:

■ الفرد كوحدة تحليل مركزية:

لطالما اعتبر المحلول الكلاسيكيون للعلاقات الدولية خاصة الواقعية الكلاسيكية أنّ الدولة هي الوحدة الأساسية للتحليل، لكن بالمقابل تعتمد السلوكية على منهجية تشخيصية للدول بمعنى تحليل الدول من خلال أشخاص صناع القرار فيها، فمقابل الدول كفاعل وحدوي، حيث يركز المقتررب الإدراكي على دور نفسية صانع القرار المقتررب المؤسساتي على دور الأجهزة والمؤسسات الحكومية.

■ البيئة النفسية للفرد في مواجهة فرضية العقلانية:

تعرضت فرضية العقلانية للعدد من الانتقادات، حيث بدأت الدراسات تركز على الفرد ودوافع الفرد، وتأثيرها على سلوكيات الدول، وبدأت الأبحاث حول الأسباب التي تدفع القادة أو الدول بطريقة معينة، فتكلم "جرفس" عن دور سوء الإدراك، وتأثيره على عملية القرارات، فيقول أنه: «لعدة أسباب الفاعل كدولة أو كفرد قد لا يعرف كيف يتصرف في بعض الأوقات»⁽¹⁾.

3- نقد المدرسة السلوكية

على الرغم من منهجية المدرسة السلوكية في البحث العلمي ومحاولة ربطها بالعلاقات الدولية ، فإنّها تعرضت لبعض الانتقادات أهمها:

- تتقد بأنها تبتعد عن الواقع الدولي لعدم تمكنها من إخضاع بعض الظواهر الموجودة في العلاقات الدولية كالجوع والمرض وغير من الظواهر.
- إنّ الفصل بين القيم السياسية أو غير السياسية المؤثرة في شخصية الباحث، كما تدعي هذه المدرسة غير صحيحة، بحيث أنّ القيم موجودة ومؤثرة في البحث ونتائجه.

(1) وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص ص 322-323.

- هناك فرق أحيانا بين التكهّن والتنبؤ بالمستقبل وصعوبة التوقع الحتمي بحوادث المستقبل.⁽¹⁾

إنّ هذه الانتقادات وغيرها ساهمت إلى حد ما في إضعاف موقع المدرسة السلوكية، ودفعت بعض الباحثين والمفكرين إلى إجراء أبحاث والدراسات جديدة شكت فيما بعد طروحات لمدرسة جديدة "سميث" مدرسة ما بعد السلوكية، فما هي هذه المدرسة

ثانيا: المدرسة ما بعد السلوكية

منذ أواخر الستينيات من القرن العشرين بدأت تظهر تحولات وأفكار جديدة لدى بعض الباحثين في العلاقات الدولية مستفدين من الانتقادات التي وجهت إلى المدارس السابقة محاولين بناء مدرسة جديدة "مدرسة ما بعد السلوكية".

1- أفكارها:

■ نقد المدرسة السلوكية:

كان "دافيد استون" من أبرز رواد النظرية ما بعد السلوكية، ومن الذين خاضوا ثورة ضد السلوكية التي تنتكر للقيم والاعتبارات لأخلاقية بحجة الموضوعية العلمية، وتلتقي منطقات هذه النظرية مع منطقات المدرسة المثالية في العلاقات الدولية في العلاقات الدولية من حيث أنّ الاثنين يركزان على أهمية القيم، ويدعوان إلى توجيه الأبحاث للاهتمام بقضايا الساعة، وخدمة أهداف السلم وإيجاد السبل لتلاقي الحروب والنزاعات، وبناء مجتمع دولي أفضل.⁽²⁾

■ أهمية القيم:

ترتكز هذه المدرسة في مطلقاتها على أهمية القيم في أهداف البحث، ومسلماته، وترفض المنطلق الذي بوجود بحث مجرد من أية قيمة، كما هو عند السلوكية، وتدعو إلى توجيه الأبحاث لخدمة السلام العالمي والابتعاد عن الحروب.⁽³⁾

(1) محمد منذر، مبادئ العلاقات الدولية من النظرية إلى العولمة، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، الطبعة (1)، 2002)، ص ص 37-38.

(2) عامر مصباح، مرجع سابق، ص 294.

(3) محمد منذر، مرجع سابق، ص 40.

1- نقد النظرية الواقعية:

نقد النظرية "ما بعد السلوكية" للمدرسة الواقعية هو من حيث تركيز هذه الأخيرة على فكرة أنّ الدولة فاعل وحيد في العلاقات الدولية، وهذا غير صحيح بالنسبة لها. فبالنظر إلى العلاقات الدولية، نجد أنّ هناك فواعل أخرى مؤثرة وموازية للدولة، تؤدي أدواراً في بعض الأحيان تكون أكثر تأثيراً من الدولة نفسها، وتنتقد النظرية بعد السلوكية النظرية الواقعية للسببين هما:

- الواقعية: لا تأخذ بعين الاعتبار تأثير الترابطات عبر الدولة والترابطات الكونية، والاعتماد المتبادل على السياسة العالمية.
- تركز على قضايا الأمن ولا تحاول إيجاد سياسات تساعد البشرية على التغلب على الأزمات الكونية التي تهددها.
- مفهوم السيادة:

تتظر النظرية ما بعد السلوكية إلى مفهوم السيادة الدولية القومية أصبح في عداد الماضي. فلم يصبح بنفس الصرامة التي كان عليها من قبل.

▪ الانسجام مع أفكار المثالية:

تلتقي النظرية ما بعد السلوكية مع النظرية المثالية في المسألة الرئيسية بأنّ هناك انسجام في المصالح بين الأفراد، وبين المجتمع الكوني، وأيضاً بين المصلحة القومية والمصلحة العالمية في شؤون التنمية والأمن والحفاظ على المصادر "فوق قومية" لإدارة النزاعات التي تنشأ بين الدول والمساهمة في حلّها.⁽¹⁾

2- الانتقادات الموجهة للمدرسة ما بعد السلوكية:

(1) عامر مصباح، مرجع سابق، ص ص 296-297.

إنّ من أهم الانتقادات التي وجهت إلى مدرسة ما بعد السلوكية هي كالاتقادات التي وجهت سابقاً إلى المدرسة المثالية من حيث أنّها تخلط بين وصف الواقع، وتقديم الإرشادات لتغييره الدعوة بضرورة وأهمية لإقامة حكومة عالمية وإمكانية إقامة تلك الحكومة.

لقد حاولت المدرسة السلوكية الربط بين الظواهر السياسية والاجتماعية لتخرج بنتيجة مفادها أنّ السلوك السياسي هو جزء من سلوك اجتماعي عام، لكن هذه المدرسة انتقدت من طرف "دايفد استون"، وغيرهم، والذي كان من أبرز رواد النظرية ما بعد السلوكية التي تركز في منطلقاتها على أهمية القيم في أهداف البحث، وأنّ هناك أطراف فاعلة أخرى على صعيد السياسة العالمية غير الدولة.

المطلب الثالث: نظرية صنع القرار

لقد شهدت الخمسينات نمواً سريعاً متشعباً في ميدان السياسة الخارجية، وتعتبر نظرية اتخاذ القرار من أكثر النظريات التي تلاقى اهتماماً في دراسة العلاقات السياسية الدولية— وتهتم بتحليل كل العوامل والمؤثرات التي تحيط بوضعي السياسة الخارجية.

أولاً: تعريف نظرية صناعة القرار:

هناك من يعرفها بأنّها: "الدراسة المتفتحة والشاملة لمختلف العناصر التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عند تحليل سياسة معيّنة سواء بشكل عام أو في لحظة معيّنة أي أنّ النظرية تعمل في شكل مفيد بين هذه المتغيرات، لكن لا تضع بالضرورة فرضيات تطلب من صانع القرار أن يعمل على أساسها، وربما يكون من الأنسب اعتبار نظرية اتخاذ القرار من بين النظريات الجزئية بدلاً من اعتبارها نظرية كلية . فهي تركز على جانب جزئي من النظام السياسي ككل، وبالتحديد على وحدات معيّنة خاصة باتخاذ القرار".⁽¹⁾

يرى "ستايدر" في نظرية اتخاذ القرار: "عملية متتابعة لمراحل، وتشتمل على عدد من الأطراف المتفاعلين في بيئة قرارية معيّنة، وهذه البيئة القرارية تضم الوحدات المسؤولة عن اتخاذ القرار الخارجين ويؤثر في هذه الاطراف المتفاعلة عدد من العوامل مثل: الدوافع، مجالات الخبرة،

(1) عامر مصباح، مرجع سابق، ص 354.

الاختصاص، نمط الاتصالات المسيطرة، طرق تفسير البيانات التي تتناول العناصر المختلفة للقرار، إلخ.⁽¹⁾

ثانياً : عملية صنع القرار في السياسة الخارجية:

أحد المحاولات في سبيل تطوير مقاربة صناعة القرار النظمية في دراسة السياسة الدولية كانت في بداية الخمسينات من طرف "ريتشارد سنايدر"، فتأكد على أنّ هدف تحليله هو إعادة صياغة العالم، كما يراه صناع القرار في الواقع من أجل تفسير السلوك، هذا ما قاده إلى مناقشة:

1- العوامل الموضوعية:

أي النقاط الأساسية لصناعة القرار يحددون الموقف، وليس من المنظور التحليلي.

2-المصادر المحتملة لموقف الدولة:

الإطار الهيكلي الذي يضم عدداً من العوامل في مختلف مستويات التحليل، وكل عامل يختلف من حالة إلى أخرى.⁽²⁾

يدافع "ريتشارد" عن الاعتبار النظمي لعدد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على قرارات صناع القرار، فالإطار المفاهيمي يظهر دور الإدراك والمنظمات غير الحكومية في التأثير على السياسة الخارجية.

هذه النظرية تتناول ظواهر العلاقات الدولية، وموضوعات السياسة الخارجية من منظور صانع القرار، وكلّ مداخلاته السيكلوجية، والبيئية والمعرفية، فهي تدرس العلاقات الدولية ليس من خلال صناع قراراتها، إذ يتم تحديد الدولة بصناع قراراتها الرسميين وغير الرسميين.

ويرى ريتشارد وزملاؤه بأنّ الذين يدرسون في السياسة الدولية يهتمون بالدرجة الأساسية بالأفعال وردود الأفعال والتفاعلات بين الوحدات السياسية التي يطلق عليها الدول القومية، وقد ساقه هذا إلى بناء إطار نظري لعملية صناعة القرار يتضمن العناصر النظرية التالية:

⁽¹⁾ صلاح هويدي، العلاقات الدولية مفهومها وتطورها، (الإسكندرية: دار الوفاء للعالم للطباعة والنشر، الطبعة (1)، 2007)، ص

⁽²⁾ عامر مصباح، مرجع سابق، ص 355-356.

أ- البيئة الداخلية لصنع القرار: وتشمل:

- البيئة غير الإنسانية.
- المجتمع.
- البيئة الإنسانية (الثقافة والسكان).

ب- الهيكل الاجتماعي والسلوكي: ويشمل:

- القاسم المشترك الرئيس بين توجهات القيم.
- المشترك الدستوري (النماذج).
- الخصائص الرئيسية للمنظمات الاجتماعية.
- دور الاختلافات والاختصاصات.
- الجماعات: الأنواع والوظائف.
- العمليات الاجتماعية المناسبة، وتشمل:

- تكوين الرأي.
- المؤثرات الاجتماعية على البالغين.
- المؤثرات السياسية.
- عملية صنع القرار: صناع القرار.
- الفعل.

ج- البيئة الخارجية لصنع القرار وتشمل:

- البيئة غير الإنسانية.
- الثقافات الأخرى.
- المجتمعات الأخرى.
- المجتمعات المنظمة والموظفة كدول وفعل الحكومة.⁽¹⁾

ومن خلال البناء النظري السابق يمكن تحديد المتغيرات المتحركة في عملية صنع القرار في

السياسة الخارجية من خلال 3 جهات نظر ريتشارد:

⁽¹⁾ عامر مصباح، مرجع سابق، ص 358.

- تتحكم البيئة المحيطة بصانع القرار في إدراكه ونمط تقديره للموقف الموجه بناء على المعطيات المطروحة أمامه في البيئة الخارجية.
 - عناصر عملية صناعة القرار تتحدد في النقاط التالية:
 - اللاعب واللاعبون.
 - الأهداف.
 - الوسائل.
 - الموقف.
 - عملية صناعة القرار عملية معقدة تتدخل فيها مجموعة كبيرة من العناصر، وتعمل بطريقة أكثر تعقيداً، ومن بينها شبكة الاتصالات، وحجم تدفق أو توفر المعلومات، ونوعية الضغوط التي يتعرض لها صانع القرار، ومستوى المركز الوظيفي الذي يشكله.
 - هذه النظرية تتناول العلاقة بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية، وتأثيرها على عملية صنع القرار، والعلاقة بين صانع القرار والمنظمات، ومختلف ردود الأفعال من جميع الأطراف.
- 3- الانتقادات الموجهة لنظرية صنع القرار:

تعرضت هذه النظرية لعدة انتقادات من بينها:

إنّ مناهج النظرية يعالج موضوع الدوافع في اتخاذ القرارات الخارجية غير واضحة أو محدّدة، وهذا المنهج لم يتعرض لتحديد نوعية التأثيرات المتبادلة القائمة بين مختلف العناصر والمتغيرات الرئيسية في عملية اتخاذ القرارات الخارجية، ومن ناحية أخرى فالعلاقة بين العوامل الشخصية والعوامل التنظيمية في هذا النموذج من نماذج التحليل ليست واضحة كذلك.⁽¹⁾

استنتاجات الفصل:

رغم تعدّد التعريف للسياسة الخارجية إلا أنّها لا تخرج عن إطار سلوكيات الدولة وأنشطتها الخارجية التي تسعى إلى تحقيق أهداف مسطرة سواء كانت أهداف قريبة أو بعيدة المدى.

كما أنّ للسياسة الخارجية علاقة بالمفاهيم الأخرى، فنجد أنّ لها علاقة مع السياسة الداخلية، بحيث تبدأ السيادة الخارجية أين تنتهي السياسة الداخلية، فهي التي تحدّد السياسة الخارجية.

(1) صلاح هويدي، مرجع سابق، ص 35.

ولها علاقة مع الدبلوماسية والإستراتيجية كونهما يمثلان أدوات السياسة الخارجية، والسياسة الخارجية لها وجهين أولهما سلمي أي إقناعي وتفاوضي الذي تختص به الدبلوماسية، والثاني الجانب العسكري الذي يقوم على الإكراه والقوة الذي تختص به الإستراتيجية.

تكمن علاقتهما بالعلاقات الدولية بأنّ مجموع السياسات الخارجية تشكل العلاقات الدولية، تداخل في المفاهيم.

إنّ توجهات السياسة الخارجية تحكمها عدّة محددات تنقسم إلى محددات داخلية أو خارجية، فالمحددات الداخلية تتعلق بالبيئة الداخلية للدولة، وتتنوع هذه المحددات بدءاً من الجغرافيا ودور الموقع الجغرافي في تحديد أهمية الدولة التي تتنوع الموارد الطبيعية توفر الذي يعطي للدولة قوة اقتصادية في مجال استخدامها بشكل جيّد يعطيها القوة والثقة بالنفس.

كما تلعب المحددات السياسية والاجتماعية والشخصية دور فعال في توجيه السياسة الخارجية.

أما المحددات الخارجية فهي تتمحور في الأساس حول النسق الدولي من خلال تعدّد الوحدات الدولية الذي يربط الوحدات مع بعضها البعض.

من خلال دراستنا للإطار النظري تبين لنا أنّ السياسة الخارجية تقوم على عدّة نظريات مفسرة. فالمدرسة الواقعية تستخدم مصطلح المصلحة الوطنية كمردف للقوة، وأداة تحليل أساسية، والمصلحة هي جوهر السياسة، وهو ما أكدّ عليه "هانس مورغنتو"، وقد حاول الواقعيون الجدد تجاوز نقائص المدرسة الواقعية التقليدية، ولم تعد الدولة الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية.

وجاءت المدرسة السلوكية بأهداف منها إيجاد نظرية تحليلية تفسيرية، تنبؤية، والشرط الضروري لدى هذه النظرية، وهو تحويل الأحداث والوقائع إلى معلومات وبيانات، يتمثل في وجود إجراءات وقواعد تصنيف واضحة لكن هذه المدرسة انتقدت من قبل مفكرين من بينهم "دافيد أستون"، وهو من أبرز رواد النظرية ما بعد السلوكية، والتي تركز على أهمية القيم في أهداف البحث، وتدعوا إلى توجيه الأبحاث لخدمة السلام العالمي.

وتقوم نظرية صنع القرار عبر عدّة مراحل متعدّدة، وتتدخل فيها عناصر مختلفة، وتتناول ظواهر العلاقات الدولية وموضوعات السياسة الخارجية من منظور صانع القرار، وكل مداخلته السيكولوجية البيئية والمعرفية.

الفصل الثاني
السياسة الخارجية الأمريكية في
شمال إفريقيا

إنّ مركز الولايات المتحدة الأمريكية الممتاز كدولة كبرى وديمقراطية عظيمة، تمثل نظاماً سياسية حرّة، ونفوذها السياسي والاقتصادي الهائل في الشرق والغرب معا واشتراكها الحاسم في توجيه مصائر الدول والشعوب، وأثرها الكبير في الحربين العالميتين الأخيرتين، واهتمامها الكبير بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كل هذه الأسباب دفعتنا لدراسة السياسة الخارجية الأمريكية الحديثة العهد كالأمة الأمريكية تماماً، فليس لها تاريخ طويل وحياتها إلى اليوم الحاضر حوالي مائتين وعشرين من الزمان، ولكن في هذه الفترة هناك تغيرات، وهذا ما جعلنا نخصص هذا الفصل لدراسة السياسة الخارجية الأمريكية في شمال إفريقيا، وذلك بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث، الأول ندرس فيه أهمية المنطقة بالنسبة للأمريكيين.

المبحث الثاني: ندرس فيه تطور الإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة.

المبحث الثالث: ندرس فيه وسائل وأدوات السياسة الخارجية الأمريكية في شمال إفريقيا.

المبحث الأول: أهمية المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

إنّ تبوأ الولايات المتحدة مكانة قيادية عالمية بعد نهاية الحرب الباردة دفعها إلى إعادة تكييف سياستها الخارجية تماشيًا مع هذه المكانة، ومعطيات المرحلة الراهنة، وتضييقها لسياستها العالمية تستقطب المناطق الهامة في هذا العالم لتكريس هيمنتها العالمية من جهة، وضمان مصالحها الإستراتيجية في هذه المناطق من جهة أخرى، وذلك للحفاظ على التأمين القومي الأمريكي بجوانبه المختلفة السياسية، العسكرية، الاقتصادية والثقافية.

إنّ أولويات الولايات المتحدة الأمريكية هي إدارة العلاقات مع أهم اللاعبين الأساسيين على الساحة الدولية لكن المصلحة الوطنية الأمريكية تقتضي دعم الاستقرار في بعض مناطق العالم النامي، ومناطق شمال إفريقيا والمغرب العربي، التي تعدّ من أهم المناطق التي اكتسبت أهمية مصالحها الحيوية والعالمية، بحين يمكن حصر المصالح في هذه المنطقة في نوعين من المصالح الجيوإستراتيجية والجيو اقتصادية.

المطلب الأول: الأهمية الجيوإستراتيجية للمنطقة

يشكل الموقع الجغرافي المتميّز لمنطقة شمال إفريقيا عنصرًا هامًا، إذ يعتبر محور تلاقي أربعة أبعاد جيوإستراتيجية متمسكة ومرتبطة، بدءًا بالبعد المتوسطي وامتداداته الأوربية شمالًا، والبعد الإفريقي جنوبًا، والبعد شرق أوسطي شرقًا، امتدادًا إلى الخليج، وأخيرًا البعد الأطلسي غربًا.

كما تعتبر منطقة شمال إفريقيا محور تقاطع ثلاثة قارات (إفريقيا، أوروبا، آسيا)، مما يزيد من أهميتها إستراتيجية بالغة في ظل المفاهيم الإستراتيجية الجديدة الموسعة، التي تقلصت فيها الحدود بين القارات لاسيما في موقع شمال إفريقيا بالذات المتمحور بين عدّة مجموعات إقليمية، كما يمكن أن نتحدث عن أهمية الجيوإستراتيجية لمنطقة شمال إفريقيا بربطها بأهمية البحر الأبيض المتوسط باعتباره من جهة قطر جيوإستراتيجية، وتتمثل أهميته فيما يلي:

- يشكل بوابة إفريقيا بالنسبة لأوروبا: الشيء الذي يزيد من أهمية، والأكثر من ذلك فإنّه يشكل جسرًا بين المنطقتين.⁽¹⁾

⁽¹⁾ Hatem Bensalem, Le Maghreb sur l'échiquier méditerranéen, in Etude internationales N°40, (Mars 1991), p 26.

- الأولى: بحرية تشمل المحيط الأطلسي، والبحر الأبيض المتوسط.
 - الثانية: برية تتمثل في حزام الساحل مروراً بالأطلس نحو البحر الأحمر، وهو حزام يضم موريتانيا، مالي، النيجر، التشاد والسودان.
- تتضح الأهمية الجيوستراتيجية كذلك في كون المنطقة تشكل الجزء الجنوبي لدول منطقة حلف شمال الأطلسي (NATO)، وهذا يعني أنّ كل ما يحدث في منطقة شمال إفريقيا من عدم الاستقرار أو توترات أخرى يمكن أن يكون له انعكاسات، وتأثيرات، على الأمن بالنسبة لدول الحلف الأطلسي، كما يجب ألا يجاور جزر وأرخبيل الكناري، التي تلعب دوراً هاماً في سياسات الدفاع للحلف الأطلسي.
- أنّ الموقع المتميّز لمنطقة شمال إفريقيا على امتداد 2100 كلم من شريطه الساحلي المطل على البحر الأبيض المتوسط جعل دول هذه المنطقة نقاط مراقبة متلاحقة على الملاحة البحرية، فالمغرب يحتل موقع الحارس على مضيق جبل طارق يشكل ممراً أصلياً نحو حوض البحر الأبيض المتوسط المؤدية إلى مضيق صقلية.⁽¹⁾
- يعتبر الشريط البحري لحوض البحر الأبيض المتوسط، الذي تطل عليه دول شمال إفريقيا ممراً رئيسياً لنقل المحروقات، وهو بعد إستراتيجي اقتصادي يعني الأوروبيين والأمريكيين على حد سواء، حيث أنّ 65% من واردات النفط والغاز الأوروبية تمر عبر البحر المتوسط، بينما يعبر هذه المياه 15% من مشتريات المحروقات الأمريكية من الخليج وشمال إفريقيا.⁽²⁾
- كما اعتبر "روبرت بليترو" مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى أنّ: «شمال إفريقيا يشكل بطرق شتى صورة مصغرة للعالم النامي ...، في واقع الأمر لدينا الكثير من المصالح المشتركة مع دول شمال إفريقيا، وقد ساهمت جهودنا، وستواصل في إحداث تفوق هذا الجزء الهام من العالم».
- اكتشفت الولايات المتحدة الأهمية الجيو إستراتيجية لمنطقة شمال إفريقيا، وما يمكن أن يقدمه لها وجودها في هذا الموقع من عناصر وامتيازات لمواجهة دول المحور، فهو مدخل يتحكم في المدخل الغربي للبحر المتوسط، يوجد على بعد 14 كلم من أوربا (ساحة الحرب).

⁽¹⁾ Ibid, pp 26-27.

⁽²⁾ Hatem Bensalem, Op.cit, p 27.

كما تمّ إنزال عسكري لقوات الحلفاء الأمريكية على وجه التحديد في مدينة الدار البيضاء المغربية البداية الرسمية للوجود العسكري الأمريكي في المنطقة لتصبح في حوزة الولايات المتحدة قواعد عسكرية ومطارات خضعت لسلطتها المباشرة التي استمرت (القواعد والمطارات) إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية، وحتى بعد حصول المنطقة على استقلالها السياسي توجد أهم القواعد الأمريكية في مدن القنيطرة، بني سليمان وبن حريز، وغيرها من مدن المغرب.⁽¹⁾

كما حصلت الولايات المتحدة على 25 مطار في المنطقة لصالح قواتها من بينها ثلاث مطارات تقع في الجزائر، وكذا نشأة قناة إذاعية في الجزائر العاصمة بعرض الدعاية لمبادئها.⁽²⁾

كان الوجود الأمريكي في المنطقة المغرب العربي يؤدي وظيفة مراقبة النفوذ السوفيتي في إفريقيا لأنّ علاقة الولايات المتحدة والموطن العربي خاضعة للتغيرات التي تعرفها الساحة الدولية من تطورات، والنزاع الإيديولوجي بين العملاقين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي.

يرتبط اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة شمال إفريقيا بالإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، وبتأكيد هذا الطرح من خلال مبادرة الشراكة في شمال إفريقيا، والشرق الأوسط " Middle East & North Africa MENA" في بداية التسعينات، مبادرة الشرق الأوسط الكبير في عام 2004، حيث أدرجت منطقة شمال إفريقيا ضمن إستراتيجية شرق - أوسطية أمريكية موسعة تمتد من الأطلس غرباً إلى الخليج شرقاً.

الارتكاز على منطقة شمال إفريقيا كمنطقة اتصال إستراتيجية طبيعية بمناطق الشرق الأوسط، الخليج، إفريقيا، جنوب الصحراء وصولاً إلى المحيط الأطلسي، وهو حزام إستراتيجي مترابط للمصالح الأمريكية عبر ثلاثة قارات رئيسية أوربا، إفريقيا وآسيا.⁽³⁾

(1) عبد الإله بلعزيز، الولايات المتحدة الأمريكية والغرب العربي من الاهتمام الاستراتيجي، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، طبعة 2، 2004)، ص 69.

(2) جمال فرحات، السياسة الأمريكية في الجزائر - نشأتها واثارها -، (الجزائر: دار الريحانة للكتاب، 2006) ص 62.

(3) إيان ليسر، دور المغرب العربي والبحر المتوسط ومكانتهما في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة انتقالية واستفاق، 2001/3، ص 8.

يشكل ساحل دول شمال إفريقيا أهمية إستراتيجية كبرى في تأمين معبر الأبيض المتوسط لنقل المحروقات، والعتاد العسكري علماً أنّ حوالي 90% من القوات، والعتاد العسكري للدول الحليفة خلال حرب الخليج II (1990-1991) قد تمّ نقلها عبر مياه البحر المتوسط.⁽¹⁾

ضمان استقرار منطقة، من ثمّ تفادي أيّ توتر يعيق المصالح الاقتصادية والإستراتيجية للولايات المتحدة، حيث عبر الرئيس "جون كنيدي" بقوله: «إنّ مستقبل إفريقيا سترك أثراً جدياً على مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية بصورة إيجابية أو سلبية».⁽²⁾

تمّ إعادة الأمريكيون لرسم منظورهم الجيو إستراتيجي إزاء منطقة شمال إفريقيا ومنطقة المغرب العربي التي تعتبر مجموعة إقليمية بمساحة إجمالية قدرها 6.048141 كلم². تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، الذي هو الفاصل الطبيعي بينها وبين جنوب أوربا، المحيط الأطلسي غرباً، ومنطقة الشرق الأوسط والخليج تحدها من الناحية الشرقية.

تعتبر منطقة المغرب العربي محور الاتصال الرئيسية بين قارات العالم الأفرو آسيوي أي إفريقيا وأوربا وآسيا، هذا ما يضيف أهمية للمنطقة.⁽³⁾

كما يعتبر الشريط البحري لحوض البحر المتوسط الذي تطل عليه دول المغرب العربي ممراً رئيسياً لنقل النفط.⁽⁴⁾

لكن على وجه تحديد تمّ إعادة الأمريكيون لرسم منظورهم الجيو إستراتيجي إزاء الجزائر، وذلك في تقرير سنوي الذي قدمه الرئيس السابق "بيل كلينتون" عام 2000 للكونغرس حول إستراتيجية الأمن الأمريكي للقرن الواحد والعشرين، حيث أكدّ على أنّ الولايات المتحدة الأمريكية لها مصلحة

(1) المرجع نفسه، ص 8-9.

(2) أندرو باسيفيتش، الولايات المتحدة الأمريكية و إفريقيا، ترجمة : غانم ملحم، (الجمهورية العربية الليبية: منشورات مركز البحوث و الدراسات الإفريقية، 1981)، ص 189.

(3) أندرو باسيفيتش، مرجع سابق، ص 2.

(4) محمد أزهر سعيد السماك، "الوزن الجيو بوليتيكي لبلدان البحر الأبيض المتوسط العربية، مستقبلاً"، المستقبل العربي، العدد 123، 1993، ص 29.

استقرار ورفاهية منطقة شمال إفريقيا التي تشهد حالياً تحولات كبرى استدعى تقوية العلاقات معها لحثها على القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية.⁽¹⁾

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، تزايد الدور الإستراتيجي للمنطقة ودول المغرب العربي في مجال الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب حزام الطوق الإستراتيجي المتقدم لمحاصرة نشاط تنظيم "القاعدة"، والجماعات المسلحة في منطقة الساحل، والعمق والإفريقي.⁽²⁾

المطلب الثاني: الأهمية الجيو اقتصادية للمنطقة

إنّ القوى العظمى تُسخر كل أهدافها الإستراتيجية والإيديولوجية، والسياسية خدمة لمصالحها الاقتصادية، وأنّ مقولة "الراية تتبع التجارة"، وأنّ "السياسة التجارية هي سياسة خارجية"، وفي فترة القطبية الثنائية ازداد التسابق حول ما يسمى بحرب الموارد لاسيما في قارة إفريقيا، والتي تعتبر مستودع مصالح اقتصادية ضخمة، إذ ترقد في باطن هذه المنطقة مجموعة مهمة وهائلة من الموارد، والمعادن الإستراتيجية، كما أنّ فيها الكثير من المواد الخام، ومصادر الطاقة لذا سميت بالقارة العذراء أو قارة الكنوز المعدنية.⁽³⁾

ما ضاعف اهتمام الولايات المتحدة في المنطقة في منتصف التسعينات، مع تضاعف وتيرة اكتشافات نفطية في الجزائر خلال سنوات 1995، 1996، و 1997، ويندرج هذا الاهتمام ضمن الإستراتيجية الأمريكية لأمن الطاقة في البحر الأبيض Stratégie de sécurité énergétique⁽⁴⁾، التي في هذا الصدد هناك مقولة شهيرة للزعيم السوفيتي السابق البونيد برجنيف «أنا نريد امتلاك الثروتين اللتين يعتمد عليهما استمرارية الحياة الغربية نفط الخليج، والمعادن الثمينة لإفريقيا».⁽⁵⁾

⁽¹⁾ The national security strategy for new century (Washington P. C the white house. December 1999), p 42.

⁽²⁾ Mohammed Said Mekki, vers un partenariat stratégique Alger- Washington, le débat stratégique N°52, septembre 2000.

⁽³⁾ محمد حماد، العلاقات العربية الإفريقية في المنظور العربي والسوفيتي العرب وإفريقيا، (بيروت: ندوة مركز الدراسات، الوحدة العربية، 1987)، ص 183.

⁽⁴⁾ شريط عابد، "الاقتصاد العربي، وتحديات القرن الواحد والعشرين"، ع 39، أوت 2007، ص 48.

⁽⁵⁾ عبد الحميد العيد، إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية حيال القارة الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2001)، ص 56.

كما يقول أحد المحللين السياسيين الفرنسيين "Bernard Revenel" القصة الإستراتيجية الأمريكية هي التحكم في الرهانات الطاقوية، إذ أنّ 50% من احتياجات الاقتصاد الأمريكي يعتمد على البترول ، وهذا الاعتماد سيزداد بشكل أساسي، وهو ما يتوقف على استيرادها من المواد الأولية، وبشكل خاص البترول. هذه التبعية ذات الطبيعة الإستراتيجية تستدعي من الولايات المتحدة الأمريكية دراسة جيواستراتيجية شاملة للتحكم في هذه الرهانات الطاقوية، هذه تتركسها جهود مؤسسات الطاقة المرتبطة بمؤسسات الاستثمار والقروض، وتدعمها الحكومة الأمريكية، فالولايات المتحدة الأمريكية تريد بصفة ملحة مواجهة منافسيها (أوروبا و اليابان) الذين يعتمدون على المواد الطاقوية لتحقيق هذا الهدف هو منظمة جنوب المتوسط ابتداء من المغرب العربي إلى الخليج كمجموعة واحدة تضم المغرب والمشرق إلى القوقاز بصفة أوسع المتوسط.⁽¹⁾

يعود الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية، وعلى وجه الخصوص شمال إفريقيا يأتي سياق محاصرة قوية، بحيث أصبحت أمريكا ترى المنطقة مجالاً خصباً للاستثمار، وسوقاً مهمة من الموارد الأولية.⁽²⁾

مع المتغيرات الدولية التي جاء بها النظام العالمي الجديد، أخذت المصالح الاقتصادية تفرض نفسها بقوة مما أضاف نوع من التقويم في السياسة الخارجية الأمريكية، ومن هنا جاءت في عهد الرئيس "بيل كلينتون" مبادرة ايزنستات المحتشمة في جانبها السياسي، إذ خاطب الدّول المغاربية (تونس، المغرب، الجزائر)، ونظراً لفشل هذه المبادرة أطلقت واشنطن مبادرة شرق أوسطية 2002 على مشروع التبادل الحر الشرق أوسطية 2003 ليتم إدماج كل هذه المبادرات فيما يسمى بمشروع الشرق الأوسط الكبير، وأن هذه الشراكة الأمريكية - المغربية المطروحة.⁽³⁾

⁽¹⁾ Bernard Revenel, "L'Algiers entre la France et les Etats Unis ", NAQD, N°2, Printemps- été, 1999, p163.

⁽²⁾ شريط عابد، مرجع سابق، ص 48.

⁽³⁾ مصعب يوسف محلا، مقاربة جيوبوليتكية للشرق العربي في ضوء التطورات الدولية الراهنة، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، غيز منشورة (كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، 2003-2004)، ص 102.

لقد حملت عدّة أبعاد من بينها تطويق، وحصر الشراكة الأورو متوسطية بكل أبعادها، كما تُشكّل مجالاً واسعاً للاستثمارات الأمريكية، بحيث تتلخص أهداف هذه الشراكة لربط الولايات المتحدة مع دول شمال إفريقيا الثلاثة في الميادين التجارية والاستثمارية.⁽¹⁾

بالإضافة إلى التنافس الأمريكي على شمال إفريقيا، فإنّ السياسة الأمريكية الجديدة ترمي إلى احتواء النفوذ الصيني، الذي بات واضحاً في مجالات النفط، ومشروعات البنية الأساسية في أنحاء إفريقيا.⁽²⁾

في موضوع الطاقة في الصين، نجد أنّ النمو الاقتصادي الاستثنائي القوي للبلاد طول سنوات العشرين المنصرمة قد أدى إلى زيادة هائلة في الطلب على النفط، فقد تضاعف استهلاك الصين للنفط بين العامين 1995 و2005، ووصل إلى 6,8 ملايين برميل يومياً، أصبحت الصين المستورد الأساسي للنفط، متوقع أنّ تصل نسبة اعتماده على الواردات النفطية إلى 5.4 % من النفط الذي تستخدمه عام 2010، الذي سيكون له انعكاسات هائلة على صناعة النفط العالمية، وتوقعات وكالة الطاقة الدولية بأنّ واردات الصين ستكون بحلول 2030 مساوية لواردات الولايات المتحدة الأمريكية حالياً، حيث تنتهج الصين "اقتصاداً نفطياً يتطلع إلى الخارج"، كما عبر أحد المحللين أنّ: «سعي الصين إلى تحقيق أمن الطاقة هو أكثر من مجرد علم اقتصاد بسيط أنّه يتعلق بإستراتيجية الصين التنموية ككل بالاتجاه الذي سلكه برنامج التحديث الصيني، التي بدأت تأخذ مكانة بوصفها قوة عالمية».⁽³⁾

ما جعل أمريكا من خلال التقرير الذي صدر في منتصف 1997 بعنوان "تقرير العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية مع إفريقيا"، حيث أعدّه فريق مستقل من الخبراء بتكليف من مجلس العلاقات الخارجية، حيث أوصى التقرير بأنّ تكون الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الدول الصناعية الكبرى مستفيدة من الفرص الجديدة في إفريقيا وشماله، وبذلك عملت الإدارة الأمريكية بتشديد على إدماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي، حيث قال "بيل كلينتون" أنّ: «مصلحة أمريكا تنمية،

(1) سامي عبد الله خصاونة، العلاقات الأمريكية نحو مستقبل مشرق، (عمان: الجامعة الأردنية، 2001)، ص3.

(2) حمدي عبد الرحمن، "العلاقات الصينية - الإفريقية شراكة أم هيمنة؟" سلسلة كراسات إستراتيجية (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام)، العدد 172، فيفري، 2007.

(3) ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005)، ص 14-15.

وتطوير علاقاتها الاقتصادية مع إفريقيا، أن إفريقيا اليوم مهماً لنا ... نظراً لأن 13% من استيراداتنا النفطية تأتي من إفريقيا وجنوب الصحراء»⁽¹⁾.

إنّ أمريكا تسعى لاكتساب أسواق جديدة ضمن الطبيعة الجديدة للصراع الدولي، الذي تحول من صراع إيديولوجي عقائدي إلى تنافس اقتصادي على الأسواق الدولية.

كما شهدت منطقة شمال إفريقيا، وبوجه الخصوص الدول العربية الخمس نموًا اقتصاديًا مهمًا، وزيادة من الناتج الداخلي الخام مقارنة بدول العالم. يشير البنك العالمي أنّ ما يقارب 16 مليون منصب عمل سيتوفر في منطقة المغرب العربي فترة 2000-2020، بحيث تتوفر المغرب العربي على 50 مليون برميل من النفط ما يقدر بـ 4,58% من الاحتياط العالمي، و 7,34% من احتياط العرب.

يملك المغرب العربي ما يقدر بـ 6100م³ من الغاز الطبيعي أي ما يعادل نسبة 3,93% من الاحتياط العالمي و 17,58% من احتياط العرب.

▲ 44 مليون طن من الفوسفات، حيث يمثل 34% من الاحتياط العالمي.

▲ 134 مليون طن من الفحم بنسبة 10% من الاحتياط العالمي، 210 مليون طن من الكوبالت أي ما يعادل 10% من الاحتياط العالمي.

بالتالي كل هذه الإحصائيات السالفة الذكر تبدي التنوع الكبير للثروات الطبيعية التي تتوفر عليها المنطقة، والذي زاد اهتمام الدول الكبرى على وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية.⁽²⁾

كما أشار تقرير لجنة التامين القومي للقرن الواحد والعشرين إلى الثلاثي المغرب، الجزائر وتونس في شمال إفريقيا له القدرة على جلب رؤوس الأموال من شرق آسيا على شكل

⁽¹⁾ جميل مصعب محمود، "تطور السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية"، (عمان: دار مجدلوي للنشر والتوزيع، 2006)، ص ص 65-66.

⁽²⁾ أسماء بن لمخربش، التوازنات الإقليمية لمنطقة المغرب العربي، المحددات والرهانات، رسالة ماجستير، غير منشورة (جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2010/2011)، ص 35.

استثمارات طاقوية، واحتراف الأسواق الأوروبية عن طريق الاتفاقيات مع الإتحاد الأوروبي، وهذا ما زاد اهتمام الإستراتيجية الأمريكية بهذه المنظمة.⁽¹⁾

المبحث الثاني: تطور الإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة

اعتمدت الإستراتيجية الأمريكية منذ أن وضعها "جورج كينان" عام 1948 في نظرية الاحتواء رغم أنه كانت لأمريكا قبل ذلك خطأ إستراتيجية، لكن "كينان" من وضع أهم أسس هذه الإستراتيجية، وكانت مواجهة ما وصفه صانعوا السياسة الأمريكية بالتهديد الذي أخذ أشكالاً مختلفة، ففي أيام الحرب الباردة كان يعني مواجهة الإتحاد السوفيتي، وبعدها أخذ مفاهيماً وأشكالاً أخرى مثل الدول المارقة "الإرهاب"، الإسلام الأصولي، وهم جميعاً في المفهوم الأمريكي بعنوان (أعداء المصالح الأمريكية)، وهذه التهديدات ترافق ذلك بتصعيد في ابتكار ووضع إستراتيجيات مثل الردع، ومكافحة الإرهاب، وأخيراً لردع الدفاع الصاروخي.

لهذا ارتأينا تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين: الأول ندرس فيه مرحلة التفرد في الإستراتيجية الأمريكية فترة 1989-2001، المطلب الثاني لدراسة الهيمنة في الإستراتيجية الأمريكية فترة 2001-2014.

المطلب الأول: مرحلة التفرد من 1989-2001

أولاً: في عهد جورج بوش الأب فترة 1989-1993

بعد انتهاء الحرب الباردة وتراجع دور العامل الإيديولوجي لصالح العامل الاقتصادي والعسكري، هو ما يتماشى مع رؤية الجمهوريين، أثر التحولات الدولية التي طرأت على الوقع الدولي بانتقال إلى وضع الأحادية القطبية.

فقد تميّز الرئيس "جورج إتش دبليو بوش" بخبرته الكبرى في الشؤون الدولية، حيث شغل عدّة مناصب أهمها رئيس السفارة الأمريكية غير الرسمية في الصين، سفير الولايات المتحدة، ومدير وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، لذلك كان يعمل تصوراً لما يريد القيام به.⁽²⁾

⁽¹⁾ محمد مراد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي، بين الثابت الإستراتيجي والمتغير الطرقي، (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009)، ص 147.

⁽²⁾ هنري كسنجر، هل تحتاج أمريكا لسياسة خارجية؟ ترجمة: عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2002)، ص 190.

بدأ في الأفق منذ عام 1991 ملامح تغيير جذري في نسق سير العلاقات الدولية من سياق قوة دولية واحدة، وهي الولايات المتحدة الأمريكية الذي بدا جديد في العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهو ما عبر عنه بالحرب الباردة التي انتهت باختفاء الإتحاد السوفيتي الذي جعل الفاعلين الدوليين (منظمات دولية، مؤسسات دولية، ... إلخ.) في حالة من القلق الإيديولوجي حتى جاءت حرب الخليج الثانية في أغسطس 1990 لتعلن بعدها الولايات المتحدة الأمريكية تحت رئاسة جورج بوش الأب عن إقامة النظام الدولي الجديد NEW.WORLD.ORDER في جانفي-فيفري 1991، وهو النظام القائم بصورة أساسية على الإنفرادية الأمريكية كقطب دولي جديد تحكمه الرأسمالية الغربية الديمقراطية، السوق الحرة، القيم المسيحية، البروتستانتية.⁽¹⁾

من جهة أخرى حرب الثماني سنوات، التي دارت بين العراق وإيران (1980-1988)، والتي قال عنها مستشار الأمن القومي الأمريكي "هنري كسنجر" نريد منهزمين في هذه الحرب، والتي كانت محاولة لتدمير قوتين إقليميتين ناشئتين ببعضهما، وذلك للقضاء على أي تهديد محتمل لمصالح الولايات المتحدة، أي مصلحة الأمريكية في المنطقة مبرراً ذلك بقوله: «لم يكن للولايات المتحدة أي مصلحة سوى منع سيطرة أي من المتحاربين على المنطقة».⁽²⁾ وقد خرج العراق بزيادة في تسلحه من هذه الحرب. وتجدر الإشارة إلى الدور البارز للدبلوماسية الجزائرية في المتوسط لحل النزاع بين العراق وإيران، في حين إثر نزاع حدودي بين العراق والكويت قام صدام حسين بغزو الكويت في أوت 1990، اعتقدت أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتحرك ساكناً كونها منشغلة بأوروبا الشرقية، وبعد أن تلقى ضمانات من السفارة الأمريكية "أبريل غلاسي"، التي صرحت له قبل الغزو بأيام أن الأمريكيين ليس لهم الرأي في هذا النزاع الحدودي بين الكويت والعراق.

والحقيقة أن صدام حسين أكل طعم وصدق كذبة الأمريكيين بعدما قام باحتلال الكويت ما يشكل تهديداً مباشراً للمصالح الأمريكية بدفع الرئيس "بوش الأب" للقيام بردع العراق، ولأول مرة منذ 1950 يحصل إجماع في مجلس الأمن الدولي يسمح بالتدخل العسكري، وهو ما عبر عنه القرار 678 لمجلس الأمن لكون الإتحاد السوفيتي في وضع حجر، إضافة لعدم عمله بنية الرئيس العراقي، ومطامعه في

(1) محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص 201.

(2) هنري كيسنجر، مرجع سابق، ص 190.

الكويت إلّا عن طريق الأمريكيين. أمّا الصين فقد ذكرها بوش بموقفه المتسامح معها تجاه مجزرة ميدان تيانا لفين.⁽¹⁾

إلّا أنّ إدارة بوش لم تشأ المخاطرة بالتعاون الإستراتيجي الأمريكي الصيني، الذي أطلقته إدارة "نيكسون" وتعمق مع إدارة "كارتر"، وهكذا ضمنت الأمم المتحدة القيادة، ووفرت 500 ألف رجل، وشارك في العمليات العسكرية إلى جانب الولايات المتحدة كل من بريطانيا وفرنسا. ساهمت في تمويل الحرب كل من ألمانيا، واليابان، والكويت والسعودية، بعدها أوحى الرئيس بوش للسعودية بأنّ القوات العراقية ستدخل أراضي المملكة بعد إحكام السيطرة على الكويت، وقد أطلق على هذه العملية اسم عاصفة الصحراء، والتي تعتبر أهم محطة في فترة حكم الجمهوريين تحت رئاسة "بوش الأب"، وتمثلت أهداف الحرب الواضحة في منع سيطرة أيّا كان على بترول المنطقة لأنّ ذلك يمس مباشرة المصالح الأمريكية الحيوية، ما يسمح بتعزيز التواجد الأمريكي في هذه المنطقة الحيوية. فقد بدأت هذه الحرب بعملية حيوية قوية على القوات العراقية في جانفي 1991، تلاها هجوم بري في فيفري من نفس السنة، الذي أسفر عن تراجع الجيش العراقي، وتحرير الكويت، كما شكلت عملية عاصفة الصحراء لدى الكثير فرصة ثمينة لاستعادة العلاقات المدنية، والعسكرية الأمريكية التي تضررت في حرية الفيتنام، وهو ما عبر عنه الجنرال وزير الدفاع الأمريكي السابق "كولن بول" بقوله: «الطريقة التي تجاوب بها الأمريكيون بشكل عام مع الأزمة تمكنت من طرد الأرواح الشريرة لفيتنام ...، وبفضل عاصفة الصحراء وقع الشعب الأمريكي ثانية في حد قوته المسلحة».

إلّا أنّ بريجنسكي يرى بالمقابل أنّ نجاح عاصفة الصحراء لم يشغل إستراتيجيًا، بل أعطى انطباعًا سلبيًا على الولايات المتحدة، التي أصبحت ينظر لها كوريث للإمبريالية البريطانية، ويعتقد

وقد أطلق على هذه العملية اسم عاصفة الصحراء، التي تعتبر أهم محطة في فترة حكم الجمهوريين تحت رئاسة "بوش الأب"، وتمثلت أهداف الحرب الواضحة في منع سيطرة أيّا كان على بترول المنطقة لأنّ ذلك يمس مباشرة المصالح الأمريكية الحيوية مما يسمح بتعزيز التواجد الأمريكي في هذه المنطقة الحيوية، فقد بدأت هذه الحرب بحملة جوية قوية على القوات العراقية في جانفي 1991، تلاها هجوم بري في فيفري من نفس السنة، الذي أسفر عن تراجع الجيش العراقي، وتحرير

(1) يوسف أحمد السبطين، الإستراتيجية الأمريكية الهيمنة على الأمة الإسلامية، (الأردن: عالم الكتب الحديث، 2004)، ص 36.

الكويت، كما شكلت عملية عاصفة الصحراء لدى الكثير فرصة ثمينة لاستعادة العلاقات المدنية، والعسكرية الأمريكية التي تضررت في حرب الفيتنام، وهو ما عبّر عنه الجنرال، وزير الدفاع الأمريكي السابق "كولين باول" بقوله: «الطريقة التي تجاوب بها الأمريكيون بشكل عام مع الأزمة تمكنت من طرد الأرواح الشريرة لفيتنام ... وبفضل عاصفة الصحراء وقع الشعب الأمريكي ثانية في حد قوته المسلحة».⁽¹⁾

كما أنّ المتغيرات الدولية التي سارت باتجاه العولمة الأمريكية أفضت إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو إفريقيا من خلال تركيز على دبلوماسية التجارة كأداة للاختراق، بالإضافة إلى دعم قادة إفريقيا الجدد، وهذا يتطلب إتباع سياسات، وتدخلات في العديد من دول القارة.⁽²⁾

حيث أنّ الولايات المتحدة الأمريكية كانت تتعامل مع القارة الإفريقية في فترة الحرب الباردة عبر تقديم الدعم لمختلف الأطراف بغية منع النفوذ الشيوعي إليها، ولكنها لم تعد تبني سياستها اتجاه إفريقيا في إطار هذه الإستراتيجية، كون الولايات المتحدة الأمريكية ليست بحاجة لكسب حلفاء وأصدقاء لأغراض صراعية بل أصبح التركيز الأمريكي مقصوراً على التعامل في كيفية خوض معارك استباقية في إفريقيا، وهدفها هو حرمان الخصوم في المستقبل من (الموارد الأولية)، وضمان السيطرة الأمريكية عليها، على سبيل المثال فإنّ للعوان على العراق كان في تحليل⁽³⁾ الأخير هو معركة استباقية هدفها ضمان السيطرة الفعلية على المنطقة ومواردها، وحرمان الأطراف الدولية الأخرى.⁽⁴⁾

كما قامت الولايات المتحدة عدوانها العسكري على العراق للسيطرة على منطقة الخليج العربي عسكرياً، واقتصادياً، فقد تدخلت عسكرياً في الصومال عام 1991-1992 باسم الشرعية الدولية، واتخذت شعار "استعادة الأمل" كمفتاح للتدخل والسيطرة على منطقة القرن الإفريقي ذات الموقع الإستراتيجي. بريجنسكي أنّ الحسم لم يكن نهائياً مع الرئيس العراقي، فكان ينبغي مواصلة العمليات

(1) أندرو باسفيتش، الإمبراطورية الأمريكية حقائق وعواقب الدبلوماسية الأمريكية، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004)، ص 221.

(2) جميل مصعب محمود، الأمم المتحدة والصومال في ظل المتغيرات الدولية، مرجع سابق، ص .

(3) برهان غلبون، ما بعد حرب الخليج أو عصر المواجهة الكبرى، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997)، ص 215.

(4) هنري كسجر، مرجع سابق، ص 190.

إلى غاية الإطاحة بـصدام⁽¹⁾، لكن بريجنسكي يعود ويؤكد على أنّ الرئيس "بوش الأب" كان حريصاً على نقطتين تتعلق الأولى بعدم إخراج العملية عن إطارها الحقيقي، وهو تحرير الكويت من الغزو العراقي لأنّ اجتياح العراق سيؤدي لتفكيك الصواريخ العراقية لأنّ ذلك من شأنه أن يؤدي لانسحاب الدول العربية المشاركة في التحالف.

أنّ كما أنّ المتغيرات الدولية التي سارت باتجاه العولمة الأمريكية أفضت إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو إفريقيا من خلال تركيز على دبلوماسية التجارة كأداة للاختراق، بالإضافة إلى دعم قادة إفريقيا الجدد، وهذا يتطلب إتباع سياسات، وتدخلات في العديد من دول القارة.

حيث أنّ الولايات المتحدة الأمريكية كانت تتعامل مع القارة الإفريقية في فترة الحرب الباردة عبر تقديم الدعم لمختلف الأطراف بغية منع النفوذ الشيوعي إليها، ولكنها لم تعد تبني سياستها اتجاه إفريقيا في إطار هذه الإستراتيجية، كون الولايات المتحدة الأمريكية ليست بحاجة لكسب حلفاء وأصدقاء لأغراض صراعية بل أصبح التركيز الأمريكي مقصوراً على التعامل في كيفية خوض معارك استباقية في إفريقيا، وهدفها هو حرمان الخصوم في المستقبل من (الموارد الأولية)، وضمان السيطرة الأمريكية عليها، على سبيل المثال فإنّ للعنوان على العراق كان في تحليل الأخير هو معركة استباقية هدفها ضمان السيطرة الفعلية على المنطقة ومواردها، وحرمان الأطراف الدولية الأخرى.⁽²⁾

كما استخدمت قضية لوكربي ضد ليبيا، إلى جانب تسخين الأحداث الداخلية في الجزائر، والمغرب، وذلك لتشكيل من هذه القضايا مفاتيح للتدخل والسيطرة على منطقة المغرب العربي.

ذكر في التقرير السنوي للبيت الأبيض حول الإستراتيجية للأمن القومي لعام 1989، والذي جاء فيه أنّ نهاية الحرب الباردة سمحت بظهور تهديدات على الساحة الإفريقية:

- انتشار الأسلحة في الدول التي تصبح قوية كليبيا، مصر.
- وجود أنظمة معادية للولايات المتحدة كليبيا والسودان.
- تهديدات غير حكومية كالتجارة في المخدرات، تجارة الأسلحة، الإرهاب.

(1) ريغنو بريجنسكي، الفرصة الثانية ثلاثة رؤساء، وأزمة القوة العظمى الأمريكية، ترجمة: عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2007)، ص 80-81.

(2) ريغنو بريجنسكي، مرجع سابق، ص 216.

لمواجهة هذه التهديدات توجهت السياسة الأمريكية نحو ثلاث ميادين، وهي: تعزيز وحفظ الأمن، مبدأ تحقيق الازدهار والرفاهية، مبدأ التشجيع على الديمقراطية.⁽¹⁾

ثانياً: في عهد بيل كلينتون عام 1993 – 2001

بدأ "بيل كلينتون" متحدثاً جميع قوى السياسة الأمريكية في العقود الأخيرة من القرن العشرين، ففي وقت أصبحت فيه السياسة الراقية شأناً من شؤون نادي أصحاب الملايين كان رجلاً لا يملك ثروة تخصه، جاء "بيل كلينتون" من ولاية صغيرة فقيرة ذات وزن سياسي هامشي، كان نتاج حزب ديمقراطي غير منقسم، غير أنّ مواهبه السياسية الطبيعية كانت نسبة نفيه ما من أحد يستطيع التغلب عليه في القدرة على فهم الجمهور.⁽²⁾

في فيفري 1995، وضعت الإدارة الأمريكية تحت رئاسة "بيل كلينتون" إستراتيجيتها للأمن القومي، والتي تتحدد من خلالها أهم معالم سياستها الخارجية، فبعد مضي عامين من توليه منصب الرئاسة تظن كلينتون إلى ضرورة وضع إستراتيجية تحدّد من خلالها أهم معالم السياسة الخارجية، خاصة وأنّه قد أعلن منذ توليه الرئاسة أنّ الرقم واحد في أولوياته هو الأوضاع الداخلية، لكن هذا لا يعني أنّ "كلينتون" قد قلب الموازين، وإنما حسب تعبيره فإنّ إستراتيجية الأمن القومي قائمة على اعتقاد أنّ الخط الفاصل بين الداخل، والسياسة الخارجية قد اختفى، وأنّ أي سياسة خارجية كمبنية يجب أن تخدم أولاً سياستها الداخلية.⁽³⁾

من خلال دراسة الإستراتيجية التي وضعها كلينتون، نجد أنّه يتّبع سياسة خارجية برغماتية بحكمها المنطق الانتقائي في الانخراط في القضايا الدولية، أي أنّ أيّ انخراط يجب أن يكون في القضايا ذات الصلة المباشرة بمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية.⁽⁴⁾

(1) جميل مصعب محمود، مرجع سابق، ص 63-64.

(2) ديفيد هالبرشتام، حرب في زمن السلم، تعريب: فاضل حكيم، (المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2003)، ص 176-177.

(3) The united state of America, « National Security strategy of engagement and enlargement feckwary 1995, Washington: the white house internet.

Site:www.aw.of.nil/av/awc/awcgate/wss/95

(4) Ibidem.

خلافاً للرئيس "جورج بوش الأب"، الذي كان متيقناً أن القوة العسكرية هي الأساس في صياغة الإستراتيجية الأمنية.

لقد تغيّرت أراء الإدارة الأمريكية بقدوم الرئيس "كلينتون"، الذي أكد على أن امتلاك القوة العسكرية وحدها ليس كافياً للمضي قدماً في قضية الانفتاح العالمي، لذلك أصبحت القوة الموسعة السمة المميّزة للسياسات الأمنية الأمريكية خلال التسعينات، إلّا أن ذلك لم يساهم في تقليل وتجنب الحروب⁽¹⁾، فقد أكدت لجنة مختصة في صياغة الأمن القومي ذلك في تقريرها عام 1999 على أن الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة، استدركت في أكثر من أربعين (40) تدخلاً عسكرياً مقابل ستة عشر تدخلاً فقط خلال فترة الحرب الباردة.⁽²⁾

من إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا يظهر من خلال التقرير الذي صدر في منتصف عام 1997 بعنوان تقرير العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة مع إفريقيا، حيث أعده فريق مستقل من الخبراء بتكليف من مجلس العلاقات الخارجية، وقد أوصى التقرير بأن تكون الولايات المتحدة في مقدمة الدول الصناعية الكبرى للاستفادة من الفرص الجديدة في إفريقيا، واستناداً لذلك عملت الإدارة الأمريكية على إدماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي من خلال:

- تشجيع الدول الإفريقية على انتهاج سياسات اقتصادية ناجحة، والذي يحقق نمط التنمية المستدامة، وما يخلق من فرص للتجارة والاستثمارات الأمريكية في المنطقة.
- سياسات المساعدات الأمريكية اتجاه المنطقة.⁽³⁾

مما تقد يمكن أن نأخذ فكرة أولية عن فترة حكم "بيل كلنتون" من خلال تقسيمها لفترتين، حيث ركز في العهدة الأولى على القضايا الداخلية مع عدم التركيز على السياسة الخارجية، التي اعتبرها امتداد للسياسة الداخلية، أما العهدة الثانية، ونظراً لبعض التجاذبات بين مختلف المؤسسات السياسية الأمريكية، وتبادل الأدوار والتطورات العالمية، عادت القضايا الخارجية للبروز.

(1) أندرو باسيفينش، مرجع سابق، ص 190.

(2) مرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(3) جميل مصعب محمود، تطور السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية، مرجع سابق، ص 65-66.

يرى "بيل كلينتون" أنّ استخدام القوة العسكرية لا يمكنه دائماً حل المشاكل، فاختارت الإدارة الأمريكية مصطلحي الانخراط والتوسيع engagement and enlargement، شعاراً للأمن القومي، حيث أنّه في تصور هذه الإدارة أنّه لضمان أمن الولايات المتحدة في هذه الحقبة الجدية لا بد من اتباع سياسة خارجية تعتمد على:

* الانخراط الانتقائية Selective engagement في القضايا الدولية بالتحديد على القضايا التي تهدّد السياسة الخارجية الأمريكية.

* العمل على توسيع (enlarging) مجتمعات الديمقراطية، واقتصاد السوق.⁽¹⁾

بالرغم من وجود نوع من عدم التوازن في السلوك السياسي الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة، إلّا أنّ بالإمكان تحديد جملة من الاعتبارات التي حكمت تلك السياسة خلال هذه الفترة أهمها الحفاظ على موقع المتفوق للاقتصاد الأمريكي، ومحاولة تجاوز المشاكل التي ألمت به بتوظيف الأبعاد الإستراتيجية، والنفوذ السياسي، وقد كان الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون"، واضحاً بهذا الشأن عندما قال: «أنّ أمريكا يجب أن تدعم ازدهارها الداخلي».⁽²⁾

فيما يخص الجزائر، فقد تزامنت مرحلة حكم "بيل كلينتون" في بداية التصعيد الأمني في الجزائر، التي تميزت بتحويل موقف الولايات المتحدة الأمريكية من موقف الترقب الحذر إلى بداية التفاعل مع الأزمة الجزائرية بالدعوة إلى الحوار مع الإسلاميين، الذين ينبذون العنف، وفتح المجال لإشراكهم في الحكومة، ما اعتبر أنّه يخدم ثقة واشنطن في قدرة السلطة في الجزائر على حسم الوضع لصالحها.

كما بدت إدارة الولايات المتحدة الأمريكية أكثر تأييداً لخيار الحوار مع المعارضة. يعتبر "إدوارد شيرلي" أنّ انتهاج الولايات المتحدة لهذا الخط السياسية في المنطقة تعكس استعداد أمريكا لاستخدام حالة الجزائر كمخير للنظام الإسلامي معتدل في المنطقة، وتمهيد لعلاقات جيّدة مع التيار الإسلامي، وتصحيح الصورة الأمريكية لديه.

⁽¹⁾ The united States of America, the National Security of strategy of America, March, 2006, pp 27-29.

⁽²⁾ محمد حمزة حسين الدليمي، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، 2015)، ص 80-83.

تقول "بتليز": «إنّ الذين يقولون أنّ الولايات المتحدة استسلمت أو مستعدة لقبول فوز المتطرفين في الجزائر فهم مخطئون»

فالإستراتيجية الأمريكية حسب "بتليز" انتهاج إستراتيجية قائمة على المشاركة، والحوار، والمصالحة الوطنية بين قيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ واللقاء الأول كان في 21-22-1994، والثاني في 13 جانفي 1995 سيناريو يطابق الرؤية الأمريكية لتسوية الوضع في الجزائر.⁽¹⁾

تخوف الولايات المتحدة استراتيجياً من بروز قوة نووية إسلامية في الجزائر، والمنطقة المغاربية بعد توليها السلطة، فقامت توسيع مجال التعامل الدبلوماسي، والعسكري، والاقتصادي مع الدول في الجزائر.⁽²⁾

المطلب الثاني: مرحلة الهيمنة 2001-2016.

نتناول في هذا المطلب فرعين، الأول الإستراتيجية الأمريكية في فترة جورج بوش الابن والثاني ندرس فترة أوباما.

أولاً: في عهد جورج دبلو بوش عام 2001-2008

تعدّدت الكتابات والدراسات حول جورج بوش الابن، وحياته السياسية، وأسلوبه القيادي للإدارة السياسية الخارجية الأمريكية نظراً لإعلان نفسه رئيساً في زمن الحرب التي وصف البعض قراراته بالعدائية، بحيث أعلن عن الإستراتيجية الوقائية ضد المخاطر التي يمكن أن تهدّد أمن الولايات المتحدة الأمريكية.

تضاربت الآراء حول طبيعة شخصية بوش كونه نشأ في طفولته في جو عائلي مضطرب لغياب دائم للأب، وأم ميالة للحزم في معظم الأمور، إضافة إلى الإدمان على الكحول، التي استمرت

⁽¹⁾ فاضل يحيوي، الإستراتيجيات الفرنسية والأمريكية اتجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة من التنافس والتوافق 1990-2010، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية، غير منشورة، غير منشورة (تخصص العلاقات الدولية، جامعة تيزي وزو، 2011-2012)، ص 90.

⁽²⁾ فاضل يحيوي، مرجع نفسه، ص 90.

حتى بلوغه سن 40، أين تمّ ولادته من جديد ليصبح "بوش" متمسك بتعاليم دينية، حيث يبدأ نهاره بقراءة الإنجيل. (1)

لقد ظل جورج بوش الابن طوال حملته الانتخابية منتقداً لمستوى تسليح وتنظيم الجيش الأمريكي، ومحاولة إصلاحه من طرف الرئيس بيل كلينتون، حيث صرّح بأنّ الجيش الأمريكي لازال منظماً لمواجهة تهديدات الحرب الباردة أكثر من تنظيمه لمواجهة تحديات القرن الجديد، يضيف "بوش الابن": «لقد أهدرت السنوات السبع الماضية في العطالة والكلام الفارغ». (2)

ووعده في حالة انتخابه بمراجعة الجيش من الأسفل إلى الأعلى، وبناء جيش القرن القادم، وهذا اثر وصوله البيت الأبيض.

من أهم مميزات الإستراتيجية الأمريكية خلال فترة "بوش الابن" ظهور ما يسمى بالحرب الاستباقية التي تعود جذورها إلى 2500 سنة، حيث شرع كل من أرسطو والملك فليب في هذه الحرب عندما قامت اليونان بغزو الفرس لجعل الشرق ينصاغ للنظام الغربي العقلاني، كما مضى الإسكندر في تنفيذ مخطط ما يسمى اليوم الشرق الأوسط. (3)

كما برزت في نفس الفترة الإستراتيجية الأمريكية المرتكزة على الصدمة والرعب، والتي عملت على إلغاء أو تضيق الحدود الفاصلة بين الدفاع والهجوم، حيث لا يمكن التميز في سلوك القوة المهيمنة بين دفاعها فيما إذا كان هجوماً، وهجومًا إذا كان دفاعاً.

إنّ العقيدة التي أقيمت في زمن الحرب الباردة على الردع المقابل تجاوزتها أمريكا لتنتقل بعد اختفاء الاتحاد السوفيتي السابق إلى إستراتيجية الردع الأحادي الجانب، وهو أقرب إلى الإرهاب. (4)

تخضع السياسة الدفاعية الأمريكية في الفترة الحالية لتحولات جذرية تحت تأثير نوعين من العوامل الهيكلية، الأول يتمثل في الفكر العسكري، والذي جلبته إدارة الرئيس بوش معه إلى السلطة، والذي يهدف إلى تنفيذ خطة إصلاح جذرية شاملة في المؤسسة العسكرية الأمريكية، أمّا العامل الثاني

(1) ديفيد هالبر شتام، مرجع سابق، ص 180.

(2) المرجع نفسه، ص 189.

(3) محمد على الحوات، العرب وأمريكا من الشرق أوسطية الكبير، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006)، ص 26.

(4) رأفت غنيمي الشيخ، أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر، (القاهرة: 2006)، ص 220.

فيمثل في الدلالات الخطيرة التي عكستها هجمات واشنطن، ونيويورك في 11 سبتمبر 2001، والتي أكدت على وجود طائفة جدية من التهديدات البالغة الخطورة، التي يتعرض لها الأمن القومي ومصالحه العابرة للحدود. (1)

أعلن البيت الأبيض في يوم 20 أوت 2002 إستراتيجية أمنية جديدة باتت تعرف بـ"عقيد الرئيس جورج بوش الابن"، وتمثل هذه الوثيقة أهمية خاصة، إذ تعلن بداية تغير إستراتيجي في العقائد الأمنية العسكرية، والسياسية للولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة، وبالفعل فإن الوثيقة تعلن عن إستراتيجية أمن قومي أمريكي جديد هدفها الأساسي مكافحة الإرهاب، والقضاء عليه عبر الانتقال من سياسات الردع والاحتواء إلى سياسات الحروب الوقائية التي تستهدف بالدرجة الأولى الإرهاب، والدول المارقة حسب التوظيف الأمريكي. (2)

من وجهة نظر تاريخية لا تعتبر الحرب الأمريكية الجديدة على الإرهاب حرب جديدة على الإطلاق، فقد قصفت الولايات المتحدة الأمريكية ليبيا عام 1986 بحجة مكافحة الإرهاب. (3)

كما يؤكد الرئيس "جورج بوش الابن" أن إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية المميزة، والتي تعكس التوحيد بين قيمها، ومصالحها القومية، وهدف هذه الإستراتيجية المساعدة في جعل العالم أكثر أمناً، بل جعله أفضل، وأهدافها في مسار التقدم واضحة، حرية السياسة الاقتصادية، وعلاقات سليمة مع الدول الأخرى، احترام الكرامة الإنسانية، وهذا الطريق ليس ملكاً لأمريكا فقط بل مفتوح للجميع. (4)

(1) رأفت غنيمي الشيخ، المرجع نفسه، ص 221.

(2) عبد الغفور كريم علي، الإستراتيجية الجديدة للأمن القومي الأمريكي _مبدأ بوش استباق الإرهاب بالإرهاب_، تقديم: عبد الستار حبار أيوب، (بغداد: 2002)، ص 23.

(3) سعد أبو خليل، الحرب الأمريكية الجديدة ضد الإرهاب، من قسم العالم إلى فسطاطين، (بيروت: دار الأدب للنشر والتوزيع، 2003)، ص 106.

(4) ياسين طاهر الياسري، مكافحة الإرهاب والإستراتيجية الأمريكية رؤية قانونية وتحليلية، (الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011)، ص 112.

كما يؤكّد "جورج بوش" أنّ حكومته ليست ضد المسلمين أو العرب، غير أنّه حين أعلن للمرّة الأولى لائحة من 28 مجموعة وفردًا اتهمهم بالارتباط بالإرهاب كانوا جميعهم إما عرب أو مسلمين.

(1)

إنّ الولايات المتحدة عند وضع إستراتيجية جديدة تهدف إلى تغيير الوضع القائم، واستبداله بنظام دولي جديد تتمكن من خلاله تحقيق مصالحها المتمثلة في الأهداف التالية:

- تدفق النفط في شرايين الاقتصاد الغربي العالمي بدون ضغط أو مساومة من أي طرف.
- تنعم الدول الغربية بالأمن، بحيث تبقى وتيرة النمو في الاقتصاد الغربي مرتفعة، والوظائف مأمونة للعاملين في مختلف المؤسسات الإنتاجية والخدماتية في الدول الغربية.
- فرض النظام الغربي على بقية الأمم لأنّ فيه تحقيق السلام والأمن على الكرة الأرضية، وفي ذلك يمكن للعرب بقيادة الولايات المتحدة من بسط نفوذه على باقي شعب العالم.
- التحول من الصراع الإيديولوجي إلى إيديولوجية السوق. (2)
- العولمة وتقوية نفوذ الشركات المتعدّدة الجنسيات، تمكينها من السيطرة عن طريق سلطة المال، والتكنولوجيا، والمعلومات، وبذلك يضعف دور الدولة الوطنية، وتصبح تابعة للدول القوية، وهذا معناه فرض قيود على حرية الإدارة الوطنية في صناعة قراراتها السياسية بنوعيتها الداخلية والخارجية.
- القيام بحرب استباقية، وتحطيم القادة أو الجماعات التي تحاول تهديد نفوذ الولايات المتحدة وحلفائها في أي مكان، وهي الدول التي يطلق عليها اسم "محور الشرق". (3)

(1) سعد أبو خليل، مرجع سابق، ص 108.

(2) رأفت غنيمي الشيخ، مرجع سابق، ص 225.

(3) رأفت غنمي، مرجع سابق، ص 226.

كما أعلن "جورج بوش" في إستراتيجية الأمن القومي لسنة 2006 أنّ أمريكا في حرب (America is war)، وأنّ هذه الإستراتيجية هي إستراتيجية فترة حرب (War time)، ليعلن من خلالها استمرار منطق الحرب، الذي لازم إدارته منذ بدايتها، وفي كلتا الإستراتيجيتين حدّدت الإدارة الأمريكية مجموعة من الأهداف، التي توجه سياستها الخارجية، حيث تتمحور حول:

- الدفاع عن طموحات وشرف الإنسانية.
- تقوية الحلفاء ضد الإرهاب العالمي، والعمل على منع الهجوم ضد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.
- دفع المجتمعات نحو الديمقراطية.
- إعلان مرحلة جديدة من التطوير الاقتصادي عن طريق اقتصاد السوق، والتجارة الحرّة.
- وضع أجندة تعاون، والعمل مع الدّول الكبرى.
- تهيئة مؤسسات الأمن القومي الأمريكي لمواجهة تحديات القرن الجديد.
- منع أعداء الولايات المتحدة من تهديد أمنها القومي، وامن حلفائها، ومنع استخدام أسلحة الدمار الشامل. (1)

• أحداث 11 سبتمبر 2001:

لقد شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 نقطة تحول في السياسة الخارجية الأمريكية، أين تعرضت رموزها السياسية والاقتصادية والعسكرية لهجوم عنيف من طرف إرهابيين عن طريق مجموعة من الغارات، وقد خلف هذا الهجوم العنيف من طرف إرهابيين عن طريق مجموعة من الطائرات، وقد خلف هذا الهجوم تدميراً كاملاً لمركز التجارة العالمي، بالإضافة إلى تدمير الجانب الغربي من البنناغون، ومقر وزارة الدفاع الأمريكي، وكذا حدوث تفجيرات بالقرب من الوزارة

(1) The United States of America, the national Security Strategy of America, September, 2002 , pp 1-4.

الخارجية مخلفة ورائها خسائر بشرية، ومادية ومعنوية فادحة، وحالة من الذعر، والرعب بعد انكسار حالة من الثقة والأمن التي كانت سائدة عند الأمريكيين.⁽¹⁾

إنّ أحداث 11 سبتمبر 2001 قد شكلت منعرجاً في مسار الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد هذا الهجوم شكل تطوراً نوعياً في تهدي الأمن الوطني، والمصالح الأمريكية في الداخل ما جعل مسؤولين أمريكيين يعيدون رسم إستراتيجياتهم الأمنية العالمية، وعلى رأسهم جورج بوش الابن، وفريقه الرئاسي الجمهوري.

إنّ التحقيقات الأمريكية حول أحداث 11 سبتمبر توصلت لكون العمل إرهابياً نفذه جماعة من الإرهابيين المدربين، والمدعّمين بشكل قوي من أعداء الديمقراطية الأمريكية، قد تمت الإشارة إلى الإسلاميين المتطرفين.⁽²⁾

كما أنّ أحداث 11 سبتمبر 2001 سمحت للولايات المتحدة بأنّ تعيد ترتيب خارطة العالم بما يتلاءم مع فلسفتها السياسية، وهذا ما صرّح به وزير الدفاع الأمريكي السابق "رامس فيلد" بعد يومين من الأحداث لوكالات الأنباء العالمية، حيث قال: «إنّ الدماء الأمريكية التي زهقت في الأحداث ستحقق أهدافاً عظيمة للولايات المتحدة على مدى قرن كامل».⁽³⁾

كما أنّ قدوم الرئيس "جورج بوش الابن" وهجمات الحادي عشر من سبتمبر مهد الطريق لظهور، وتبني طروحات المحافظين، وقد تجلّى ذلك في إعلان الحرب ضد الإرهاب.

إنّ الولايات المتحدة الأمريكية تستهدف في حربها ضد الإرهاب المسلمين، وتقتلهم بوتيرة أعلى من غيرهم، إذ تعتمد الولايات المتحدة في حربها على القوات الجوية، ومعدات حديثة.⁽⁴⁾

كما ساهمت التحولات الإستراتيجية لهذه المرحلة الجديدة في ترقية الدور الإستراتيجي لمنطقة شمال إفريقيا، ودول المغرب العربي في مجال "الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب"، حيث تعتبر

(1) أبو بكر الدعسوقي، "أمريكا الإرهاب الحديث والتداعيات"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: العدد 146، 2001)، ص 5.

(2) يوسف أحمد السباتين، مرجع سابق، ص 39-45.

(3) يوسف أحمد السباتين، المرجع نفسه، ص 45.

(4) مأمون فندي، ضحايا الحادثة أمريكا والعرب بعد 11 سبتمبر، (القاهرة: دار مصر المحروسة، 2002)، ص 110.

الولايات المتحدة الأمريكية أنّ منطقة المغرب العربي حزم الطوق الإستراتيجي المتقدم لمحاصرة نشأة تنظيم "القاعدة" الجماعات المسلحة في منطقة الساحل، والعمق الإفريقي.⁽¹⁾

كما تعتبر الجزائر والمغرب بحكم تجربتها في مكافحة هذه الجماعات من الشركاء الرئيسيين للولايات المتحدة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب، ويؤكد هذا الرهان الأمريكي "جورج بوش" قائلاً: «أنّ أمريكا تواصل الرهان على الجزائر بصفتها شريكاً في مجال مكافحة الإرهاب».

في هذا الصدد تراهن الولايات المتحدة الأمريكية على الجزائر كشريك رئيسي في إستراتيجيتها في إفريقيا لمكافحة الإرهاب، حيث لقيت مبادرة إنشاء مركز إفريقي لمكافحة الإرهاب بالجزائر دعماً أمريكياً صريحاً، وقد شكلت التحولات الإستراتيجية الجديدة التي فرضتها مرحلة ما بعد 11 سبتمبر عاملاً حاسماً في رسم المنظور الأمريكي للشراكة الإستراتيجية مع دول منطقة المغرب العربي في مجال مكافحة الإرهاب، كما ساهم هذا العامل في إعطاء دفعة جديدة لمسار الشراكة بين منظمة الحلف الأطلسي والجزائر منذ 2002.⁽²⁾

في تقرير سري قدمه المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية "سي أي أي" "جورج تيننت" للرئيس "بوش الابن" في 15 سبتمبر 2001، تحت عنوان "الذهاب إلى الحرب" في مجال الإستراتيجية الأمريكية لضرب معقل القاعدة، ومكافحة الإرهاب، ذكر "تيننت" لائحة من وكالات مخابرات الدول العربية التي يمكن التعاون معها في هذا المجال منها مصر، الأردن والجزائر.⁽³⁾

يمكن تفسير ارتفاع الدور الإستراتيجي الجزائري في المنظور الأمريكي راجع إلى ما تملكه من طاقة، كما تعتبر الإستراتيجية الطاقوية جزء من الإستراتيجية العالمية للهيمنة الأمريكية.

كما حاول "جورج بوش" إقامة قواعد عسكرية في منطقة شمال إفريقيا بحيث تعتبر "إفريكوم" التي أنشأ بقرار من الرئيس "جورج بوش" في 2007 آلية أساسية للطرف الأمريكي في إدارة

(1) إدريس لكريني، مكافحة الإرهاب الدولي بين المخاطر الجماعية ودوافع المقاربات الانفرادية العرب والعالم بعد 11 سبتمبر، (بيروت: مركز الدراسات، الوحدة العربية، 2002)، ص 284.

(2) Yahya Zouhir, The Maghreb States and the United states after 9/11 (a problematic relationship in Sigrid faith Hamburg Germany, deutsches orient institute, 2003), pp 167-170.

(3) بوب ودوود، بوش محارباً، ترجمة: سمير القاضي، (السعودية: مكتبة العبيكان، 2003)، ص 112.

المناورات الدورية، والمنظمة بين قوات من البلدان المغاربية، وقوات أمريكية. كما يعتبر أفريكوم وسيلة لعزل فرنسا عن منطقة الساحل الإفريقي.⁽¹⁾

بناء على ما تقدم يمكن حصر أهم ما ميّز فترة حكم الرئيس "جورج بوش الابن" هي:

- * هجمات الحادي عشر سبتمبر على مركز التجارة العالمي بنيويورك والبننتاغون بواشنطن.
- * إعلان الحرب على الإرهاب بداية بحركة طالبان، وأسامة بن لادن في أفغانستان.
- * خلال عام 2002، أطلق "بوش" تسمية "محور الشر" على كل من كوريا الشمالية، إيران والعراق.
- * خلال 2003، غزا العراق رغم معارضة كل من ألمانيا وروسيا.
- * استعمال القوة الوقائية ضد الإرهابيين كأداة ضرورية لاحتواء حركات التمرد العالمية.
- * ممارسة رقابة مطلقة على تسيير الأزمات، العمل على إشراك الحلفاء لكن دون تدخلهم المباشر في القرارات العالمية.⁽²⁾

من بين أهم ما وصف به توجهات إدارة بوش الابن في السياسة الخارجية ما يلي:

- تأييدها الدائم للتصرفات الأحادية الجانب، وربط المشاركة الدولية بخضوعها أولاً للسيادة الأمريكية، وتحقيق مصالحها القومية ثانياً.
- استخدام القوة العسكرية في تنفيذ مهام السياسة الخارجية تحت حجة حماية المصالح الأمريكية.
- التمسك بالهيمنة الأمريكية على العالم والعمل على القضاء على أية منافسة في القيادة العالمية، وإن لزم الأمر باستخدام القوة العسكرية.
- الاهتمام بالتبشير بالقيم الأمريكية، ونمط حياة الأمريكي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية.
- التمسك بالدولة القومية، وسيادتها، حيث رغم تأكيد الإدارة على فكرة الليبرالية الاقتصادية، وحرية التجارة، إلّا أنها تدعو إلى تفعيل دور الدولة لتقويتها خارجياً عن طريق دعوة لتعزيز البيروقراطية، وزيادة النفقات العسكرية، وزيادة عدد المؤسسات الحكومية.⁽¹⁾

⁽¹⁾ عمر نجيب، "أفر يكوم الأسس البدايات والتوابع"، جريدة المتوسط، العدد 295، الاثنين 22 نوفمبر 2010.

<http://www.mutawassetonline.com/files/3682-2-99---html>

⁽²⁾ ربيغينو بريجنسكي، مرجع سابق، ص 153.

ثانياً: حكم أوباما 2008-2014

أوباما الرمز الأمريكي الملون، لأب أسود وأم بيضاء، فهو من أب كيني وأم أمريكية بيضاء من أصول إيرلندية، وهو من مواليد عام 1961، نشأ في كنف جديه البيض، حيث عانى أوباما من عائق انفصال والديه بعد عامين من ولادته، فعاش حياة مضطربة، حيث كان مدمناً. درس في أعرق الجامعات الأمريكية بنيله البكالوريوس في العلوم السياسية بجامعة كولومبيا عام 1983، ودرس القانون في جامعة هارفارد، التي تخرج منها عام 1991، كما اشتغل أستاذ في القانون الدستوري في جامعة شيكاغو، ثم محامياً، يعتبر أول إفريقي يتولى رئاسة تحرير مجلة هارفارد للقانون، كما تميّز بقوة إقناع.⁽²⁾

لقد شكّل تغير الشعار المفصلي في الخطاب الانتخابي الديمقراطي لبارك أوباما بل أنّه القوة التي أدت إلى الفوز في الانتخابات، فقد تحدث عن رؤية جديدة للقيادة الأمريكية خاصة أنّ وصوله تزامن مع تدهور صورة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، ناهيك عن المشاكل الاقتصادية التي تتخبط فيها، فقال: «إنني مازلت أرفض فكرة أنّ زمن أمريكا قد مضى، ومازلت أعتقد أنها مازالت الأمل الأخيرة والأفضل على الأرض، لكن على مدار الأعوام الستة الماضية ظل منصب القائد العام الحر شاغراً، وحن الوقت للعب هذا الدور مرة أخرى، وأعتقد أنّ أهم مهام أي حماية الشعب الأمريكي، وأنا شخصياً مقتنع بأنّ أداء تلك المهمة بفاعلية في القرن الحادي والعشرون يتطلب رؤية جديدة للقيادة الأمريكية فكراً جديداً للأمن القومي». ⁽³⁾

إنّ التوجهات الجديدة للرئيس أوباما يستند إلى مقاربات الأكاديمية الراضة لسيطرة المحافظين الجدد، وعلى رأسها مشروع إصلاح الأمن القومي في 2008، وهو بمثابة مرجعية محورية للإستراتيجية، وهيكلية الأمن القومي الأمريكي، بالإضافة إلى الوثائق الإستراتيجية، والتقارير الرسمية، من أهمها الوثيقة المرجعية الدفاعية في فيفري 2010.

(1) نيفين عبد المنعم مسعه، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، من تأليف بهجت القراني، جميل مطرم وآخرون، صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 213-216.

(2) فريد بن بولعيد ،

(3) " السياسة الخارجية الأمريكية لبارك أوباما" في:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=657085Reid=2920>.

تم الإعلان عن وثيقة الأمن القومي في 27 مارس 2010، وهي الأولى في عهد الرئيس أوباما الثانية عشر منذ أن بدأت الإدارة الأمريكية المتعاقبة بإعدادها بموجب قانون (Goldwater Nickols Act) لعام 1956، التي ترسم الخطوة الرئيسية للتفاعل الأمريكي مع الأحداث، والتهديدات الخارجية.⁽¹⁾

تتضمن الوثيقة، التي تقع في 52 صفحة بنداً ضمنياً لمبدأ الحرب الاستباقية ضد ما يسمى "الإرهاب"، وهو المبدأ الذي كان يواجه السياسة الخارجية للرئيس السابق "جورج بوش".⁽²⁾

من ملامح التغير الأول حذف الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" مصطلحات "الجهاد" و"التطرف" من وثيقة الأمن القومي الأمريكي الجديدة في خطوة بعد أهم تغيير في عقيدة الأمن القومي الأمريكي، إذ تمت إعادة صياغتها على ضوء المعطيات على الساحتين السياسية والأمنية، ولغرض تأكيد على أن الولايات المتحدة تنظر إلى الدول الإسلامية من منظور الإرهاب.

يعدّ أهم تحول إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديد عن عقيدة الحرب الاستباقية الوقائية للإدارة السابقة التي تبنت علاقتها على العالم الإسلامي على أساس محاربة الإرهاب، وكذا حرب الأفكار.⁽³⁾

ليس التعبير فقط في طريقة تحدث الولايات المتحدة إلى العالم الإسلامي، لكن إلى تغيير الموضوعات التي يجب أن يركز عليها الجانبان من الرعاية، الصحة والعلوم إلى التعليم والمشروعات المشتركة.⁽⁴⁾

شارع الرئيس "بارك أوباما" فور توليه الحكم الوفاء بوعوده الانتخابية، وأهمها إحداث تغييرات بارزة في نهج السياسة الخارجية، فبعد أسبوع واحد من تولي الإدارة الجديدة للحكم أعلنت وزيرة الخارجية "هيلاري كلينتون" أنها تحدثت هاتفياً مع عشرات قادة العالم، الذين أعربوا عن ارتياحهم لفريق العمل الجديد في وزارة الخارجية الأمريكية، وسعيه لإعادة رسم سياسة خارجية بعيداً عن سياسات إدارة الرئيس السابق بوش، هو أمر أقرته الوزيرة في لقاء لها مع الصحافة بمقر وزارتها،

(1) <http://www.airssforum.com/F7/t93564.html>.

(2) Ibid.

(3) مروان بشار، "أهداف الولايات المتحدة إستراتيجيتها في العالم العربي"، دورية، مجلة فصلية محكمة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السياسات العامة، مركز الأبحاث ودراسات السياسات، مارس 2013، ص 1.

(4) مروان بشار، مرجع سابق، ص 3.

حيث قالت أن الإدارة الجديدة بدأت بالفعل في مراجعة الأساليب التي تعاملت بها الإدارة السابقة مع القضايا الكبرى.⁽¹⁾

كما جاءت خطابات الرئيس أوباما، الموجهة إلى العالمين العربي والإسلامي، التي ألقاها خلال سنته الرئاسية الأولى، فقد رأت فيها واشنطن، وعواصم أخرى تحولاً عن عهد بوش، والتأكيد على استعداد الإدارة الأمريكية الجديدة لفتح صفحة جديدة مع العالمين العربي والإسلامي قائمة على الاحترام والمصالح المتبادلة.⁽²⁾

كما يعتبر أوباما أن أمريكا لا تستطيع أن تواجه تهديدات هذا القرن بمفردها، كما أن العالم لا يستطيع مواجهتها دون أمريكا، ولا يمكن لأمريكا أن تتسحب من العالم، كما أنها لا يجب أن ترغبه على الخضوع، وأوباما يعلن أن دعم القوة العسكرية وحده لا يكفي، وإنما يجب أيضاً استخدامها بحكمة ، بحيث يضيف قائلاً: «عندما نستخدم القوة في المواقع أكثر من الدفاع عن النفس، فإنّ علينا أن نبذل كل الجهد لضمان التأييد الواضح اشتراك الآخرين كما فعل الرئيس بوش الأب، حيث قام بالجهد لإخراج صدام حسين من الكويت».⁽³⁾

خلال 6 أشهر الأولى من ولايته، قام أوباما بعدد من الزيارات لبلدان العالم، حيث اثنى عنه "ديفيد إكسيلرود" ، وهو من كبار مستشاري أوباما المقربين في البيت الأبيض على نتائج تلك الزيارات، وذلك بتراجع نظرة العدائية للولايات المتحدة، فأوباما يخاطب شعوب العالم، وليس القادة فقط، يتسم سلوكه بالتواضع الذي كان مفتقد في الماضي، ولذلك يختلف أسلوبه عن سالفه، الذي كان ينظر إليه أنه يملئ إرادته على حلفائه وأعدائه على السواء.⁽⁴⁾

⁽¹⁾ مروان بشاره، مرجع سابق، ص 3.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص 7.

⁽³⁾ شبلي السيد أمين، نظريات في العلاقات الدولية، (القاهرة: عالم الكتاب، 2008)، ص 215-217.

⁽⁴⁾ المرجع نفسه، ص 219.

المبحث الثالث: وسائل وآليات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في شمال إفريقيا:

لقد أولت إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية أهمية كبيرة للقارة الإفريقية خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد رسمت توجهات نحو منطقة شمال إفريقيا، والمغرب العربي نظراً لمكانتهما الهامة، ولوضعها الجيوإستراتيجي، وقامت الولايات المتحدة باستخدام عدّة أدوات وآليات في هذه المنطقة لاحتوائها، وصد التوسع الشيوعي، والسيطرة على المناطق الإستراتيجية، وهذا ما سنتطرق إليه من جلال ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: وسائل وأدوات السياسة الخارجية الأمريكية

أولاً: الجانب العسكري:

تأتي أهمية استخدام القوة العسكرية، والاعتماد عليها في أنّه يؤكّد نظرية الأمن المسيطرة على التفكير الأمريكي، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وأنّ استخدام القوة المسلحة، والإيمان بها كوسيلة للدخول إلى العالمية أو التدخل في شؤون العالم. أصبحت عقيدة لدى كل الحكومات الأمريكية المتعاقبة، وليس ذلك فقط، ولكنه تعبير عن عقدة التفوق التي انفردت بها الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد نجاحها في الحرب العالمية الثانية.⁽¹⁾

إنّ نظرية توازن القوى بمفهومها التقليدي، والذي كانت الولايات المتحدة ترفضه في مرحلة ما قد تحولت على يدها إلى ما هو أسوأ إلى نظرية الرعب، فالتأثير الخطير الذي خلفته القنابل الأمريكية على اليابان كان له تأثيره الهائل ليس على العالم فقط، ولكنه امتد إلى الولايات المتحدة نفسها.

ثانياً : المساعدات الاقتصادية وجوانبها السياسية

تعتبر المساعدات والقروض الاقتصادية إحدى الوسائل الرئيسية التي تستخدمها الولايات المتحدة لرسم السياسة الخارجية، وتكون سواء في شكل منح أو قروض، وقد ظهرت هذه المساعدات خلال فترة السلم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية فيما يسمى بمشروع "مارشال"، والذي كان الغرض

⁽¹⁾ علي عودة العقابي، العلاقات السياسية الدولية - دراسة في الأصول والنظريات، (دار الجماهير للنشر والتوزيع، 1996)، ص

منه النهوض باقتصاد الدّول الأوروبية المتحالف مع أمريكا لإعادة البناء السياسي والاقتصادي، والاجتماعي لهذه الدّول.⁽¹⁾

ولقد كان لهذه المساعدات في الداخل والخارج لم تحقق الأهداف السياسية الأمريكية، بل زاد من تورطها العسكري، كما أنها لم تحقق الأهداف التي تطلعت إليها الدّول المستقلة من وراء هذه المساعدات، فلم تساعدها في رفع مستواها الاقتصادي والاجتماعي أو استقرارها السياسي.

ثالثاً : العمليات السّرية وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية.

هذه العمليات تنقسم إلى قسمين، وهي: قسم معلن، وقسم سري، وللولايات المتحدة دوراً بارزاً وخطيراً في مثل هذا النشاط في العالم.

فهذه الوسيلة تعتبر مكملاً للرسالتين السابقتين، وذلك فإنّ وكالات المخابرات الأمريكية المركزية هي اليد الطولي للولايات المتحدة، والتي لها باع طويل في كل دول العالم، بل ويمكنها أن تتدخل في كثير من شؤون الدّول، ونشاط هذه الوكالة أبلغ دليل على إستراتيجية أمريكية للتدخل في شؤون العالم، وعلى دورها الواضح كشرطي العالم، فنشاط هذه الوكالة غير معدن، وقد يتخذ صورة مباشرة أو غير مباشرة، هدفه محاولة السيطرة على العالم.⁽²⁾

المطلب الثاني: وسائل تنفيذ السياسة الأمريكية في شمال إفريقيا في ظل الحرب الباردة

أولاً : الدبلوماسية:

من أجل ترسيخ الولايات المتحدة الأمريكية لمواقعها في إفريقيا، على الصعيد الدبلوماسي قامت بتبديل وتحسين أساليب وأشكال ممارسات السياسة الخارجية ل واشنطن، وكانت للولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، وفي كامل القارة الإفريقية ثلاث بعثات دبلوماسية و 125 مؤسسة قنصلية، وأضحى العدد في تزايد، ففي 37 دولة إفريقية كانت تعمل 28 سفارة أمريكية، و 11 قنصلية عامة و 9

⁽¹⁾ أميمة جعفر، السياسة الخارجية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من سبتمبر - حالة الدراسة: التدخل الأمريكي في أفغانستان، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، غير منشورة (جامعة الخرطوم، كلية الدراسات السياسية والاجتماعية، شعبة العلوم السياسية، 2005)، ص 55.

⁽²⁾ عبد المنعم عمارة، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية II. (القاهرة: مركز المحروسة والتدريب والنشر، الطبعة الأولى، 1997، ص 56.

مكاتب قنصلية، كل هذا في سنة 1961. لكن ازداد عدد ممثلي الإدارة الدبلوماسية العاملين في القارة من 664 شخص سنة 1957م إلى 1959 سنة 1961.⁽¹⁾

إنّ واحدة من الحلقات الهامة في الجهاز الدبلوماسي الأمريكي في هذه المنطقة هو الجزء المرتبط مباشرة بنشر المواد الدعائية الرامية إلى إحداث تأثير إيديولوجي على الرأي العام الإفريقي، لاسيما أنّ الولايات المتحدة الأمريكية طرحت نفسها بأنّها دولة غير استعمارية، ولم تستعمر إفريقيا، وأنها تعمل على مساعدة جميع الشعوب الإفريقية في الحصول على استقلالها، وبهذا تعمل على تحقيق أهداف سياسية، والتي كانت ترمي إلى تشويه هيبة الدول الاشتراكية لعزل الدول الإفريقية عن دائرة دول المنظومة الاشتراكية.

ثانيا : السلاح الإعلامي الثقافي:

لكي توسع الولايات أفاق تأثيرها الإيديولوجي، فقد استخدمت الإذاعة المرئية، ففي سنة 1975 كان عدد جاهزة الإذاعة المرئية يعادل ثلاثة أجهزة لكل ألف من السكان الإفريقيين، وبدأت مراكز البث التلفزيوني عملها في عشرين دولة من القارة في النصف الأول من السبعينات، وأصبحت أغلب الأفلام هي أفلام أمريكية.⁽²⁾ وقامت الولايات المتحدة بإنشاء قناة إذاعية في الجزائر العاصمة بغرض الدعاية لمبادئها.

ثالثا : الوسائل العسكرية:

على الصعيد العسكري، فإنّ السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة تمليها إلى حدود بعيدة التصورات الحربية الإستراتيجية، وكل ذلك من اجل حماية المصالح الأمريكية.

وبعد أن اكتشفت الولايات المتحدة الأمريكية الأهمية الجيوإستراتيجية لمنطقة شمال إفريقيا، وما يمكن أن يقدّمه لها وجودها في هذا الموقع من عناصر امتياز في مواجهة دول المحور. لقد كان الإنزال العسكري للقوات الأمريكية في مدينة الدار البيضاء المغربية البداية الرسمية لوجود عسكري أمريكي في المنطقة، إذ اتّسع مداه بعد ذلك - وخاصة في المغرب - لتصبح للولايات المتحدة قواعد عسكرية، ومطارات خاضع لسلطانها المباشرة، وقد استمرت هذه القواعد حتّى بعد الحرب العالمية

⁽¹⁾ جميل مصعب محمود، مرجع سابق، ص 45-46.

⁽²⁾ نفس المرجع، ص 74.

الثانية، وحتى بعد حصول دول المنطقة على استقلالها السياسي، حيث توجد أهم القواعد العسكرية الأمريكية في مدن القنيطرة، بن سليمان، بن جرير، وغيرها من مدن المغرب، كما حصلت الولايات المتحدة على خمسة وعشرين مطاراً في المنطقة لصالح قواتها، من بينها ثلاثة مطارات أساسية تقع في الجزائر. (1)

وكان الوجود العسكري الأمريكي في دول المغرب العربي يؤدي وظيفة مراقبة النفوذ السوفيتي في إفريقيا.

المطلب الثالث: وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في شمال إفريقيا في ظل المتغيرات الدولية:
أولاً : تقديم القروض والمعونات:

إنّ سيطرة الولايات المتحدة على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي سيسمح بها توجيه سياسات الدول النامية، وإنّ اهتمامها بتنمية هذه الدول ما هو إلّا لتأمين الأسواق لاستيعاب صادراتها، وإيجاد فرص عملها لمواطنيها. يقول الرئيس الأمريكي "كلاينتون" بهذا الصدد: «إنّ أفضل الوسائل لتنمية اقتصادياتنا هي زيادة التجارة، وفتح أسواق جديدة للولايات المتحدة سيؤدي إلى إيجاد مليوني فرصة عمل في بلدنا». (2)

بعد المتغيرات الدولية وضع الكونغرس الأمريكي عدّة اعتبارات لتقديم المعونة الأمريكية التي تتمثل بما يلي:

- تشجيع التّحول الاقتصادي في الدّول النامية (اقتصاد السوق).
- المحافظة على البيئة.
- تخفيض حدّة الفقر من خلال التركيز على تنمية القدرات البشرية.
- والأهم من كل ذلك دعم التّوجه الديمقراطي من خلال تشجيع التّعددية السياسية والاجتماعية.

ثانياً: التدخل كوسيلة لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية:

(1) جمال فرحات، السياسة الأمريكية في الجزائر، نشأتها، تطورها، أثارها، (الجزائر: دار الريحانة للكتاب، 2006)، ص 62.

(2) جميل مصعب محمود ، مرجع سابق، ص 81.

منذ التسعينات بدأ الاهتمام الأمريكي ينصب على دول العالم الثالث، الذي أصبح الهم المسيطر على السياسة الأمريكية، بحكم وجود مصالحها الاقتصادية هناك، وهذا يتطلب سياسة خارجية تدخلية لردع التهديدات المختلفة في العالم الثالث من ضمنها إفريقيا، سواء كانت تهديدات أثنية أو قومية أو إرهابية أو دمار شامل ... إلخ. ورفعت بقوة شعار احترام حقوق الإنسان وتطبيق الديمقراطية والتعددية السياسية والاجتماعية، وعدم اضطهاد الأقليات، والإرهاب، والإسلام السياسي، وكانت تستخدم هذه الشعارات كأدوات لتبرير تدخلها في الشؤون الداخلية للدول من خلال استخدام القوة العسكرية، وفرض الحصار على الدول كحالة (ليبيا والعراق والسودان)⁽¹⁾، وبدأ التأكيد على أن السيادة في العالم الثالث منقوصة، وأنها أصبحت تقع ضمن اهتمامات المجتمع الدولي، ومؤسساته القانونية والسياسية، وبدأ التحرك لضرب الجامعات المناوئة لواشنطن عبر تقديم المساعدات لحكومات الموالية لها، أو للمعارضة التي تدعم أمريكا، أو التدخل بشكل مباشر أو التعاون مع حلفائها، ومن الأمثلة عن التدخل الأمريكي:

- التدخل الأمريكي في نيجيريا بذريعة كونه نظام عسكري ديكتاتوري، وبعيد عن الممارسات الديمقراطية.
- التدخل الأمريكي في السودان، والعمل على إسقاطه بحجة أن النظام يساند الإرهاب، ويهدد الأمن والسلم في المنطقة.

ثالثا : الدبلوماسية الأمريكية:

إن الاهتمام المتميز الذي أبدته الإدارة الأمريكية بإفريقيا، وتحديداً منذ عام 1994، قد تجلّى عندما أكد الرئيس "كلينتون" على الحاجة لسياسة جديدة اتجاه إفريقيا، والهدف من زيارات المسؤولين الأمريكية هو زيادة الوجود الاقتصادي، والتجاري، والاستثمارات في أسواق إفريقيا، وذلك باستخدام كل الوسائل المتاحة من معونات اقتصادية، وفنية، ومنح تعليمية، والتمهيد لذلك من خلال وسائل الاتصال، والبرامج الثقافية والإعلامية، والتكنولوجية، وقد نجد ذلك بالزيارات مسؤولي كبار في الإدارة الأمريكية، لذا نجد أن "كلينتون" يرسل وزير الخارجية السابقة "وارين كريستوفر"، وأعقبها زيارة "أولبرت"، وزيرة الخارجية إلى مالي، ونيجيريا سن 1999، وصرحت: «أن التحالفات

(1) المرجع نفسه، ص 85.

الاقتصادية مع دول أخرى ستكون من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، وأنّ لتجمعات اقتصادية الجديدة ستكون هي التحالفات العسكرية للقرن القادم»⁽¹⁾.

استنتاجات الفصل الثاني:

تعتبر منطقة شمال إفريقيا محور تقاطع ثلاثة قارات (إفريقيا، أوروبا، آسيا) ما زادها أهمية إستراتيجية، كما أنّ أهمية جيواستراتيجية لمنطقة شمال إفريقيا تربطها بأهمية البحر الأبيض المتوسط، باعتبارها من جهة قطر جيواستراتيجية.

كما أنّ اهتمام الولايات المتحدة بمنظمة شمال إفريقيا مرتبط بالإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، وتؤكد هذا الطرح خلال مبادرة الشراكة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

ما زاد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بشمال إفريقيا، وعلى وجه الخصوص منطقة المغرب العربي لكونها محور الاتصالات الرئيسية بين قارات العالم، كما يعتبر شريط البحر الأبيض الذي تطل عليه دول المغرب العربي ممراً رئيسياً لنقل النفط.

بعد نهاية الحرب الباردة، ازداد التسابق نحو ما يسمى بحرب الموارد لاسيما في القارة الإفريقية، التي تعتبر مستودع لمصالح اقتصادية ضخمة ترقد في باطنها مجموعة هائلة من الموارد والمعادن، وهذا ما زاد من أهميتها لدى الولايات المتحدة الأمريكية.

استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية عدّة وسائل للوصول إلى أهدافها في منطقة شمال إفريقيا، وازدادت عوامل بروز توجيهااتها الإستراتيجية بعد الحرب الباردة، وقيام بنشر ثقافتها، وتقديم مساعدات لهذه الدول لمنع التوسع الشيوعي، وأصبحت أكثر ميل لتولي إستراتيجياتها في المنطقة بأدوات أمريكية.

(1) جميل مصعب محمود، نفس المرجع السابق، ص 89.

الفصل الثالث
السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه
الجزائر

الجزائر لها أهمية إستراتيجية، كونها تقع في المنطقة الوسطى من شمال إفريقيا، وتطل على البحر الأبيض المتوسط شمالاً و ساحل يمتد على 1200 كلم، يحدها النيجر، مالي وموريتانيا جنوباً، تونس وليبيا شرقاً، المغرب غرباً.

كما تعتبر الجزائر بحكم انتمائها قطباً هاماً في العالم العربي، والإسلامي، حيث تعدّ التجربة الرائدة في التعامل مع الظاهرة الإرهابية بشكلها الأمني والسياسي، حيث انتقلت من مرحلة المأساة الوطنية إلى مرحلة السلم والمصالحة الوطنية، ما زاد الاهتمام الأمريكي بالجزائر.

كما تعدّ الجزائر شريكاً إستراتيجياً هاماً مع الحلف الأطلسي "NATO" لامتداداتها البحرية على البحر الأبيض المتوسط كحلقة أرضية، وبحرية بين جنوب أوروبا وشمال إفريقيا، وكبوابة إستراتيجية نحو دول الساحل الإفريقي، التي تهتم لها واشنطن في إطار مبادرة "بان الساحل"، التي تسعى هذه المبادرة للتنسيق مع دول الساحل الإفريقي من بينهم الجزائر لمكافحة الإرهاب لأن الجزائر تعتبر بوابتها الشمالية. تقدّر مساحة الجزائر بـ 8% من مساحة القارة الإفريقية.

كل هذه المميزات جعلت من الجزائر ركيزة جيوسياسية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى امتلاكها لموارد طاقة هامة خاصة النفط، والغاز، وهو مجال اهتمام الشركات النفطية الأمريكية وحتى العالمية.

نظراً لأهمية الجزائر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: خصصناه للتطور التاريخي العلاقات الجزائرية الأمريكية (1776-1993).

المبحث الثاني: دراسة العلاقات الجزائرية الأمريكية (1993-2008).

المبحث الثالث: خصص لدراسة العلاقات الأمريكية الجزائرية في فترة بارك أوباما أي من

2008 إلى 2016.

المبحث الأول: التطور التاريخي العلاقات الجزائرية الأمريكية 1776-1993

لدراسة أي موضوع يجب علينا العودة إلى جذوره التاريخية من أجل إيضاح التصور، وإيجاد الأرضية التي تسمح بالفهم الجيد لهذا الموضوع، فالمقاربة التاريخية تربط بين مظاهر العلاقات الدولية المعاصرة، وجذورها التاريخية، وسنتطرق في هذا المبحث عن العلاقة بين البلدين قبل الثورة الجزائرية بعدها العلاقة بين البلدين أثناء الثورة، وأخيراً العلاقة بين البلدين بعد الاستقلال.

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية الأمريكية قبل الاستعمار الفرنسي 1776-1830

بدأت العلاقات الجزائرية الأمريكية في جو من التوتر اقتضتها ظروف البلدين التي ترجع إلى منتصف القرن 18م من الأزمات السياسية والعسكرية والظاهر أنّ الجمهورية الجديدة هي التي سعت في أول الأمر إلى نهج سياسة التقارب مع الجزائر، بعد ما أبرزته الحملات الأوربية من فشل ضد الجزائر على الساحة الدولية، وعلى عكس علاقة الجزائر مع فرنسا، وإسبانيا مثلاً لم تثر علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية الاهتمام نفسه من قبل الدارسين، والباحثين الجزائريين، والأسباب تعود إلى:

- صعوبة التعامل مع الأرشفة الأمريكي بسبب العائق اللغوي وبعده.
- سيادة الاعتقاد بعدم وجود ما يثير الاهتمام في العلاقات الجزائرية بأمريكا.
- ومن الجانب الأمريكي لم تبادر جامعاتها إلى الاهتمام بسياسة الجزائر اتجاه أمريكا باستثناء ما نشر في الفترة المعاصرة للأحداث، وبعدها بمدة قصيرة، والدليل على ذلك أنّ الولايات المتحدة الأمريكية كانت تجهل منطقة شمال إفريقيا في الحرب العالمية الثانية عند نزول الحلفاء في الجزائر يوم 2 نوفمبر 1942.⁽¹⁾

أولاً : البحرية الجزائرية والمصالح الأمريكية:

كانت الجزائر صلة وصل بين البلدان البربرية وأوربا، والولايات المتحدة الأمريكية، وبالرغم من ذلك فإنّ البلدان خصصت حيزاً هاماً من كتاباتها عن ظاهرة القرصنة الجزائرية، وجعلتها أساس أنشطة البلاد البحرية، وحملت الجزائر مسؤولية التوتر الذي ساد العلاقات الأوربية والأمريكية خلال نهاية القرن الثامن عشر، وبداية القرن 19م، ولقد دعمت كتابات استعمارية الفكرة القائلة بضرورة

(1) علي تابلت، العلاقات الجزائرية الأمريكية 1776-1830، (الجزائر: ثالة، 2013)، ص 63.

ربط اللصوصية والنهب بالجزائريين⁽¹⁾، واستعملت هذه الفرضية لتبرير كل التحركات الأوروبية ضد الجزائريين، والملاحظ أنّ الأسطول الجزائري كان يستدعي اهتمام القناصل والمبعوثين الذين كانوا يعملون على رصد تقارير عن عدد سفنه وعدد مدافعه.

❖ البحرية الجزائرية عبر التاريخ:

بدأت مراكز القرصنة الناجحة تظهر في بداية القرن 16م في غرب المتوسط، وفي البداية لم تكن للجزائر قوة بحرية قوية لمواجهة إسبانيا بحراً، وبعد سقوط غرناطة حاولت إسبانيا إقامة إمبراطورية في شمال إفريقيا. في 1515 قرّر الإسبان احتلال "المرسى الكبير" بإرسال 140 سفينة تتقل 10 495 جندي، لكن رد الفعل كان قوياً.

عند استرجاع الجزائر لحصن Pênon من يد الإسبان عام 1592م أصبحت الجزائر ملكة على القرصنة، ما هو معروف أنّ هناك رد فعل بحري ضد العديد من الهجمات، والحصار الأوربي ضد هيمنة الجزائر، والتي تبدو معالمها بارزة في التاريخ البحري الجزائري.

وما تجدر الإشارة إليه أيضاً أنّه منذ أمد بعيداً جدّاً، وقبل بروز "الرايس حميدو"، الذي يعد آخر بطل من أبطال البحرية الجزائرية باعتراف العديد من الدول الأوروبية، لهذا القائد عدد كبير من ضباط البحرية الجزائرية يقومون بعمليات عسكرية بحرية خارج المياه الإقليمية الجزائرية، منهم "الرايس شلوك" 1556م، والأخوين "عروج"، و"خير الدين بربروس"، و"علج علي"، و"سانسوت"، والبريطانيان اللذان اعتنق الإسلام Simon Dansa Edward، وLiver.

ومن بين الأحداث البحرية الهامة في تاريخ الجزائر، في عام 1540 هاجمت 16 سفينة جزائرية سفن Mendoza (الرئيس العام لسفن إسبانيا)⁽²⁾، وفي 5 جويلية 1553 هزم صالح باشا ب، 40 سفينة الأسطول البرتغالي، وفي عام 1557م قام بربروس وابنه حسن بقيادة 40 سفينة باتجاه مضيق جبل طارق في حملة عسكرية ضد ملك الفرس، وفي 1563 قام "علج علي" بهجوم على أسطول فرسان القديس "يوحنا"، وعلقت غنائم هذا الانتصار مدة 8 سنوات على باب الجهاد بالجزائر العاصمة.

(1) علي تابليت، المرجع نفسه، ص 63.

(2) المرجع نفسه، ص 132.

استولى "الرايس حميدو" على السفينة البرتغالية ذات 44 مدفعًا، والتي تعدّ من إحدى السفن الخاصة بعملية التجسس في سواحل إسبانيا، وقُتل "الرايس حميدو" في معركة مع الأسطول الأمريكي عام 1815م.

ثانيا : المعاهدة الجزائرية الأمريكية عام 1795:

في عام 1783م، نجت سفينتين أمريكيتين في آخر لحظة من القراصنة الجزائريين، فقرر الكونغرس الدخول في مفاوضات مع دول المغرب للنظر في خطورة الموقف، وتمّ تعيين لجنة ثلاثية ضمت "جون آدمز بنجمين فرنكلين" و"توماس جيفرسون"، وبعد كل المحاولات عرض الرئيس الأمريكي "جورج واشنطن" على الكونغرس مشروع لعقد معاهدة سلم مع الجزائر في 8 ماي 1792م، فوافق مجلس الشيوخ، ورم ذلك استمرت المفاوضات في التعثر، فقرر مجلس الشيوخ إنشاء أسطول بحري لمقاومة الأسطول الجزائري، حينها قال "آدمز"، نائب الرئيس لوزير الخارجية "جيفرسون": « إنّ محاولاتك الحربية ضد الجزائر لم تكن أجدى وأكثر نفعًا من مساعي الدبلوماسية».⁽¹⁾

استمرت الجهود الدبلوماسية إلى جانب محاولة بناء الأسطول الأمريكي، حيث كان من المتوقع وقف بناء الأسطول الأمريكي في حالة التوصل إلى عقد معاهدة سلام مع الجزائر.

وبعد الكثير من الوساطات تم الاتفاق على عقد معاهدة سلم بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، وهي المعاهدة الأولى للسلام بينهما في نوفمبر 1795، وصادق عليها الكونغرس في 02 مارس 1796، وأمضاها من الجانب الجزائري الداوي "بابا حسين"، وعن الولايات المتحدة المبعوث الخاص "جوزيف دونالدسن"، وقد حررت بالعربية أصلاً.

ودارت هذه المعاهدة حول ثلاث نقاط رئيسية، وهي:

- إطلاق سراح الأسرى الأمريكيين.
- لإقامة سلم دائم مع الجزائر.
- توسط الجزائر لإبرام معاهدين مماثلتين مع تونس، وطرابلس.

⁽¹⁾ شريف عادل منصف، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، رسالة لنيل ماستر في العلوم السياسية، غير منشورة (جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2015)، ص 54.

وبمقتضى هذه المعاهدة استمرت الولايات المتحدة في دفع ضريبة سنوية مقابل عدم تعرض سفنها وتجارها، وظل العمل ساريًا بهذه المعاهدة إلى غاية سنة 1812، حيث وقع خلاف بين الجزائر والولايات المتحدة حول طريقة دفع الضريبة السنوية، حيث أرادت الولايات المتحدة الدفع نقدًا إلا أن الداي طالب بالضريبة على شكل معدات ضريبية.

ثالثا : معاهدة 1815:

ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تدفع ضريبة سنوية للجزائر منذ عام 1795 إلى غاية 1810، حيث توقفت عن دفع تلك الضريبة، وذلك بسبب إدراكها لضعف الجزائر، الأمر الذي تسبب في توتر العلاقات بين البلدين، ووقعت حرب بين البلدين سنة 1812، وجهاز الكونغرس الأمريكي فرقتان من الأسطول عهد قيادتهما إلى الأميرال "وليام بيريج"، والثانية بقيادة الأميرال "ستيفان ديكاتور"، وقد أصدر وزير الخارجية إلى القائدين البحريين، والسيد شارلر بعقد الصلح مع الجزائر في وقت ممكن، وإطلاق سراح الأسرى الأمريكيين بدون تعهد بدفع أي نوع من الضريبة، ولكنها تعهد بتقديم هدايا للداي مرة كل سنتين، كما كلف "ديكاتور" بأن يتدخل في المفاوضات مع الداي مباشرة بعد وصوله إلى الجزائر.⁽¹⁾

وصل أسطول "ديكاتور" إلى جبل طارق في 15 جويلية، ومن هنا أبحر صوب مدينة الجزائر، والتقى في طريقه إليها باخرة جزائرية فضايقوا عليها، واستسلمت لهم بعد مقاومة أبدتها لهم طاقم الباخرة، استشهد فيها "الرايس حاميدوا"، وثلاثون بحارة من رجاله.⁽²⁾

وفي 1815/07/19 وصل الأسطول الأمريكي ميناء الجزائر، وأرادوا إجراء مفاوضات مع السلطات الجزائرية، فصعد أمير البحر الجزائري الباريجية الأمريكية، وهناك أبلغه بخبر مقتل "الرايس حاميدوا"، وإثر المفاوضات على شروط الصلح التي يريدها الأمريكيون، فجاء الرد رسالة وجهها الرئيس الأمريكي إلى الداي عمر، توصل الطرفان إلى توقيع معاهدة الصلح، نصت على إلغاء الضريبة السنوية، وإطلاق سراح الأسرى الأمريكيين في الجزائر، ودفع تعويضة مقدارها عشرة آلاف دولار للاستيلاء على السفينة الأمريكية "7 دوين"، وغيرها من ممتلكات الأمريكيين في الجزائر، كما

(1) "المعاهدة الجزائرية الأولى عام 1795، لا طاقة للولايات المتحدة في فرض السلام على الجزائر"، موقع الانترنت <http://www.google.dz/url.Mokhtaria.over.org.article.1795>. Le 01/04/2017, à 20 :16.

(2) علي تابلت، "مرجع سابق، ص 145.

نصت على طريقة معاملة الأسرى في حال استئناف الحرب، واعتبارهم أسرى حرب وليسوا عبيد، وسعى الداي إلى استعادة السفينتين الأسيرتين، وبعد أن ورد استجابة الأمريكيين لهذا الطلب، وتمّ التوقيع على المعاهدة، وتعيين "شارل" قنصلًا للولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر.

المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية الأمريكية خلال الاستعمار الفرنسي 1830-1962

أولاً: مستوى العلاقات السياسية الأمريكية الجزائرية إبان الاحتلال الفرنسي:

كانت الجزائر من بين الدول التي أعلنت اعترافها باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن وقعت معها معاهدة 1795، غير أن هذا الخطاب تناسى في الوقت نفسه، وأن هذه الدولة الفتية القريبة إيديولوجيًا إلى الغرب الأوربي، كانت من أهم الدول المسيحية إلحاحًا في الدعوى للقضاء، ووضع حد لنشاط الأسطول الجزائري في المتوسط، والمحيط الأطلسي، فالولايات المتحدة الأمريكية، حسب الأدبيات، قد اتّضح موقفها العدواني من الجزائر قبل احتلالها من طرف فرنسا، حيث دعت بشكل جدي لمناقشة المسألة الجزائرية، وتكوين حلف أوربي ضد الجزائر قبل انعقاد مؤتمر فيينا 1815م. فقبل الاحتلال اقترح قنصل الولايات المتحدة الأمريكية "وليم شارل"، في مذكراته ضرورة احتلال الجزائر من طرف إحدى الدول الأوربية كاشفا نقاط الضعف والقوة في المنظومة الدفاعية الجزائرية. (1)

وبعد الاحتلال الفرنسي حاول "الأمير عبد القادر" إجراء اتصالات بالأمريكان من خلال مراسلة قنصلها بطنجة السيد "جيمس ليب"، وهي أولى لمحاولات لربط اتصالات خارجية قصد كسب الدعم، والمساندة في جهاده ضد الفرنسيين، وعرض عليهم تملكهم أحد المراسي الجزائرية مقابل الحصول على الدعم والمساندة، وما شجعه على ذلك هو إطلاعه على توتر العلاقات الفرنسية الأمريكية، وأراد "الأمير عبد القادر" توظيف تأزم العلاقات الفرنسية الأمريكية لصالح، لكن يبدو أنه لم يكن على دراية بالتطورات الدبلوماسية التي وقعت بين فرنسا وأمريكا، فمن سوء الحظ أن توقيت المراسلة كان متزامنة مع عودة الهدوء للعلاقات الفرنسية الأمريكية، وكان الرد سلبياً.

ونجد أن الرئيس "جورج واشنطن" قد نصح ملك فرنسا بغزو الجزائر التي ستكون أرضاً خصبة للاستيطان، مع التركيز على البعد الصليبي في هذه العملية، وفي هذا السياق واصل وزير

(1) محمد العايب مناصريه، العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية 1942-1962، أطروحة مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، (جامعة أبي بكر بلقايد، كلية الآداب، والعلوم الإنسانية، 2009م)، ص 24.

خارجيته آنذاك "توماس جيفرسن"، حيث عمل على محاصرة الجزائر بأسطول دولي لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى استسلامها.

ثانيا : خلال الاحتلال الفرنسي:

مما سبق نكتشف أن الولايات المتحدة كانت تؤيد الاحتلال الفرنسي للجزائر بدافع المصلحة، وطيلة فترة الاستعمار اعتبرت الولايات المتحدة الجزائر خاضعة للسلطة الفرنسية المطلقة، فهي لم تعد كياناً مستقلاً، ودليل ذلك إلغائها للمعاهدات التي تربط البلدين، بل اعتبرت الولايات المتحدة التواجد الفرنسي في الجزائر ضماناً للمصالح الغربية، وظلت الأمور على هذا المنوال إلى أن قامت الثورة المباركة، وبدا العمل على الصعيدين العسكري والدبلوماسي لإسماع صوت القضية الجزائرية في المحافل الدولية. (1)

يعتقد الكثير بأنّ للولايات المتحدة موقف إيجابي اتجاه حرب التحرير الجزائرية، ويرجعون ذلك إلى الخطاب السياسي لبعض النواب الأمريكيين في مجلس الشيوخ، مثل "جون كنيدي" 1957 عندما كان عضواً في لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ، والذي أصبح رئيساً للولايات المتحدة (1961-1963)، حيث خاطب "ندي" مجلس الشيوخ (جويلية 1957) قائلاً: «إن جميع المواقف التي اتخذها ممثلون في واشنطن أو في باريس أو في الأمم المتحدة هي مواقف مؤلمة ... وبدلاً من أن نعترف بأنّ المشكلة الجزائرية ما تزال اخطر مشكلة نواجهها في شمال إفريقيا، فإننا فضلنا أن نعطي ثقتنا الكاملة إلى فرنسا لتحل المشكلة، حتى سفيرنا بباريس يفتخر بأنّ الولايات المتحدة تؤيد فرنسا باستمرار عندما تعرض المشكلة الجزائرية على الأمم المتحدة.

يجب أن نعمل على أن نكون في مقدمة تسيير الشؤون العلمية، وأن نقيم الدليل على وفائنا لمبادئ الاستقلال الوطني، أن نجلب احترام أولئك الذين يتهموننا منذ مدة طويلة بأننا نؤيد قضايا الاستعمار». (2)

(1) حشود نور الدين، العلاقات الجزائرية الأمريكية 1962-2004، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الحقوق، غير منشورة

(جامعة منتري، قسنطينة، كلية الحقوق، 2005)، ص 19

(2) إسماعيل ديش، السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 1999)، ص 176

لكن ذلك لم يكن هدفاً في حد ذاته فالتظاهر بمواقف إيجابية اتجاه حركة الاستقلال، وحق الشعوب في تقرير مصيرها كان وسيلة إستراتيجية لحملة انتخابية متمثلة في تقديم بدائل لسياسة الولايات المتحدة الخارجية للناخب الأمريكي وذلك بملء فراغ مستعمرات حلفائها حفاظاً على استمرارية النفوذ الغربي عامة، وخدمة للمصالح الخاصة الأمريكية.

ومهما تكن الاختلافات في النوايا السياسية، والقناعة الفكرية "جون كنيدي" وقفت الولايات المتحدة في عهده ضد طرح القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، ورفضت إدانة الاستعمار الفرنسي لقاعدة بنزرت التونسية (1961)، وانتقدت السياسة الأمريكية المجاهد بشدة موضحة بأنّ اقتران مجيء كنيدي إلى الحكم بمظهر الأمريكي الثوري المتحرّر المدافع والمساند للشعوب المعادية للاستعمار، ما هي ألاً كلمات معسولة محتواها خدعة، وتظليل لممارسات سياسة الولايات المتحدة الاستعمارية.

مما سبق فإنّ الموقف الأمريكي اعتبر الجزائر أرضاً فرنسية، والثورة الجزائرية تهديداً للمجال الحيوي للحلف الأطلسي. فوافق على إرسال قوات أطلسية للجزائر للقضاء على الثورة. في المقابل اعتبرت جبهة التحرير الوطني القمع ضد شعبها هو قمع أمريكي بالدرجة الأولى، حيث جاء في أحد بياناتها: «إذا كان الشعب الجزائري لم يكن يقاوم جنود أمريكان، فإنّه كان يواجه رصاص أمريكان، وطائراتها، وأموال الحلف الأطلسي هي التي تغذي الحرب الفرنسية في الجزائر».(1)

في المرحلة الأولى من الثورة التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بالدعم التام للفرنسيين، وهنا يمكن أن نسجل الرأي الذي مثل استثناء في الأوساط السياسية الأمريكية، وهو رأي السيناتور "جون كنيدي" في عام 1957: «إنّ جميع المواقف التي اتخذتها ممثلون في واشنطن، وباريس والأمم المتحدة كانت مؤلمة، وتركنا الفرنسيين أحراراً يستعملون العتاد الأمريكي ضد الثوار الجزائريين». إلّا أنّ هذه التصريحات بقيت حبر على ورقن فهي لم تكن إلّا مناورة انتخابية، ففي فترة رئاسة رفض بلاده طرح القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، ورفضها إدانة الاستعمار الفرنسي في الدورة العاشرة للأمم المتحدة 1955. كما لم يتم إدراجها في الدورة على اعتبار أنّ الوقت غير مناسب، إلّا أنّ الولايات المتحدة نصحت فرنسا بعدولها عن معارضة طرح القضية الجزائرية، وفي الدورة الثانية عشر تقدمت مجموعة من الدول الأفروآسيوية بمشروع قرار التصويت لصالح القضية الجزائرية واجهة فرنسا

(1) إسماعيل ديش، مرجع سابق، ص 176.

بالتماطل، أما في الدورة الثالثة عشر 1958 ازداد عدد الأصوات المنادية باستقلال الجزائر أمام تفهقر الموقف الفرنسي، 35 صوت لصالح القضية و18 ضدها، وامتناع 28 بلد عن التصويت.⁽¹⁾

أما في الدورة الرابعة عشر 1959، حدث تصدع في الموقف الأطلسي، وأصبح حلفاء فرنسا يضغطون عليها بعد كشف الممارسات الوحشية في حق الشعب الجزائري، أما في الدورة الخامسة عشر 1960، فقد سجل غياب الوفد الفرنسي، وكان بمثابة انتصار حقيقي للقضية الجزائرية، وتحصل مشروع قرار إجراء استفتاء حول تقرير المصير في الجزائر على 68 صوت ضد 27، وامتناع 8 عن التصويت.

أما على الصعيد المالي والعسكري، فإنّ الدعم الأمريكي كان قوياً وواضحاً للحليف الفرنسي، والدليل على ذلك تصريح "فرحات عباس" رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية في 1960، حيث قال: «لولا إعانة الحلف الأطلسي لفرنسا لانتهت حرب الجزائر منذ 1957».⁽²⁾

وفي ما يلي سندرج بعض الأمثلة على المساعدات الأمريكية لفرنسا ضد الثورة الجزائرية، فخلال سنتي 1956-1957 قدمت أمريكا حوالي مليون دولار لفرنسا، وفي منتصف سنة 1957 بلغ عدد الطائرات الأمريكية العاملة في القوات الفرنسية 500 طائرة و150 مروحية، وفي عام 1958، وصل الدعم الأمريكي لفرنسا إلى نصف مليون دولار، وتمكنت فرنسا من الاستفادة من خدمات الأسطول الأمريكي الموجود في البحر الأبيض المتوسط، وخاصة الرادارات.

المطلب الثالث: العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد الاستقلال 1962-1992

مواصلة المحطات التاريخية بين البلدين بعد الاستقلال، فبعد وقف إطلاق النار بين الطرفين الجزائري، والفرنسي في 18 مارس 1962، وبعد رسالة التهئة التي بعثها الرئيس الأمريكي للشعب الجزائري، إلّا أنّ بلاده لم تعترف بالحكومة المؤقتة الجزائرية رغم اعتراف فرنسا نفسها بها.

(1) حشود نور الدين، مرجع سابق، ص 21.

(2) إسماعيل ديش، مرجع سابق، ص 189.

أولاً: خلال حكم الرئيس أحمد بن بلة

لقد تمّ اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالحكومة الجزائرية في 29 سبتمبر 1962، وكان "وليام بوتر" أول سفير لها بالجزائر في ديسمبر 1962، إلّا أنّه، وبالمقابل لم يصل السفير الجزائري إلى الولايات المتحدة إلّا في 05 سبتمبر 1963، وهو ما اعتبره الأمريكيون راديكالية ومعاداة الغرب.

وأثناء تواجد الرئيس الجزائري "أحمد بن بلة" في الأمم المتحدة لحضور اجتماعات الجمعية العامة وجه له نظيره الأمريكي دعوة لحضوره بالعاصمة "واشنطن"، واجتمع معه سنة 1963. إلّا أنّ الزيارات فقدت معناها بعد توجّه الرئيس "بن بلة" إلى هافانا، والتقى بـ"كاسترو"، وطالب بإخلاء القاعدة العسكرية الأمريكية بـ "غواتنامو"، واعتبرها رمزاً للإمبريالية والاستعمار، في المقابل اعتبر كوبا رمزاً للثورة، لهذه الأسباب تم اعتبار الجزائر كوبا الثانية حسب النظرية الأمريكية.

كانت هذه أهم التطورات بين البلدين على الصعيد السياسي، أمّا على الصعيد الاقتصادي فكانت لمساعدات الأمريكية للجزائر معتبرة في السنوات الأولى للاستقلال، حيث قُدرت خلال 1962 بحوالي 38 مليون دولار. وبلغت في 1963 حوالي 39 مليون دولار، وبلغت سنة 1964 ما قدره 43 مليون دولار. وقد اتّهمت الجزائر الولايات المتحدة بدعم النظام المغربي خلال حربه مع الجزائر في سنة 1963، رغم ذلك استمرت أمريكا بدعم الجزائر اقتصادياً، وذلك للأهداف الأمريكية في المنطقة، وقرّرت في 1965 خفض هذه المساعدات إلى غاية تفسير الجزائر لموقفها. عرفت العلاقات الجزائرية - الأمريكية، خلال فترة رئاسة "بن بلة"، تفاوتاً في المجالات الاقتصادية، إلّا أنّها تحمل خلاف عميق على الصعيد السياسي.⁽¹⁾

ثانياً: خلال حكم الرئيس هوري بومدين

بحدوث الانقلاب الذي قام به وزير الدفاع "هوارى بومدين" على الرئيس "بن بلة"، بدأت ا لعلاقات بين البلدين مرحلة جديدة واعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بالحكومة الجديدة، وكرد فعل بعث الرئيس الجزائري برسالة إلى الرئيس "جونسون" معرباً على رغبته في توطيد العلاقات مع الولايات المتحدة في كل الميادين.

(1) حشود نور الدين، مرجع سابق، ص 24.

في نهاية 1966، وبداية 1967 عرفت العلاقات بين البلدين توتراً ملموساً بسبب التصريحات الجزائرية الرسمية المعارضة للإمبريالية الأمريكية في الفيتنام والشرق الأوسط، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وفي هذه الفترة سُجل تراجع للمساعدات الاقتصادية الأمريكية للجزائر، حيث بلغت 11 مليون دولار فقط.⁽¹⁾

وفي 6 جوان 1967، قامت الحكومة الجزائرية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن بسبب الدعم المطلق لإسرائيل في حرب أكتوبر 1967، وتعتبر هذه المحطة قمة العلاقات التوتر في العلاقات بين البلدين، واستمرت لفترة وجيزة.

بدأ التقارب الجزائري الأمريكي في مارس 1971 وفي 11/09/1974 استقبل الرئيس الأمريكي نظيره الجزائري في البيت الأبيض عندما جاء هذا الأخير إلى الدورة الخاصة للأمم المتحدة حول المواد الأولية، وهذه الحادثة تعتبر في حد ذاتها سابقة.

ومع زيادة الاهتمام الأمريكي بالجزائر، أدرك وزير الخارجية الأمريكي "كيسنجر" أنه سيكون لها دور مهم فيحل قضية الشرق الأوسط، فقام بالاجتماع مرتين مع الرئيس الجزائري "هواري بومدين" لمناقشة تطورات هذه القضية.

على الصعيد الاقتصادي كان لتوقيع صفقة البازو، والتي تمت في 10 أكتوبر 1969، والتي تقضي بتمويل الشاطئ الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية بحجم 10 مليار م³ من الغاز الطبيعي المميع لمدة 25 سنة، إلّا أنّها تعثرت بسبب تأخر الولايات المتحدة في إنشاء مصنع تمييع الغاز الطبيعي في "أرزيو".

في سنة 1976، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الشريك التجاري الرئيسي للجزائر بدل فرنسا، باستحواذها على 24,4% من التجارة الخارجية.

ثالثاً: خلال حكم الرئيس الشاذلي بن جديد

في السنوات الأولى من حكم "الشاذلي بن جديد" جاءت أزمة الرهائن الأمريكيين، الذين احتجزهم الطلبة في إيران، إثر اقتحامهم السفارة الأمريكية في طهران سنة 1979، والذي لعبت

⁽¹⁾ شريف عادل منصف، مرجع سابق، ص 59.

الجزائر فيه دور الوسيط الناجح في تحرير الرهائن، وبرهن على ذلك على وزن الدبلوماسية الجزائرية، وقدرتها على التعامل مع الأزمات. وعلى صعيد التعاون العسكري، فإننا لا نجد أي أثر قبل سنة 1980، فالجزائر كانت الدولة المغاربية الوحيدة التي لم تستفيد من برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية لدول المنطقة على عكس تونس، ليبيا والمغرب.

وقام أول أسطول أمريكي بزيارة الجزائر، ورسا بميناء وهران في سبتمبر 1980، وقبل ذلك شارك الأمريكيون في إنقاذ ضحايا زلزال الأصنام.⁽¹⁾

وفي زيارة الرئيس "الشاذلي" لواشنطن في 17/04/1985، تعتبر الأولى من نوعها، وجاءت هذه الزيارة في سياق مجموعة أحداث أهمها الاتجاه نحو تنويع مصادر التسلح، واتفاق الوحدة بين المغرب وليبيا. أما القضايا التي تناولها الطرفان، فهي كالتالي:

- العلاقات الثنائية، خاصة التسلح، والجوانب الاقتصادية والتكنولوجية.
- المغرب العربي، ومشكلة الصحراء الغربية.
- الصراع العربي الإسرائيلي.
- الحرب العراقية الإيرانية.
- الأوضاع في لبنان.
- قضايا العالم الثالث.

ونتمّ التركيز على المحورين الأولين، ما يعكس الآفاق الكبيرة للدبلوماسية الجزائرية.

وعن الأحداث التي مسّت البلاد في 05 أكتوبر 1988، بانفجار الشارع الجزائري مطالباً بالتغيير، وما تبع ذلك من إلغاء نتائج الدور الثاني من المسار الانتخابي في 1992، ودخول الجزائر في أزمة.

نستنتج مما سبق، وبالبحث في جذور العلاقات الثنائية بين البلدين، والتي تقود لظهور الولايات المتحدة كدولة مستقلة في 1776، والذي كان من المفروض أن لعلاقات بين البلدين، لكن يبدو أن

(1) حشود نور الدين، مرجع سابق، ص 28.

التوتر، وعدم الاستقرار طغى على هذه العلاقات، من خلال مرورها بأزمات عديدة، إلّا أنّ التقارب يعود من جديد خاصة في المجال الاقتصادي.

المبحث الثاني: العلاقات الجزائرية الأمريكية (1993 - 2008)

مستّ العلاقات الجزائرية الأمريكية عدّة مجالات، حيث تعتبر بمثابة متغيرات تحكم طبيعة العلاقة بين البلدين، وتعبّر عن مصالح مشتركة يحاول الطرفان توطيدهما، وتعزيزيهما، وقد شهدت هذه العلاقات تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، في المقابل وجدت عدّة مجالات اختلف فيها الطرفان، وفي هذا المبحث نقوم بدراسة هذه المجالات، وكيف سعى كل طرف لتحقيق أهدافه من ورائها.

المطلب الأول : المجال السياسي

سنعالج في هذا المطلب الأبعاد السياسية الثنائية بين البلدين في مراحل متعدّدة.

أولاً: مرحلة الاضطراب والغموض 1992-1995

في مطلع 1992، وبإلغاء الدور الثاني من الانتخابات التشريعية في الجزائر، وجدت الولايات المتحدة نفسها في مأزق حرج على حد تعبير "وليام كونت" - فالجبهة الإسلامية للإنقاذ، وهي الطرف المقصي والمتضرر من هذا الإيقاف - تعتبر من أكبر المنقذين للإدارة الأمريكية، خاصة بعد غزو العراق من خلال التحالف الدولي، ما ولد شعور عدائي اتجاه الولايات المتحدة.⁽¹⁾

أبدت الجزائر على إثر الاضطراب التي كانت تعيشها انكفاء على الداخل، وتقلص دورها الإقليمي والدولي بشكل كبير، وبدأت الظروف الأمنية داخل الجزائر ما أدخل البلاد في موجة رهيبية من العنف.

بالنسبة للولايات المتحدة كان موقفهم العدائي من الإسلام السياسي، بحيث كان الجمهوريون في الحكم قد اعتبروا أنّ ظاهرة الإسلام خطر على مصالحهم، وأهدافهم مستقبلاً، كونهم يولون أهمية للهاجس الأمني في سياستهم الخارجية.

(1) حشود نورد الدين، "مرجع سابق، ص 32.

إلا أنهم لم يريدوا إظهار العداء للمسلمين، وهو ما تجسده مقولة الولايات المتحدة باسم الخارجية الأمريكية آنذاك "إدوارد جيرجيان": «إنّ الولايات المتحدة ليس لها ما تظمره للإسلام كأحد أعظم المعتقدات العالمية، وترتب من الذين يستعملون الدين لتغطية أهدافهم الإرهابية ... إنّ معركتنا الحقيقة هي ضد الإرهاب والعنف وعدم التسامح».⁽¹⁾

وبمجيء الديمقراطيين للحكم بقيادة الرئيس "بيل كلنتون"، حاولت الإدارة الأمريكية الاستفادة من كافة الظروف المحتملة، بما في ذلك إمكانية وصول الإسلاميين للسلطة في الجزائر، لتفادي تكرار تجربة الحليف الضائع، التي حصلت مع إيران، حيث نجحت الثورة الإسلامية، لذلك تجنبت الإدارة الأمريكية معاداة أي طرف من أطراف الصراع في الجزائر. فقد أبدت مساندتها للنظام الجزائري في مواجهته مع عناصر الجبهة الإسلامية للإنقاذ، في حين كانت تأوي على أراضيها إحدى قيادي الحزب المحظور "أنور هدام" الصادر في حقه حكم الإعدام بالجزائر. وفي سنة 1994، تنبأ السفير الأمريكي ومجلة "النيويورك تايمز" سقوط النظام الجزائري خلال ستة أشهر بالنظر إلى ما وصلت إليه الأمور.

في سنة 1995، تمّ إصدار وثيقة روما، برعاية المنظمة الكاثوليكية "سانت إيجديو" في اجتماع من 8 إلى 13 جانفي، أين دعمت واشنطن هذه المبادرة، التي انتقدت الحل العسكري، وحملت المؤسسة العسكرية مسؤولية ما يجري في الجزائر، حيث صرّح "ديفيد جونسون" الناطق بلسان وزارة الخارجية الأمريكية بأنّ نتائج مبادرة "سانت إيجديو" محاولة جادة لإيجاد حل سلمي للارزمة الجزائرية، وردت الجزائر باعتبار هذه المبادرة ونتائجها تدخلاً أجنبياً في شؤونها الداخلية، ورفضت بشكل قاطع وصريح.

ثانياً: مرحلة التطبيع الجزئي: 1995-1998

بمجيء الرئيس "اليامين زروال" أعادت واشنطن العلاقات مع المسؤولين الجزائريين. إلا أنّ هذه الاتصالات فشلت لأنّ الرئيس الجزائري لم يحقق الإصلاحات المنشودة في نظر الأمريكيين. في هذه الفترة كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد بأنّ ما يحدث بالجزائر مواجهة بين سلطة قائمة ومعارضة مصلحة، لكن سنة 1996 بدأت الولايات المتحدة تعدل سياستها اتجاه الجزائر، ويعود ذلك إلى ما يلي:

(1) حشود نور الدين، "مرجع سابق، ص 33.

- فشل أرضية روما بالنظر لضعف المعارضة، وعدم تقبلها داخليًا.
- بداية استهداف المدنيين من طرف الجماعات المسلحة.
- الهجوم الإرهابي على برج التجارة العالمي منتصف التسعينات.

وابتداء من سنة 1996 اعتبرت واشنطن الجزائر بمثابة دولة محورية، واستقرارها مهم جدًا للمنطقة، لذلك يجب مساعدتها ودعمها، هذا ما عبّر عنه الرئيس "بيل كلينتون" في تقريره السنوي المقدم للكونغرس، جاء فيه: «نحن نهتم باستقرار وازدهار منطقة شمال إفريقيا».⁽¹⁾

وفي سنة 1997، قام مساعد كاتب الدولة المكلف بالشرق الأوسط "مارتن أندريك"، بزيارة للجزائر، وصرّح أنّ بلاده تدعم جهود الإصلاح التي يقوم بها الرئيس زروال، كما أكدت الإدارة الأمريكية أنّ النظام الجزائري بريء من التهم الموجهة إليه حول ضلوعه في المجازر.

ثالثا: مرحلة التنسيق: 1999-2004:

بانتخاب الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" في أبريل 1999، عموما هو رجل متفتح ويحرص على إقامة علاقات مع الغرب، ما جعل الإدارة الأمريكية تعتبر عن ارتياحها لمجيئه للرئاسة.

ففي 25 جويلية 1999 وعلى هامش جنازة الملك "الحسن الثاني"، في الرباط، حصل لقاء وجيز بين الرئيس "بوتفليقة" والرئيس "كلينتون"، حيث حفظ هذا الأخير انطباعا إيجابيا عن الرئيس الجزائري.

وأثناء زيارة "مارتن أندريك" كاتب الدولة المكلف بالشرق الأوسط، الجزائر عام 1999 شدّد على ضرورة العمل على إتمام وحدة المغرب العربي، وتعزيز التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية، ودول المنطقة، والجزائر تحديداً. وقد بدأ التنسيق في المجال السياسي بين البلدين يتكاثف، خصوصاً بعد توقيع اتفاقية السلام بين إريتريا وإثيوبيا في الجزائر، بمساهمة أمريكية في ديسمبر 2000.

وطلبت كاتبة الدولة "مادلين أولبرت" من الجزائر لعب دور تسوية النزاع القائم في الشرق الأوسط بين فلسطين وإسرائيل.

(1) حشود نور الدين، "مرجع سابق، ص 35..

وبفوز الجمهوريين، تحت قيادة الرئيس "جورج والكير بوش"، فضلت الإدارة الجمهورية الاستمرار في نفس السياسة التي انتهجتها الإدارة الديمقراطية تحت إشراف "بيل كلينتون"، وهي الدعوة لتحرير الاقتصاد، والتعددية السياسية، ودعم المؤسسات النيابية، وحكم القانون، واحترام حقوق الإنسان، والالتزام بعدم إبداء أي مبادرة في ما يخص الوضع الجزائري، وذلك لسببين:

أ- ضمان أن تكون الولايات المتحدة أقل المتضررين مما يجري في الجزائر.

ب- استفادة الولايات المتحدة من عملية التحول الليبرالي، الذي تشهده الجزائر منذ التسعينيات.

قام الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"، بزيارة واشنطن في 2001/07/12، حيث أجرى محادثات مع عضو مجلس الشيوخ السيد "كنيدي"، والسيد "ديفيد ليسار"، رئيس الشركة الأمريكية للدراسات الهندسية هالبرتون، السيد "كولز بارل"، المستشار الأمريكي بالشؤون الخارجية، واجتمع مع الرئيس "جورج ولكر بوش"، ويعلق أحد مسؤولي البيت الأبيض عن هذا اللقاء بقوله: «إنّ اللقاء كان روتينياً، وظهر الرئيس الأمريكي، وكأنّه غير مهتم بالأمر، إلّا أنّ الرئيس الجزائري عرف كيف يغيّر مسار اللقاء تماماً عندما قال: أنّ الجزائر ، التي اكرت بنار الإرهاب لعشرية تحسّ ما أحاط ببلدكم، وليس لها إلّا أن تكون متضامنة مع الولايات المتحدة»⁽¹⁾.

في 2003/12/03، قام "كولن باول"، وزير الخارجية الأسبق، بزيارة الجزائر، في إطار جولة مغاربية، تناول مع السلطات الجزائرية عدد من القضايا تهتم البلدين، وقد أبدى الرئيسان رغبتهما في الذهاب بعيداً في مجال التنسيق بين البلدين في كلّ المجالات وبدون استثناء، وهو ما يجسّده رغبة الرئيس الأمريكي في العمل مع الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"، في عهده الثانية، وأبدى الرئيس الجزائري رغبته من خلال رسالة التهنئة التي بعث بها إليه بعد انتخابه أواخر 2004.

(1) حشود نور الدين، "مرجع سابق، ص 38.

المطلب الثاني: المجال الأمني العسكري

سنعالج هذا المطلب من خلال فرعين، يتعلق الأول بالتعاون الأمني بين البلدين في إطار مكافحة الإرهاب

أولاً: التعاون الأمني بين البلدين في إطار مكافحة الإرهاب

1- موقف المشرع الجزائري والأمريكي من الإرهاب:

1-1 المشرع الجزائري:

أورد المرسوم التشريعي، الصادر في 30 سبتمبر 1977، تعريفاً للأعمال الإرهابية، وسوى بينها، وبين أعمال التخريب، معتبراً الأعمال الإرهابية أنها: «كل مخالفة تستهدف أمن الدولة، والسلامة الترابية، واستقرار، وسيرها العادي،...»⁽¹⁾.

اعتمد المشرع الجزائري في تحديد التعريف على وسيلتين:

الأولى: اعتبار الإرهاب ظرف مشدد عام لأي جريمة.

الثانية: استحداث مجموعة من الجرائم الإرهاب، والتخريب.

2-1 المشرع الأمريكي

الكونغرس الأمريكي لم يحاول حتى الآن تعريف الإرهاب الوطني بسبب الضغوط التي تمارسها جماعات عرقية أو دينية ذات نفوذ قوي، وهو ما يتفق مع الموقف الأمريكي المعارض لوضع تعريف الإرهاب الدولي خلال مداولات اللجنة الخاصة بالإرهاب في الأمم المتحدة، وعليه فلا تعتبر أعمال العنف الداخلية في أمريكا إرهاباً تحتفظ بأوصافها في القانون الجنائي الأمريكي، ولا تصبح إرهاباً، إلا إذا ارتكبت عبر الدول أو تم الإعلان عليها أو نسبها للتنظيم من التنظيمات المصنفة في

⁽¹⁾ مريم براهيم، التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب، وتأثيره على المنطقة المغاربية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، والعلاقات الدولية، غير منشورة، (جامعة محمد خيضر، بسكرة، 20011-2012)، ص 59.

قائمة الجماعات الإرهابية، فالسلوك الإرهابي هو تعبير سياسي، وعليه فإن الرد الأمريكي عليه سيكون وفقا للوزن السياسي للجهة الإرهابية المعنية.⁽¹⁾

لقد ساهمت التحويلات الإستراتيجية لمرحلة ما بعد 11 سبتمبر في ترقية التعامل الأمريكي - الجزائري في المجال الأمني، خاصة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، حيث تعتبر الجزائر دولة رائدة في هذا الميدان خاصة وأنها عانت من هذه الظاهرة، ولا تزال تعاني منها.

يعتبر التنسيق الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر في مجال مكافحة الإرهاب ديناميكياً، ومتعدد الأبعاد، ويتجلى في:

موافقة الجزائر على المشاركة في الحرب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب، لأنها كانت على قناعة بأنه لا يمكن إلحاق الهزيمة بهذا الخطر المبهم، والغامض إلا عبر مشاركة جماعية عابرة للقوميات بتفويض دولي واضح (القرار 1373).⁽²⁾

- تبادل المعلومات والاستخبارات، فقد أسست الجزائر معرفة عميقة بالشبكات الإسلامية الإرهابية في جميع أنحاء العالم، وذلك كجزء من إستراتيجية وطنية لعزله عن خطوط الدعم الخارجي.

- التعاون العسكري في مجال التدريب في مختلف المدارس العسكرية، والمعاهد، والجامعات الأمريكية.

- استفادة الجزائر من المساعدات العسكرية الأمريكية، التي ارتفعت قيمتها من 121.000 دولار أمريكي في عام 2001 إلى 800.000 دولار أمريكي عام 2008.

وتندرج الجزائر في إطار التعاون الأمني العسكري من خلال مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء

.T.S.C.T.I Trans Sahara Counter Terrorism Initiative

وتعدّ هذه المبادرة، التي أنشأت سنة 2005، امتداداً لمبادرة "بان الساحل"، مع توسيع نطاق المشاركة لتشمل بالإضافة إلى دول الأربعة (مالي، النيجر، تشاد وموريتانيا) كل من الجزائر، السنغال، واعتماد تونس، والمغرب، ونيجيريا كمراقبين.⁽¹⁾

(1) مريم براهيم، "مرجع سابق، ص 59.

(2) عادل منصف، "مرجع سابق، ص 102.

وتهتم هذه المبادرة بالجانب التنموي، وبالمساعدات، فهي أيضا احتفظت بالجانب العسكري ، وجاء إدراج الجزائر فيها كتطبيق أساسي لإستراتيجية تخفيف منابع الإرهاب، التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب.

وتسعى المبادرة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تكوين، وتدريب دول المنطقة المعنية بهذه المبادرة دول شمال إفريقيا، ودول الساحل الإفريقي.
- ترقية التعاون الأمني لمواجهة ما يسمّى بالإرهاب في تلك المنطقة، وكذا مكافحة الهجرة غير الشرعية.
- العمل على منع من يصفون بالإرهاب من اتخاذ منطقة الساحل الإفريقي، والصحراء الكبرى قاعدة لأعمالهم.⁽²⁾
- توحيد جهود المنطقة من أجل التنسيق الجهوي بينهما.
- تأمين الثروة الحيوية لهذه المنطقة (نفط، غاز، معادن، ...).
- مضمون المبادرة:

تتضمن المبادرة برامج تدريب، وتكوين، وكذا إعداد وتفعيل جملة من التمارين والمناورات في الصحراء الإفريقية مع الدول المعنية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية أشهر مبادرة Flintolok، في جوان 2005، وهي العمليات التي شاركت فيها كلّ من الجزائر، موريتانيا، النيجر، ومالي، من أجل اختبار قدرات هذه الدول على مواجهة ظاهرة الإرهاب في صحراء الساحل الإفريقي.

- إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية في إفريقيا:

يوم 6 فيفري 2007، قام الرئيس "جورج بوش" بالإعلان رسميًا، عن قراره بإنشاء قيادة عسكرية موحدة خاصة بإفريقيا، وهي ما يطلق عليها القيادة الإفريقية أو باختصار "AFTICOM"، وهي تشمل كلّ دول القارة ما عدا مصر.⁽¹⁾

⁽¹⁾ أسماء رسولي، مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مذكرة نيل شهادة الماجستير

في العلوم السياسية، فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية، غير منشورة (جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011)، ص 133

⁽²⁾ أسماء رسولي، "مرجع سابق، ص 137.

وتتخذ هذه القاعدة من مدينة "شتوتغارت" الألمانية مقراً لها، بعد فشل محاولات إقامتها في بلد مغربي، أو إحدى دول الساحل الإفريقي، ويقول في هذا الصدد وزير الخارجية الأسبق محمد بجاوي: «إنّ الجزائر ترفض إقامة قاعدة أجنبية على أرضها، لأنّ ذلك يتعارض مع سيادتها واستقلالها».⁽²⁾

من بين الأهداف التي تسعى قيادة أفريكوم لتحقيقها:

- تقوية الروابط التعاون الأمني مع الدول الإفريقية، وإدارة أنشطة الأمن.
- زيادة قدرة الحكومة الإفريقية في الحرب ضد الإرهاب، والرفع من مهاراتها.
- نشر الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية.

مازالت الولايات المتحدة الأمريكية تفضل الأراضي الجزائرية كمناطق إستراتيجية لتأسيس قاعدة أفريكوم، وإدارة عملياتها العسكرية ضد التنظيم المسلح في المنطقة المغاربية، والصحراوية، لهذا فهي لا تزال تعمل على إقناع الجزائر، والدول الإفريقية بأهداف القاعدة، التي لا ترمي حسبها إلى ممارسة أي دور قيادي في القارة الإفريقية بقدر ما ستوجه جهودها لدعم جهود الزعامات الإفريقية.

ثانياً: التعاون الأمني بين البلدين في إطار الحلف الأطلسي

لقد كان ظهور حلف الشمال الأطلسي نتيجة للتعاون المشترك، والجماعي بين الدول الأوروبية بمساعدتها اقتصادياً، وسياسياً، وعسكرياً، من أجل التصدي للمد الشيوعي السوفيتي القادم من الشرق.⁽³⁾

ويتمثل هدفه الرئيسي مقاومة ومحاصرة المد الشيوعي في كل أنحاء المعمورة خاصة أوروبا، وذلك بتنظيم الدفاع العسكري تحت قيادة الولايات المتحدة، التي تولت الدفاع عن أوروبا من خلال الحلف.

وكانت فكرة توسيع الحلف نحو جنوب المتوسط، وتحديدًا شمال إفريقيا قديمة تعود إلى الخمسينات، عندما أرادت فرنسا أن تجعل المنطقة وخاصة الجزائر تحت مظلة الحلف، وذلك لإخماد

(1) حشود نور الدين، "مرجع سابق، ص 38.

(2) عادل منصف، مرجع سابق، ص 108.

(3) تبارني وهيب، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي، دراسة حالة الإرهاب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة، (جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تيزي وزو)، 2014، ص 98.

ثورة التحرير. بعد استقلال الجزائر ، وتبنيها للخيار الاشتراكي تراجعت فكرة توسيع الحلف باتجاه شمال إفريقيا، واستمرت إلى غاية انهيار الإتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة، وظهر نقاش حول ضرورة بقاء الحلف، بالنظر على أنّ سبب قيامه هو الخطر الشيوعي، إلّا أنّ الولايات المتحدة، وصاحبة القرار فيه أوجدت أسباب جديدة لبقائه حسب ما صرّح به الأمين العام للحلف في ديسمبر 1994 بأنّ الخطر القادم هو خطر الإسلاميين، والأصوليين، بالإضافة إلى نشاطات التهريب، والمافيا، والإرهاب، وكل ما يهدّد الأمن، والسلم العالميين.⁽¹⁾

وبذلك نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في إقناع حلفائها، ما أدى إلى عودة فكرة توسع الحلف نحو دول جنوب المتوسط، ودخلت في حوار مع هذه الدول منذ فيفري 1995، ما سمي بالحوار الأطلسي المتوسطي، إلّا أنّ الجزائر غابت عنه في البداية.

وبالتالي زيارة الأميرال "جوزيف لوباز" للجزائر في 10 أوت 1998

بمثابة منعطف في العلاقة بين الجزائر، والحلف الأطلسي، وتمّ عودة الجزائر لحضور ندوة الحلف الأطلسي في برشلونة خلال يومي 3 و4 سبتمبر 1998 بمعالجة التحديات البحرية. وقد شكّل ذلك اعترافاً من الحلف الأطلسي بأهمية الدور الجزائري في مواجهة الإرهاب من خلال علاقتها مع الحلف.

أشار الجنرال الجزائري "محمد نجيب عمارة" بأنّ الحوار الأطلسي المتوسطي سيسمح للجزائر بـ: كسب مساعدة الحلف في إطار مرحلة التحوّل الديمقراطي، والاقتصادي الذي تعيشه البلاد، تشجيع التكامل المغربي، إمكانية الدفاع عن المواقف والمبادئ حول النزاعات في المنطقة (نزاع الصحراء الغربية، نزاعات الشرق الأوسط)، تقوية موقف الجزائر في إطار اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.⁽²⁾

ويتجلى التعاون الجزائري الأطلسي في شقين أساسيين، هما:

(1) حشود نور الدين، مرجع سابق، ص 50.

(2) جيلالي حدادي، الامن الجزائري في إطار إستراتيجية النفوذ للقوى الفاعلة بالمتوسط بعد أحداث 11 ديسمبر 2001، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات متوسطة و مغاربية في التعاون، غير منشورة، (جامعة مولود معمري، تيزي وزو)، 2015، ص 174.

1- المواجهة المشتركة للتهديدات الأمنية العابرة للأوطان:

تتجلى هذه التهديدات أساساً في كل من: الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، وانتشار الأسلحة الخفيفة، وأسلحة الدمار الشامل، وأخيراً الإرهاب. وعلى هذا الأساس أعادت الجزائر مقاربتها للأمن، والدفاع الوطنيين لمواجهة هذه التهديدات، وبذلك أخذت تتسق مع حلف الشمال الأطلسي في عدة مجالات تعاونية منها: الاستعلامات، وتبادل المعلومات الأمنية، الاستفادة من الأسلحة المتطورة، والملائمة من أجل تحسين فعالية قواتها العملياتية.

في هذا الإطار قرّرت الولايات المتحدة مد الجزائر بتجهيزات متطورة ضد حرب العصابات، وفي ماي 2000، رست ستة سفن تابعة للحلف الأطلسي بالموانئ الجزائرية بهدف تنظيم تدريبات مع القوى البحرية الجزائرية، ويرد الحلف الاستفادة من الخبرة الجزائرية في مكافحة الإرهاب.

والتعاون مع الحلف الأطلسي يشمل كذلك القضايا ذات الطابع المدني، وفي هذا الإطار فقد صادقت الجزائر على بروتوكول متعلق بحماية المعلومات من خلال استخدام نظام "Prime" لتسيير معطيات التعاون.

2- إصلاح المنظومة الدفاعية والتكوين:

الجيش الجزائري لم يتم تكوينه على مواجهة التهديدات الأمنية "اللاتمائية" العابرة للحدود، وبعد انخراط الجيش الجزائري في حربه ضد الإرهاب وجد نفسه بحاجة إلى تكوين للتأقلم مع هذا المعطى الجديد، وما عقد هذا الواقع هو تحالف التهديد الإرهابي مع التهديدات الأخرى للأمن الجزائري بعد تحالفه مع شبكات مكافحة الإجرام الدولية، وهذا ما صعب الأمر أمام الجيش الوطني الشعبي في مواجهة هذه التحديات، وبذلك برزت مسألة احترافيته بإصلاح المنظومة الدفاعية الوطنية عن طريق التكوين الجيد لأفرادها، وتزويدهم بالعتاد العسكري الملائم رهاناً أساسياً لمواجهة هذه التحديات⁽¹⁾، لكسب الرّهان وجد الجيش الوطني الشعبي في الحلف الأطلسي الشريك المناسب، وهذا ما تجلّى في انخراط الجزائر في برنامج التعاون مع الحلف، الذي خصّص جزء كبير منها للتكوين.

(1) جلالى حدادي، "مرجع سابق، ص 177.

المطلب الثالث: المجال الاقتصادي والتجاري

على عكس العلاقات السياسية، والأمنية التي بدأت في التسعينيات بين البلدين، فإنّ العلاقات الاقتصادية تعود إلى ما بعد الاستقلال 1962، خاصة في المجال الطاقوي، وسنتم معالجة هذا المطلب من خلال فرعين يتعلقان بالإطار الثنائي للعلاقات الاقتصادية بين البلدين، وكذا الإطار الجماعي.

أولاً: الإطار الثنائي:

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز علاقتها الثنائية مع الجزائر في المجال الاقتصادي، حيث عملت على تنويع، وإبرام الاتفاقيات معها، كتوقيع معاهدة التجارة والاستثمار⁽¹⁾ Agreement Trade and investissement Frame Work، في جويلية 2001، تهدف إلى تطوير قطاعات استثمارية أخرى خارج المحروقات.

وعن الأسباب التي تدفع الجزائر للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في المجال الاقتصادي يمكن إجمالها في ما يلي:

- كون الولايات المتحدة تمثل القوة الاقتصادية الأولى عالمياً، والمنتج الأول للسلع والخدمات في العالم.
- تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية أكبر نصيب من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي تشكل 18% من إجمالي الحصص.
- المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية تكون عالية ومتقاربة مع مقدار تلك الممنوحة طرف الهيئتين العالميتين.
- وبالحديث عن الاقتصاد الأمريكي يمكن القول بأنّه الأول عالمي.⁽²⁾ وعن الأسباب التي تدفع الولايات المتحدة إلى التقارب مع الجزائر تتلخص:

- ضمان تدفق البترول والغاز الطبيعي للولايات المتحدة، وحلفائها.

(1) مصطفى ونوغي، مصادر التهديدات الخارجية للأمن القومي الجزائري على ضوء المتغيرات الإقليمية، والدولية الراهنة، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية، والعلاقات الدولية، غير منشورة، (جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2010/2009)، ص 79

(2) فايزة بن شيخ، زبيدة خنوس، مرجع سابق، ص 53.

- تعتبر السوق الجزائرية سوق واحدة تضم 30 مليون مستهلك، وتمثل الجزائر أرضية خصبة لجلب الاستثمار.

يرى الباحث الجزائري الدكتور "سالم برقوق" أنّ التعاون الطاقوي مع الولايات المتحدة الأمريكية عزز بمجيء الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" للحكم سنة 1999⁽¹⁾، واعتبر الباحث أنّ الأمن الطاقوي الأمريكي يستند إلى "مبدأ كارتر" حول جعل الطاقة كإحدى أهم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إفريقيا قبل أن يرتبط بالأمن الأمريكي الشامل.

وتولت العقود التي وقعتها شركات النفط الأمريكية مع الحكومة الجزائرية للاستفادة من حقول النفط والغاز المنتشرة بكثرة في الصحراء الجزائرية من الجدير بالأمر أنّ الجزائر تأتي في المرتبة الثانية عالمياً بعد السعودية بحجم تبادلها التجاري مع الولايات المتحدة، وعلى المستوى العربي، حيث بلغت قيمة التبادلات التجارية بين البلدين مستوى استثنائي عام 2000 حوالي 5,9 مليار دولار.

خلال ماي 2000 أقيم منتدى من طرف المجلس الإفريقي "الاستثمار في الجزائر" بتعريف المستثمر الأمريكي بالسوق الجزائرية بحضور وزير الطاقة والمناجم "شكيب خليل" تم تناول موضع المؤتمر الأفرو أمريكي حول الطاقة النفطية .⁽²⁾

وخلال 2002، تم إدراج الجزائر ضمن برنامج (GSM 102) من طرف قسم الفلاحة الأمريكي، ورصد له مبلغ 50 مليون دولار لتدعيم شراء المنتجات الفلاحية الأمريكية.

ولقد وقعت سونطراك في نوفمبر 2005، على اتفاقية حول إنشاء شركة مختلطة مع الشركة الأمريكية اليابانية "أمريكا إيغل تراسبور ميتوري" لاقتناء ثلاثة بواخر لنقل النفط، حيث تتكفل هذه الشركة بالعمل لحساب سونطراك بهدف نقل صادراتها، وحسب معطيات إدارة المعلومات الأمريكية لسنة 2005، فإنّ الاستثمارات المباشرة للولايات المتحدة في الجزائر بلغت 4,1 مليار دولار في قطاع النفط.⁽³⁾

(1) حشود نور الدين مرجع سابق، ص 62.

(2) حشود نو الدين، مرجع سابق، ص 62.

(3) علي مكيد، عماد معوشي، "الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وآفاق التحول نحو اقتصاد السوق"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز الدراسات الوحدة، العدد 423، ماي 2014، ص 114.

ومن أهم نتائج التبادل الثنائي بين الطرفين نسجل:

- إنشاء غرفة التجارة الأمريكية في الجزائر سنة 2002، والتي تضم 40 عضو، وهي تسهر على تعميق المبادلات التجارية الثنائية بين البلدين، ومراقبة تسييرها.
- تأسيس مجلس الأعمال الجزائري الأمريكي (US-ABC) رسميًا في 2002/09/16، وقد شارك في تنظيم المؤتمر ثنائي الوزاري حول الغاز الطبيعي السائل بواشنطن، ونضم منتدى ناجح حول البنى التحتية الإنشاء والاستثمار بواشنطن خلال 2003.⁽¹⁾

ثانيا: الإطار الجماعي:

1- الشراكة الأمريكية المغربية: (مبادرة ايزنستات):

تعدّ مبادرة ايزنستات أحد اطر الشراكة الاقتصادية العامة التي برزت في سياق إعادة انتشار الإستراتيجية الأمريكية في النظام المغربي 1990، بعد الحرب الباردة.

وقد شكّلت هذه المبادرة، التي أعلن عنها رسميًا نائب كاتب الدولة الأمريكي المكلف بالشؤون الاقتصادية، والزراعية "ستيوارت ايزنستات"⁽²⁾، يوم 16 جوان 1998 بتونس، تهدف إلى تحقيق الأمن، الرفاهية الاقتصادية، والمستقبل الديمقراطي للمنطقة من خلال تكثيف التبادل الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المغرب العربي، وفتح الأسواق، وتشجيع الاستثمار. ضمت هذه المبادرة في المرحلة الأولى تونس، الجزائر، والمغرب. تهدف الولايات المتحدة من خلال هذه المبادرة إلى كسر الاحتكار الأوربي للمنطقة، وحسب ايزنستات، يجب تدعيم المبادلات التجارية بين البلدان المغربية أولًا لتحقيق سوق متجانسة، وإزالة الحواجز الجمركية، وقد أبدت الجزائر استعدادها للدخول في المبادرة على لسان وزير الخارجية "أحمد عطايف" ماي 1999.

(1) حشود نور الدين، "مرجع سابق، ص 62.

(2) فاضل يحيوي، الإستراتيجية الفرنسية والأمريكية اتجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة بين التنافس والتوافق - مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، غير منشورة، (جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2010/1990)، ص 48.

في أكتوبر 1990 زار الجزائر "رونالد نيومان"، مساعد كاتب الدولة الأمريكي للشرق الأوسط، وشمال إفريقيا لتجديد مبادرة ايزنستات، وتفعيلها، كما أكد أنها اقتصادية محضة. (1)

وعبرت هذه المبادرة عن الرغبة الأمريكية الحقيقة في التواجد اقتصاديًا بقوة في المغرب العربي، تحديدًا الجزائر. ولهذا فإنّ الجزائر يمكنها أن تستفيد من التنافس الاقتصادي غير المعلن بين الولايات المتحدة، وفرنسا تحديدًا، بشرط أن تجيد التفاوض مع الطرفين.

1- انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ضرورة حتمية فرضتها التحولات الاقتصادية العالمية. كما لا بدّ لها من إتباع شروط الانضمام، وتقديم تنازلات كغيرها من الدول الراغبة في الانضمام، منها:

تقديم تنازلات للتعريفات الجمركية. (2)

- تقديم التزامات خاصة بالخدمات.

- الالتزامات باتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

وفيما يخصّ جهود الجزائر إلى الانضمام للمنظمة، فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية أبدت في أكثر من مناسبة استعدادها لتقديم المساعدة للجزائر في هذا الإطار، وتتمثل في تقديم الخبرة الفنية، والتقنية، بالإضافة إلى المساعدة في المجال المصرفي، والبنكي لإيجاد قطاع مالي متطور يتماشى مع متطلبات الفترة الحالية، وهو ما نلمسه في تصريح "كولن باول"، وزير الخارجية الأمريكية السابق بقوله: «نحن نؤيد انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية، عن طريق تقديم المساعدة الفنية في مجال الأنظمة الضريبية، والقضاء، والميزانية، والقانون التجاري».

• مشروع الشراكة للشرق الأوسط:

تمّ الإعلان عن هذه المبادرة في ديسمبر 2002، كبديل لمبادرة ايزنستات، وذلك استجابة للانتشار الاستراتيجي الأمريكي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وتشمل حوالي 14 دولة عربية

(1) حشود نور الدين، مرجع سابق، ص 63.

(2) حشود نور الدين، مرجع سابق، ص 38.

موزعة على ثلاثة مكاتب جهوية، مكتب تونس بالنسبة لدول المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس)، إلى جانب لبنان، مصر (الشرق الأوسط)، أبو ظبي في منطقة الخليج العربي.⁽¹⁾

وترتكز على أربعة محاور: محور اقتصادي، سياسي، تربوي، وضعية المرأة. وفي إطار هذه المبادرة وفد من مؤتمر المجالس التشريعية للولايات المتحدة الأمريكية بزيارة إلى الجزائر في 2006، وذلك بهدف المشاريع التي تدرج ضمن برنامج التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية، والجزائر للفترة 2006-

الإنجازات التي تم تحقيقها في المجال التشريعي، وذلك بغية العمل على تحديث الجهاز التشريعي الجزائري.⁽²⁾

كما استفادت الجزائر، إلى جانب العديد من الدول العربية، في ديسمبر 2005 من دورتين تكوينيتين لفائدة مسيري المؤسسات (التسيير وإستراتيجية الأعمال)، أشرف عليها خبراء أمريكيون من جامعة كاليفورنيا.

المبحث الثالث: العلاقات الأمريكية الجزائرية في فترة بارك أوباما 2008 - 2016

إن تراكم الأزمات على الإدارة الأمريكية دفع الفكر الاستراتيجي الأمريكي، الذي تقوده مراكز البحث، وترعاه المؤسسات التأمينية، التي تبنى شعار "التغيير" عبر مرشحها المفضل في هذه المرحلة "بارك أوباما" باعتباره ضرورة لإنقاذ أمريكا من مشاكلها، فإستراتيجية أمريكا هدفها إيجاد حلول للتحديات التي تواجه أمريكا، تهدف الإستراتيجية إلى تدعيم القدرة الأمريكية على لعب دور قيادي في جانب النظام العالمي لتحقيق مصالحها، انطلاقاً من ثلاثة مرتكزات أساسية، وهي السياسية، العسكرية، والاقتصادية، والبحث عن شركات جديدة على اعتبار أن أمريكا لا تستطيع الحفاظ على الاستقرار المستديم في النظام الدولي بمفردها.

لذلك قامت بتوطيد العلاقات بينها، وبين الجزائر خاصة في فترة أوباما، وهذا ما جعلنا نخصّص هذا المبحث لدراسة علاقاتهما في كلّ المجالات. ارتأينا على تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

(1) عادل منصف، مرجع سابق، ص 114.

(2) عادل منصف، "مرجع سابق، ص 117.

المطلب الأول مخصّص لدراسة العلاقات الجزائرية الأمريكية في المجالين السياسي والعسكري.

المطلب الثاني خُصّص لدراسة العلاقات الجزائرية الأمريكية في المجالات التالية: الاقتصادية والاجتماعية

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية الأمريكية في المجالين الأمني والسياسي
توثقت العلاقات الجزائرية الأمريكية منذ نشأتها بفعل العديد من العوامل التي بدورها ساهمت بشكل إيجابي فعال في تثمين العلاقات الثنائية بين البلدين، التي تمثلت فيما يلي:

أولاً: المجال الأمني والعسكري:

إنّ تحليل التّوجّهات الإستراتيجية لأوباما تستند إلى المقاربات الأكاديمية الرافضة لسيطرة المحافظين الجدد على رأسها مشروع إصلاح الأمن القومي الذي صدر التقرير الأول عنه في جويلية 2008، بمثابة مراجعة محورية لإستراتيجية، وهيكله الأمن القومي الأمريكي إضافة إلى الوثائق الإستراتيجية القومية والتقارير الرسمية الأمريكية الصادرة في عهد أوباما أهمها وثيقة إستراتيجية الاستخبارات القومية في 2009، وثيقة المرجعية الدفاعية في فيفري 2010، ووثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في ماي 2010، التي تشكّل الإطار النظري للتفكير الإستراتيجي الأمريكي في عهد أوباما.

ترتكز رؤية التفكير في إستراتيجية أوباما على مشروع إصلاح الأمن القومي، الذي طرح مفهوم "القوة الذّكية"، التي تعني توفيق بين القوتين الناعمة، والصلبة، وتحويلها إلى قوّة ذكية لمواجهة التّحديات الراهنة، واغتنام الفرصة السانحة للانخراط في حوار داخلي شامل حول أفضل السبل لكسب دعم حلفائها خدمة لمصالحها ، وضمان أمنها القومي⁽¹⁾.

يرى أوباما تغير من منطق الحاجة إلى المعرفة إلى منطق الحاجة إلى مشاركة الآخرين في المعرفة، أي الاعتراف بعدم القدرة على مواجهة التحديات بشكل منفرد.

(1) فريد بن بولعيد .مرجع سابق، ص 68.

اعتمادًا على "سياسة الانخراط الشامل"، والتي تتضمن التعامل مع الدول حول العالم على أساس المصالح المشتركة، والاحترام المتبادل.⁽¹⁾

حيث شهد التعاون الأمني، والاستخباراتي بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر تطورًا كبيرًا في عهد الرئيس "باراك أوباما"، خاصة فيما يتعلق بالحرب الدولية الإقليمية، الدور الريادي والمحوري الذي تقوم به الجزائر لمحاربة هذه الظاهرة.

من هذا المنطلق فقد عملت الإدارة الأمريكية على تعزيز العلاقات الأمنية والعسكرية مع الجزائر، حيث شاركت في الندوة، التي احتضنتها حول الإرهاب في سبتمبر 2010، والتي تبعتها محادثات متعدّدة الأطراف، جمعت مسؤولين من البيت الأبيض، وكانت الدولة للخارجية والبنّتاغون بممثلي البلدان الأربعة (الجزائر، موريتانيا، النيجر، مالي). في المقابل شاركت الجزائر في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بنيويورك، التي تعدّ أحد أعضائه المؤسسين، كما تتولى قيادته إلى جانب كندا.⁽²⁾

إلى جانب ما سبق، فقد أوصى البنّتاغون وفقا لتقرير له سنة 2011 على دعم أجهزة الأمن والجيش في الجزائر بمعلومات دقيقة، وصور جوية لمعقل الجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي، وتكوين تقنيين في مراقبة المواقع الإلكترونية، والتجسس الإلكتروني، وأجهزة تصوير حديثة تتمتع بزيادة كفاءة للاستطلاع، والمراقبة الجوية للصحراء، وذلك من أجل التصدي بكفاءة أكبر للتهديد الذي يمثله الفرع المغاربي للقاعدة.

إلى جانب التنسيق الأمريكي الجزائري في مجال مكافحة الإرهاب، فقد حصل توافق بين البلدين فيما يتعلق بعزل الإرهابيين، وحرمانهم من مصادر التمويل، وإدانة جميع عمليات الاختطاف التي تتبناها ما يسمى "بالقاعدة في المغرب الإسلامي".⁽³⁾

إنّ مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) سيدرب ضباط جزائريين من المديرية العامة للأمن، أعلنت الولايات المتحدة، وموظفين من فريق الاستعلام المالي التابع لوزارة المالية، ومكافحة التهريب،

(1) المرجع نفسه، ص 69.

(2) شريف عادل منصف، مرجع سابق، ص ص 109-110.

(3) المرجع نفسه، ص 110.

وتبويض الأموال عن عرقلة مصادر تمويل تنظيم "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، الذي يستثمر أموالاً طائلة في نشاطات مختلفة لم يكشف أمرها⁽¹⁾، بحيث تضطلع وفريق الاستعلام المالي في مجالات عديدة حالياً في (FBI) عبر مكتبه في الجزائر بمهمة التنسيق مع الأمن الجزائري أن مهام هذه الخلية تتضمن أيضاً محاربة في الجزائر من بينها التعاون في مكافحة الإرهاب، ونشر السفارة الأمريكية في سياق الجريمة المنظمة، وتبويض الأموال، ورصد تحركات الفرع المغربي للقاعدة، تأتي الدورة التدريبية الجيدة، وسلسلة من الدورات شملت تأهيل 322 عنصراً في الأمن من الدرك والجمارك، وجهاز حماية الشخصيات، وتفكيك القنابل، والتحقيق في التفجيرات، وإدارة الأزمات الأمنية، وحماية المعلومات، وإدارة التفاوض مع الإرهابيين، والمجرمين في حالة اختطاف الرهائن، وكان آخرها تدريب على التحقيق في القضايا الكبرى. انتهى يوم 24 أكتوبر 2012 لفائدة 24 ضباط من الدرك⁽²⁾.

لم تقتصر الولايات المتحدة الأمريكية على توطيد العلاقات الأمنية، والعسكرية مع الجزائر من الجانب السياسي، والدبلوماسي فقط بل تعداها إلى الجانب العملي والتقني، حيث استفادت الجزائر من برامج تكوين في مجال تكوين العبوات الناسفة، ومجموعة من التمارين العسكرية، وتبادل مشترك للمعلومات الاستخباراتية خاصة المعلومات التي تقدمها الجزائر سمحت بتجنيب المصالح الغربية من اعتداءات إرهابية⁽³⁾.

يعبر "وليام غوردون" أن هذه الدورات تؤكد التزام أمريكا في الجزائر، واعتبر مستشار السفارة الأمريكية التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، والتنسيق الأمني، مشيراً إلى أن وضع كبار خبراء برنامج مكافحة الإرهاب في مساعدتها على دعم الجزائر لتدريب الكوادر الأمنية دليل على رغبة الولايات المتحدة الأمريكية تحت بطرف الجزائر على الصعيدين التقني والفني، ومكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة منذ 2001، ويأتي هذا التعاون تنويعاً للزيارات المتبادلة بين مسؤولين لكلا البلدين⁽⁴⁾.

(1) عبد الرحمن باريج، برنامج جزائري أمريكي، الوجدية .

(2) عبد الرحمن باريج، مرجع سابق.

(3) شريف عادل منصف، مرجع سابق، ص 110.

(4) عبد الرحمن باريج، مرجع سابق.

كما كشف السفير الأمريكي "هنري" يوم السبت 22 فيفري 2014، خلال حفل تسليم شهادات تكوينية لضباط جزائريين بالجزائر، عن رغبة الولايات المتحدة الأمريكية على مواصلة رفع حجم التعاون بين البلدين، مشيرًا إلى أنّ البلدين يسعيان إلى تطبيق الاتفاقية المبرمة بينهما بما يخدم المصالح كلا منهما دون تدخل، أو المساس بالشؤون الداخلية الخاصة إلاً في حالات الاستشارة في طلب المساعدة.

خلال هذه المناسبة تمّ تسليم شهادات لـ 30 ضباط من مختلف أسلاك الأمن (الحماية المدنية، الشرطة والدرك)، بعد استفادتهم من تربص تكويني بهدف تعزيز التنسيق بين الهيئات الثلاثة في مجال تسيير الأزمات، والكوارث، كانت قد بادرت المديرية العامة للأمن بالجزائر بالتنسيق مع السفارة الأمريكية على تنظيم هذا التّربص التكويني من 16 إلى 29 فيفري 2014.

أشاد المسؤول الأمريكي بتنظيم هذا التّربص التكويني الذي، الذي يعتبر فرصة لتبادل التجارب بين خبراء البلدين، وأنّ هذا النوع من التّعاون يشكّل قاعدة أساسية للعلاقات المتميّزة القائمة بين الشعبين، وكما سمح بتوسيع العلاقات الثنائية. كما اعتبر المدير العام لأفراد الأمن المدني أو ما يسمى بالحماية المدنية في الجزائر، اللّواء "لهيبيري" أنّ هذه المبادرة تعاون بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية تهدف إلى تحضير المتدخلين في حالات الخطر.⁽¹⁾

إنّ أهمية الحوار العسكري القائم بين الجزائر وواشنطن، الذي انعقدت دورته السابعة في شهر جويلية 2015 بواشنطن، هي تأكيد إدارة البلدين في تعميق تعاونهما العسكري والأمني بالنظر إلى الوضع السائد في المنطقة، تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على التجربة الجزائرية في هذا المجال الإستراتيجي، إذ تعتبر الجزائر بمثابة "شريك أساسي لا يمكن الاستغناء عنه" في مكافحة الإرهاب في العالم، ثمنت كاتب الدولة نظرة الجزائر الشاملة لمكافحة هذه الآفة، وكذا الجهود الدولة من قبل السلطات الجزائرية منذ أزيد من عشرين سنة.⁽²⁾

• الجزائر وقاعدة أفريكوم:

(1) عبد الرحمن محمدين "تزايد حجم التعاون الجزائري الأمريكي تكوين ضباط جزائريين بمساهمة أمريكية"، جريدة الخبر، العدد 6991، السبت 22 فيفري 2014، ص 06.

(2) تبناني وهيبة، مرجع سابق، ص 166.

من بين المشاريع الأمريكية في منطقة الساحل، باعتبارها منطقة تعاني من المخاطر، هناك مشروع "القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا AFRICOM"، الذي أعلنه الرئيس "جورج بوش" في فيفري 2007 الذي يدعم التعاون الثنائي الإقليمي.⁽¹⁾

في حين أنّ الولايات المتحدة الأمريكية في عهد أوباما مازالت تفضل الأرض الجزائرية كمنطقة لتأسيس قاعدة أفريكوم، إدارة عملياتها العسكرية ضد التنظيم المسلّح في المنطقة المغاربية والصحراوية، لذا تعمل على إقناع الجزائر والدول الإفريقية بأهداف القاعدة، التي ترمي حسبها إلى ممارسة أي دور قيادي في القارة الإفريقية بقدر ما ستوجّه جهودها لدعم جهود الزعامات الإفريقية.⁽²⁾

• الجزائر والحوار الأطلسي المتوسطي:

في إطار تقوية تعزيز العلاقات الجزائرية - الأطلسية شهدت العاصمة الجزائرية العديد من الزيارات لقيادات عسكرية من الحلف الأطلسين حيث جاءت زيارة اللجنة العسكرية لمنطقة الحلف الأطلسي الأميرال "جيامبالو" في 2010، ثم زيارة الأمين العام المساعد لمنظمة الحلف الأطلسي المكلف بالشؤون السياسية، والأمن "روبرت غليمان" 2011، والذي أكد خلالها على التعاون الجيد بين البلدين، بالإضافة إلى هذه الزيارات، وغيرها شهد ميناء الجزائر رسوا خمس سفن عسكرية لمكافحة الإرهاب، والمسماة (أسن أن، سي، أم، جي) من أجل إجراء تمرين، ومناورات في المياه الإقليمية الجزائرية.⁽³⁾

انعقدت عدّة قمات، وفي قمة ستراسبورغ (الموافقة للذكرى 60 لتأسيس الحلف) 2009، تضمنت تحديد الحلف، والتأكيد على أهمية التعاون عبر الأطلسي لحماية شعوب دول الدفاع عن قيمة، وضرورة مواجهة التهديدات، والتحديات المشتركة مهما كان مصدرها، وأكد على دعم اللقاءات والاجتماعات مع الشركاء المتوسطيين.⁽⁴⁾

(1) لويز هایل، نادية دحماني، العقيدة الأمنية الأمريكية في إفريقيا دراسة مشروع أفريكوم، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، غير منشورة، (جامعة تيزي وزو، 2008-2009)، ص 108.

(2) شاكر طريف، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية (التحديات والرهانات)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، غير منشورة، (جامعة باتنة، 2009)، ص 79.

(3) شريف عادل منصف، "مرجع سابق، ص 111.

(4) تبارني وهيبة، مرجع سابق، ص 56.

وجاء المفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف في قمة لشبونة الأطلسية في 2010 للتأكيد على أنّ الحلف سيواجه حتى 2020 تحديات كبيرة منها زيادة طموحات المنظمات الإرهابية أسلحة الدمار الشامل، حيث يرى الحلف أنّه لا بدّ من تكثيف التعاون في منطقة المتوسط لمواجهة التّحدي الإرهابي.

(1)

• الاعتداء الإرهابي الذي استهدف القاعدة البترولية تيفنتورين:

بعد الاعتداء توافق البلدين (الجزائر وأمريكا) في إستراتيجية مكافحة الإرهاب الدّولي، خاصة في زاويته المرتبطة بعدم دفع فدية، ورفض التفاوض مع الإرهابيين والاستجابة لمطالبهم.

جاء موقف واشنطن من عدوان تيفنتورين على لسان "باراك أوباما" عندما حمل الإرهابيين مسؤولية مقتل الرهائن معتبراً أنّ الهجوم على منشأة الغاز في عين أمناس يذكر باستقرار تهديد "القاعدة" بالمنطقة، وعرض أوباما تقديم المساعدة التي تحتاجها الجزائر، حيث قال: «أنّ المسؤولية على هذه المأساة تقع على عاتق الإرهابيين»، مضيفاً: «إنّنا مع اتصال مستمر مع المسؤولين الجزائريين، نحن مستعدين لتقديم مساعدة تحتاجها عقب هذا الهجوم».

قال أيضاً: «سنظل خلال الأيام المقبلة على اتّصال وثيق بالحكومة الجزائرية للحصول على تفهم أفضل لمنع حدوث مثل هذه المآسي في المستقبل». (2)

ثانياً: المجال السياسي:

بما أنّ المجال السياسي يعتبر أساس أي تقارب بين الدّول كون الإدارة السياسية الحقيقة هي الأرضية لكل اتّفاق في أيّ مجال، وهي القاعدة التي تحكم العلاقات الثنائية الأمريكية - الجزائرية، في فترة الرئيس الأمريكي "باراك أوباما"، حيث شهدت تقارب كبير بين البلدين جسده زيارة كاتب الدولة المكلفة بالشؤون الخارجية الجزائرية "مراد مدلسي" إلى واشنطن 2012. كما أبدت الولايات المتحدة الأمريكية ارتياحاً، وترحيباً للإصلاحات التي بشرتها الجزائر، وكانت أوّل من أشاد بالجهود المتواصلة التي تبذلها الجزائر من أجل تكريس أفضل للديمقراطية، باعتبارها خطوة للأمام بالنسبة للجزائر،

(1) تبناني وهيبة، مرجع سابق، ص 166.

(2) جمال لعلامي، "باراك أوباما منتظر في الجزائر"، جريدة الشروق، العدد 32439، يوم 19 فيفري 2013، ص 4.

وشعبها، فالإجراءات المقترحة واسعة النطاق، حيث فتح المجال للمرأة في أخذ مكانتها في المجالس.
(1)

بحث الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" مع "جورج ميتشل"، المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي "باراك أوباما" إلى منطقة الشرق الأوسط، جملة من الملفات أهمها تلقي عرض أمريكا علاقة البلدين بلا حدود، وتهنئته له بفوزه بفترة رئاسية ثالثة.

قال "ميتشل"، عقب اللقاء أنه حمل رسالة تهنئة خاصة من الرئيس "باراك أوباما" لـ"بوتفليقة" بعد إعادة انتخابه لفترة رئاسية ثالثة، وعرض لتعزيز التعاون والعلاقات بين البلدين بلا حدود، وأثنى على الرئيس الجزائري، وقال أنه يتمتع بخبرة كبيرة، وشخصية قوية تسمحان له بالمساهمة بقدر كبير في حل القضايا المطروحة بالمنطقة، بالنظر إلى التجربة الجزائرية الطويلة، ولإلمامها الكبير بمشكلة الشرق الأوسط، ودورها المعترف به، وقال المبعوث أن "أوباما" ينتظر نصائح الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"، ووزير الشؤون "مراد مدلسي" لمساعدتي في إيجاد طرق، ووسائل التقدم، وإيجاد الحلول للمنطقة.(2)

وأضاف أن: «الجزائر قدمت دائما جهودا لتحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط، ونحن نشكرها على ذلك، ونتمنى أن يستمر هذا الدور إلى نهاية المطاف».

وكما أشارت مصادر سياسية ودبلوماسية في العاصمة الجزائرية، أن "ميتشل" عرض على الرئيس "بوتفليقة" المشاركة في تنقية الأجواء، والمساعدة على حلّ المشكلات القائمة في المنطقة العربية، وقيام بالتسوية في قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس قيام دولتين متجاورتين، ومتعايشتين في كنف السلام، والازدهار.(3)

أما على الصعيد السياسي، كانت رزنامة المسؤولين الأمريكيين إلى الجزائر خلال 2016 ثرية، بحيث تميّزت أساساً بزيارة نائب كاتب الدولة الأمريكي "أنتوني بلنكين"، ومساعد كاتب الدولة المكلف بالشؤون السياسية "توماس شانون".

(1) شريف عادل منصف، مرجع سابق، ص 108.

(2) "مبعوث أوباما لبوتفليقة لعرض لتعزيز العلاقات، بلا حدود" البيان، مؤسسة دبي للإعلام، 16 افريل 2009.

(3) المرجع نفسه.

تتسم وجهات نظر البلدين اللذين أقاما سنة 2012 حواراً إستراتيجياً لتدعيم علاقاتهما بالتطابق بشأن الملف الليبي، وضرورة إيجاد حل لهذه الأزمة عن طريق الحوار، والتشاور.⁽¹⁾

وفي هذا الصدد تخلت واشنطن عن الخيار العسكري في ليبيا، الذي جرى بها إلى الفوضى، كما اعترف بذلك عدد من مسؤولي الإدارة الأمريكية منهم الرئيس باراك أوباما.

وفي هذا السياق سمحت زيارة "شانون" إلى الجزائر تبادل واسع لوجهات نظر بخصوص الأزمة في ليبيا، والقضايا الإقليمية الأخرى، وكانت فرصة التطرق إلى التعاون الثنائي في مجال مكافحة الإرهاب.⁽²⁾

المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية الأمريكية في المجال الاقتصادي والاجتماعي و الثقافي:
أولاً: المجال الاقتصادي:

تتميز العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في إطارين الثنائي، والإطار الاجتماعي.

1- الإطار الثنائي:

تحرص الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز العلاقات الثنائية الأمريكية الجزائرية في المجال الاقتصادي خاصة خارج قطاع المحروقات، حيث عملت على تنويع، وتكثيف إبرام الاتفاقيات معها، الأمر الذي من شأنه أن ينمي، ويعزز التعاون بين البلدين، حيث تم توقيع على اتفاقيات في مجال الصحة، والتكنولوجيا، وإنتاج الأدوية في 2011، والتي تتضمن إنجاز قطب امتياز إقليمي في هذا المجال، وفي مجال النقل، فقد فازت شركة "بوينغ" الأمريكية في صناعة الطائرات بصفقة توريد 11 طائرة من طراز 737، 800 للخطوط الجوية الجزائرية، وشركة الطيران "تاسيلي"، وقدرت الصفقة بنحو 845 مليون دولار، وفقاً لقوائم الأسعار.⁽³⁾

(1) سعيد ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، غير منشورة، (جامعة وهران، 2015-2016)، ص 145.

(2) ياسين سعدي، مرجع سابق، ص 146.

(3) شريف عادل منصف، مرجع سابق، ص ص 117-118.

بالإضافة على المشاريع الإنتاجية الجديدة، حيث قامت سوناطراك بـ 27 استكشاف لمواقع النفط، والغاز في 2010، 13 حوض في بركين في الشرق الجزائري، 10 في حوض إيليزي، 4 في المنطقة الوسطى في حوض أمغيد مسعود، 3 في حوض وادمية، مع نهاية 2012.

كما أعلنت شركة "رييسول" في اكتشاف بئر غاز جنوب تيهلاتين في حوض إيليزي في أبريل 2013 مخطط بأربع آبار جديدة أخرى.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الوجهة الرئيسية لصادرات الجزائر الشركات الأمريكية على حصة أكبر من سوق الواردات الجزائرية المزدهرة، ففي عام 2010 تجاوزت التجارة الثنائية 12 مليار دولار، حيث شكّلت 11 مليار دولار للواردات الأمريكية من الجزائر، التي شملت في الغالب النفط والغاز، تشمل أقوى القطاعات سواء من حيث الحجم، والقيمة المادية، والطاقة والمواد الغذائية والمكائن الإلكترونية.⁽¹⁾

وافق السفير الأمريكي "ديفيد بيرس" أنّ علاقة التجارة مع الجزائر رابع أكبر علاقة تجارية أمريكية تعمل في الجزائر، حيث تعمل معظم الشركات الجديدة في قطاعات أخرى خارج قطاع النفط والغاز، في مجال المواد الغذائية والمستحضرات الصيدلانية، السلع الاستهلاكية، وتكنولوجيا المعلومات.⁽²⁾

كما بلغت مبادلات التجارة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية سنة 2013 بقيمة تقدّر 17,1 مليار دولار، في حين بلغت صادرات الجزائر نحو الولايات المتحدة الأمريكية 4,8 مليار دولار، فيما استوردت الجزائر 2,3 مليار من هذا البلد.

وحسب المجلس الأعمال الجزائري الأمريكي يتواجد نحو 100 مؤسسة أمريكية في الجزائر.⁽³⁾

(1) أمين البار منير البسكري، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، (القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية، 2013)، ص 56.

(2) المرجع نفسه، ص 57.

(3) "تحو ترقية الشراكة الاقتصادية الجزائرية الأمريكية"، أخبار يومية، توجد على الموقع الإلكتروني:

<http://www.akhbar.elyoum.dz>.

كما أكد نائب كاتب الدولة الأمريكي "أنطوني بلينكن" يوم الاثنين 25 جويلية 2016، أن بلاده تأمل في تعميق العلاقات الاقتصادية مع الجزائر، مشيراً أن برنامج تنويع الاقتصاد الجزائري ليسير في الطريق الصحيح.

قال السيد "بلينكن" في تصريح صحفي عقد لقاءه مع وزير المالية "حاجي باب عمي" أن هناك شراكة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في الميدان الأمني مضيفاً أن الطرفين يرغبان حالياً في تقوية العلاقات الاقتصادية والمالية، والتبادل التجاري، وفي هذا الصدد أشار الرجل الثاني في الدبلوماسية الأمريكية إلى أن الحوار الذي أجراه مع الوزير المالية كان جد مهم من أجل تطوير الشراكة بين الجزائر والولايات المتحدة مضيفاً أنه تم التطرق خلال اللقاء إلى الميادين التي يمكن العمل فيها معاً.⁽¹⁾

من جهة أخرى أشار السيد "باب عمي" إلى أن البرنامج الجديد للنمو الاقتصادي يمنح إمكانيات هامة للشراكة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، كما أكد الوزير "باب علي" أن الحوار الذي جرى مع السيد "بلينكن" فرصة جد مهمة للنظر في إمكانية تقوية الشراكة بين البلدين.

للإشارة فإن التبادلات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر قد بلغت مليار دولار في عام 2015، وقدرت صادرات الجزائر بنحو مليار دولار. أما صادرات الولايات المتحدة الأمريكية قد لغت مليار دولار، ويسجل ذلك الميزان التجاري عجز قيمته 800 مليون دولار بالنسبة للجزائر.⁽²⁾

أبرز تقييم للعلاقات الثنائية، الذي أقره مسؤولوا البلدين ضرورة الارتقاء بالشراكة الاقتصادية إلى مستوى التعاون السياسي والأمني، حيث تم التأكيد مجدداً على ذلك بمناسبة لقاء الوزير الأول "عبد المالك سلال" مع نائب كاتب الدولة الأمريكي "أنطوني بلينكن" في جويلية 2016 بالعاصمة، وأعربت

(1) "الولايات المتحدة ترغب في تعميق العلاقات الاقتصادية مع الجزائر"، الإذاعة الجزائرية متوفر على:

www.radioalgerie.dz، يوم الإطلاع 2017/04/16، على الساعة 11:30.

(2) المرجع نفسه.

واشنطن، التي رحبت ببرنامج التنوع الاقتصادي الجزائري عن أملها في بناء شراكة شاملة تعزز الاستثمار والتبادلات التجارية والثقافية.⁽¹⁾

كما تعهد الجانب الأمريكي بدعم انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مع التأكيد من جديد بأنّ الجزائر مؤهلة لدخول النظام الأمريكي المعمّم للمزايا، الذي يسهّل دخول منتجات البلدان المستفيدة إلى السوق الأمريكية بأسعار تفضيلية.

كما برز الاهتمام بالجزائر خلال نفس السنة بتنظيم مجلس الأعمال الأمريكي نقاش حول الاقتصاد الجزائري في نيويورك تمت دعوة وزير الصناعة والمناجم "عبد السلام بوشوارب" إليه.

2- الإطار الجماعي:

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإطلاق مبادرة جديدة تحت شعار (شراكة شمال إفريقيا من أجل الفرص الاقتصادية) على غرار مبادرة الشراكة الأمريكية - المغاربية (إيزنستات) أو الشركة الشرق أوسطية أو مشروع الشرق الأوسط الكبير، حيث تشمل هذه المبادرة كل من الجزائر، تونس، المغرب، وذلك من أجل إعادة تفعيل التعاون الاقتصادي بينهما، إعادة توجيه الشركات الأمريكية إلى الأسواق المغاربية.⁽²⁾

• اتفاقيات الشراكة وتعاون في المجال الفلاحي:

وقعت الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية على خمسة اتفاقيات تعاون في مجال الفلاحة، وتبادل الخبرات في مجال تربية الأبقار، والعتاد الفلاحي، وذلك في الجزائر العاصمة.

حضر وزير الفلاحة، والتنمية الريفية "عبد القادر قاضي" مراسيم التوقيع من الجانبين الجزائري والسفيرة الأمريكية بالجزائر "جوان أبولا شيك" وكذا رئيس مجلس الأعمال الجزائري الأمريكي "إسماعيل شيخون"، والذي تمّ بين متعاملين جزائريين، ومتعاملين أمريكيين متخصصين في إنتاج بذور البطاطا، وتربية الأبقار الحلوب، وإنتاج الأعلاف، والآلات الفلاحية، تهدف إلى خلق

(1) " العلاقات الجزائرية الأمريكية"، متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://marefa.org/index.php>، يوم الإطلاع

2017/04/20، على الساعة 09:40.

(2) شريف عادل منصف، مرجع سابق، ص 120.

مشاريع مشتركة بين مؤسسات البلدين، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، والجودة والنوعية بالنسبة للمتعاملين الجزائريين.

- وقعت مذكرة تفاهم أولى بين شركة تسيير مساهمات الدولة للتنمية الفلاحية، تلك الخاصة بالإنتاج الحيواني بالنسبة للطرف الجزائري، والشركة الأمريكية المتخصصة في البذور (يوسيد)، واللجنة الفلاحية الجزائرية - الأمريكية لإنشاء شركة المتخصصة في مجال بذور البطاطا تلك الموجهة للاستهلاك، وكذا تحويل شمل هذه الشراكة استغلال سير مزرعة نموذجية نهدف لتحسين قدرة الإنتاج البطاطا من خلال وضع تكنولوجيا جديدة لاسيما في الإنتاج، وتسويق بذور البطاطا.⁽¹⁾

- مذكرة ثانية تنص على إنشاء شركة متخصصة في إنتاج الحليب، والتي وقعت بين شركة تسيير مساهمات الدولة للتنمية الفلاحية، وشركة أمريكية للتلفيح الحيواني، وكذا اللجنة الفلاحية الجزائرية - الأمريكية التي تتمثل في شركة أمريكية متخصصة في فروع فلاحية. يهدف هذا المشروع التجريبي إلى تحسين قدرات الإنتاج، وإنتاج الحليب من خلال تطوير تربية الماشية، وزراعة الأعلاف.

- المذكرة الثالثة تتعلق بالشراكة بين مؤسستين من القطاع الخاص، المبرمة بين مجمع صناعات غذائية ضرورية، والشركة الأمريكية (فيرتيكال فارمز برو دوس) لإنتاج بذور البطاطا وتربية الماشية.

سيربط مشروع شراكة أخرى لزراعة الأعلاف، وتربية الماشية بين المؤسسة الأمريكية مع المجمع الجزائري (بدشقور) المتخصص في تربية الماشية.

- تتعلق المذكرة الخامسة بإنشاء مزرعة أبقار لصناعة الحليب، وإنتاج الأسمدة بين مؤسسة الصناعات الغذائية الجزائرية (لشهب)، وشركة أمريكية متخصصة في تلفيح الحيوانات.⁽²⁾

- وقعت مذكرة سادسة بين الغرفة الفلاحية للوادي، وجمعية المنتجين الأمريكيين، والتي تتعلق بإنتاج بذور البطاطا، وزراعة الأعلاف.

⁽¹⁾ واج اوسمة، "الجزائر وامريكا توقعات على خمس اتفاقيات شراكة وتعاون في المجال الفلاحي"، الإذاعة الجزائرية، 2 شارع الشهداء، الجزائر، يوم 31 ماي 2015، على الساعة 15:18.

⁽²⁾ واج اوسمة، مرجع سابق.

عقب مرسوم التوقيع، صرّح وزير الفلاحة أنّ هذا التعاقد بين البلدين سيّشمل كلّ ما له علاقة بالفلاحة في كلّ المجالات عبر التراب الوطني، وخصوصاً الصحراء، والهضاب العليا، مؤكّداً أنّ الهدف هو تلبية حاجيات الوطن في هذا المجال الحيوي.

أكّد وزير الفلاحة مردود هذا التوقيع مردود هذا التوقيع فيه فائدة للجزائر، وأمريكا مضيّفاً أنّ هذه الشراكة تمت من طرف شركات جزائرية تابعة للدولة وشركات خاصة.⁽¹⁾

كشّف موقع "روترز" أنّ سوناطراك قدّمت عقود لكلّ من شركة "شلو مبرغ" بـ 25 مليون دولار، "توف" بـ 45 مليون دولار لمساعدة توجيه الشركة الوطنية في استغلالها للمنشآت النفطية، وأضاف أنّ الجزائر تحاول جذب المستثمرين الأجانب لدعم إنتاج النفط، والغاز، وبذلك فقد أقصّت الشركات الفرنسية من استغلال المنشآت البترولية.⁽²⁾

ثانياً: الجانب الثقافي والاجتماعي

يرى البعض أنّ البعد الثقافي في العلاقات الدولية مازال يستهان به لدرجة نسيانه، إلّا أنّه في العلاقات الجزائرية - الأمريكية يلقي اهتماماً كبيراً، فقد سطّرت عدّة مشاريع ثقافية بين البلدين.

نشطت السيّدة "جونيتا يتشيك كول"، مديرة المتحف الوطني الأمريكي بواشنطن ندوة بسفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر، حيث تطرقت فيها إلى بعض المشاريع التي هي بصدد الانطلاق فيها بالتعاون بين الدولتين في المجال الثقافي.

أعطى السفير الأمريكي بالجزائر "هنري هنشر" يوم 11 جويلية 2009 إشارة انطلاق عدد من المشاريع التنموية المبرمجة في إطار التعاون الثقافي بين البلدين، على إثر زيارته لمدينة قسنطينة، التي استفادت في هذا الإطار من مشروع ثقافي هام، تمّ اقتراحه من قبل وزارة الثقافة، ويتعلّق الأمر بمتحف "سيرتا"، الذي استفاد من غلاف مالي قدره 1 767 500 دولار من أجل التّكفل بغسل، وصيانة النوميديّة، وهي عبارة عن قطع نقدية نادرة، وهي العملية التي سيشرّف عليها مختص أمريكي برفقة مجموعة من الباحثين، والمختصين في الآثار بالجزائر.

(1) المرجع نفسه.

(2) "منحت الشركة سوناطراك عقود للولايات المتحدة الأمريكية"، النهار، العدد 14 936، يوم النشر: 23 أبريل 2016، ص 22.

أضافت "جونيتا تشك كول" أنها جد مبهرة بالاهتمام الذي توليه الدولة الجزائرية إلى الثقافة، ومدى رغبتها في إنجاز المشروع بالتعاون بين الجزائر وأمريكا، وهو في قيد الدراسة، ويتمثل في القيام بعدة عروض للفنون الجزائرية في أمريكا، وحددت ميزانية المشروع بمليون دولار.⁽¹⁾

تطوّرت العلاقات الجزائرية الأمريكية في جانبها الثقافي، بحيث رخص مرسوم رئاسي بإنشاء مدرسة أمريكية دولية في الجزائر، وذلك في إطار الاتفاق المبرم بين البلدين نهاية ديسمبر 2015. توفرت المدرسة الأمريكية، حسب ما جاء في آخر عدد من الجريدة الرسمية للتعليم والطلاب الذين زاووا الدراسة أو الذين تمّ تعليمهم في المدارس، التي تم فيها التعليم باللغة الإنجليزية، بما في ذلك الطلاب الذين يحملون الجنسية الجزائرية، وبالأخص أبناء أعوان الدّول، للتسجيل في المدرسة، ويتمّ قبول دخول المدرسة وفق اللوائح التي يحددها مجلس غدارة المدرسة حسب توفر الأماكن.

كما تعطى الدّروس في هذه المدرسة باللغة الإنجليزية طبقاً للمنهج التربوي الأمريكي، مع منح الأولوية لأبناء السلك الدبلوماسي الأمريكي في الجزائر للتسجيل في المدرسة في وقت تمنح المدرسة للطلبة الجزائريين حرية تدريس اللغة العربية الثقافة الجزائرية وتاريخ وجغرافيا الجزائر.⁽²⁾

ومن المقررات لا يشمل البرنامج التعليمي المدرسة أي تعليم ديني.

يكون مستوى في هذه المواد خاضعاً للتنسيق بين إدارة المدرسة ووزارة التربية الوطنية ومن معلمين جزائريين يخضعون للتعليم البيداغوجي من قبل نفس الوزارة.

بالإضافة يمكن للمدرسة أن تتكون من مرحلة قبل المدرسة، وروضة الأطفال، ومستويات تبدأ من السنة الأولى إلى السنة الثانية عشر.

يمكن للمدرسة أيضا أن تضع بعض الاستثناءات للطلاب المعنيين على أساس وضعهم المالي، بالإضافة على تقديم منح للدراسة، كما تتم حساب دفع رسوم الدراسة للطلبة الجزائريين بالدينار الجزائري.

(1) فائزة بن الشيخ، زبيدة خنوش، مرجع سابق، ص 52.

(2) المدرسة الأمريكية تفتح أبوابها في الجزائر، جريدة الشروق، الخميس 4 أفريل 2016، ص 6..

تخضع المدرسة الأمريكية للقانون الجزائري، إلّا أنّ عمل المدرسة سيخضع للتنظيم، بالإضافة إلى توظيف هيئة التدريس، وموظفي المدرسة الذين يستوفون متطلبات التوظيف، إما محلياً أو من الخارج يتم توفير رواتبهم فضلاً عن المزايا الأخرى من ميزانية المدرسة، ويتولى مجلس الإدارة عملية تشغيلهم على أنّ يحصل العاملون في المدرسة على عقد عمل وفقاً للقانون الجزائري.

تحاول المدرسة الحصول على تمويل من المؤسسة الأمريكية عبر الربحية المشار إليها باسم أصدقاء المدرسة الأمريكية الدولية في الجزائر مقرها الولايات المتحدة الأمريكية من وزارة الخارجية ، ومن مصادر أخرى حسب الاقتضاء.

ووفق العقد المبرم، فإنّ الطرف الجزائري يسهل عملية إصدار تأشيرات الدخول إلى الجزائر، وكذلك تصاريح الإقامة وتصاريح العمل لموظفي مدرسة الأجانب.

كما يوفر الإعفاء من الضرائب الجمركية والرسوم المستحقة، والمدفوعة عادة لاستيراد المواد والمعدات التربوية، والإعفاء من الرسوم والضرائب المستحقة والأثاث والمعدات الرياضية اللازمة لسير عمل المدرسة، والإعفاء من الرسوم والضرائب المستحقة، والمدفوعة عادة من الممتلكات العقارية التي يتم الحصول عليها أو استخدامها من قبل المدرسة لأغراض تعليمية.⁽¹⁾

ومن حيث تجسيد اتفاقيات الشراكة سجلت عام 2012 تقدماً في مشروع البيوتكنولوجي لسيد عبد الله بعلی، الذي يشكل أحد أهم الاتفاقيات التي أبرمت بين الجزائر، والولايات المتحدة الأمريكية في مجال الصحة، بحيث يدخل هذا المركب الذي تم إطلاقه خلال شهر أوت 2012 بحضور عميد كلية الطب بجامعة هارفارد "وليام شين وايمان" في إطار مشروع "الجزائر نظرة 2020"، والذي عقد دورته الخامسة للجنة المديرية الجزائرية الأمريكية في ديسمبر.

يتضمن مشروع الجزائر نظرة 2020 إنشاء بالجزائر بالشراكة مع المخابر الصيدلانية الأمريكية قطب امتياز إقليمي في مجال البيوتكنولوجي الذي يسير إشعاعه في إفريقيا والشرق الأوسط على غرار الأقطار الإقليمية الأخرى.⁽²⁾

(1) نفس المرجع، ص 6.

(2) سارة بودوح، إيمان حدادي، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية اتجاه الجزائر في عهد أوباما، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية، 2012-2013، ص 60.

تتضمن المبادرة برنامج أولي مدته سبعة سنوات، الذي خُصص له مبلغ 5,2 مليون دولار، كما تعمل الإدارة الأمريكية خلالها بشكل دائم مع حكومات الدول المعنية المغربية من أجل تنسيق البرنامج، وتطويره.

تسعى المبادرة الأمريكية الموجهة لدول المغربية إلى تعميق الروابط بين القطاع الخاص الأمريكي، وجميع الجاليات المسلمة، بالإضافة إلى مساعدة المقاولين الشباب منهم ليصبحوا رجال أعمال، تشجيع رجال الأعمال والمنظمات العالمية، والتجارية لخلق برامج لتعزيز علاقاتهم التجارية، ودعم المؤسسات الصغيرة، وتطوير المؤسسات الكبرى ودعم العلوم.⁽¹⁾

تسعى المبادرة إلى إنشاء مؤسسات جديدة، وإنشاء معهد افتراض في شمال إفريقيا للفرص الاقتصادية، وإنشاء شبكة اجتماعية لرجال الأعمال، وعقد عدة ندوات سنوية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الثلاثة المغربية حول المقولة، وندوات منظمة بين الحكومات تحت إشراف المبادرة، وإنشاء لجنة استشارية عامة لشراكة، ولجان استشارية محلية بكل بلد مغربي من أجل ضمان متابعة المبادرة على المدى الطويل، وإنشاء مكتبة علمية، ورقمية بالنسبة لمنظمة المغرب العربي من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.⁽²⁾

أما موقع الجزائر من هذه المبادرة قد أكد كاتب الدولة للشؤون الاقتصادية الأمريكية "جوزيف بارتير" أن الجزائر تعدّ العنصر الأساسي لهذه المبادرة، فالحكومة الجزائرية لديها حلول لترقية روح المبادرة، كما ألح على إقامة شركات بين الجامعات الجزائرية، والمعاهد العليا الأمريكية المتخصصة في التكوين.⁽³⁾

(1) شريف عادل منصف، مرجع سابق، ص 119.

(2) سهيل. بن "الجزائر يعدّ العنصر الأساسي لمبادرة الشراكة الشمال الإفريقية"، جريدة الخبر، 6 جوان 2012، ص 6.

(3) شريف عادل منصف، مرجع سابق، ص 120.

خلاصة الفصل:

نستخلص مما سبق أن العمق التاريخي عزّز العلاقات الجزائرية، والولايات المتحدة الأمريكية رغم عدم الاستقرار الذي طغى عليها خلال الستينات، والسبعينات.

وبعد نهاية الحرب الباردة، تميّزت العلاقات السياسية بالتذبذب، وعد الاستقرار، خاصة بداية التسعينات، هذا بسبب التوتر الأمني، الذي عرفته الجزائر، إلّا أنه، ومع منتصف التسعينات بدأت تعرف تحسّناً ابتداء من سنة 1998، وتزايدت وتيرة الزيارات واللقاءات الرسمية بين البلدين، وصولاً إلى لقاء الرئيس "بوتفليقة" مع نظيره "بوش" مرتين خلال 2011، ما يفسر تقارب على أعلى مستوى، أما على المستوى الأمني فقد تمّ الاعتراف بدور الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب، واندرجت في إطار التعاون الأمني والعسكري من خلال مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، المتمثل في المشاريع الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي، كما سمح الحوار حلف الشمال الأطلسي للجزائر بكسب مساعدته ديمقراطياً واقتصادياً.

في المجال الاقتصادي، فكان التامين على الطاقة يحظى بأهمية كبيرة، وسعت الولايات المتحدة إلى تعزيز نفوذها الاقتصادي في المنطقة، وذلك بارتفاع معدلات الاستثمار الأمريكي خاصة من خلال مبادرة "إزنستات"، ومشروع الشراكة للشرق الأوسط. كما أبدت الجزائر استعدادها لتقديم المساعدة للجزائر من خلال انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة.

أما في عهد الرئيس "أوباما"، فقد تواصل التنسيق الأمني الأمريكي الجزائري، وبوتيرة كبيرة أمام توسّع التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، خاصة الاعتداء الإرهابي، الذي استهدف القاعدة البترولية "بتفنتورين".

الخاتمة

رغم تعدّد تعاريف السياسة الخارجية إلّا أنّها لا تخرج عن إطار سلوكيات الدولة، وأنشطتها الخارجية التي تسعى إلى تحقيق أهداف مسطّرة سواء كانت أهداف قريبة أو بعيدة المدى، من هذا المنطلق فإنّ أهمية الجزائر الإستراتيجية والأمنية بالنسبة لواشنطن، تكمن في المحاور المتعدّدة، والمتقاطعة التي تقودها الجزائر على مستويات إقليمية. فالجزائر تتوسط المغرب العربي تشكّل بذلك محور الاتّصال بين القطبين الشرقي والغربي ومن الصعب بناء أيّ مشروع سواء كان اقتصادي أو سياسي أو امّني في هذه المنطقة دون مشاركتها.

ومن خلال دراستنا لموضوع التّوجهات الأمريكية اتّجاه الجزائر توصلنا إلى الاستنتاجات

التالية:

- إنّ المخاطر والتحديات التي عرفتها القارة جعلت إلزاماً على الولايات المتحدة الأمريكية أنّ تعيد النظر في إستراتيجيتها اتّجاه دول شمال إفريقيا وذلك اختارت القيادة الجديدة برئاسة الرئيس "أوباما" فريقاً من أشخاص يدعمون توجهات الدور الجديد الذي يمكن أنّ يطلع به الولايات المتحدة الأمريكية بعيداً عن سياسات الهيمنة التي اعتمدتها الإدارة الأمريكية في عهد "جورج بوش"، فقد جرى تغيير أساسي في السياسة الخارجية، والذي أدى إلى تقديم الدبلوماسية على حساب العمل العسكري. كما أنّ الانفتاح، والتعاون متعدّد الأطراف يمكن أنّ يساعد الولايات المتحدة الأمريكية على تحمل أعباء الشركات الدّولية ما يؤدي رغبة الإدارة الأمريكية بقيادة "باراك أوباما" هو الاتّجاه نحو من التقليل من الاعتماد على التّدخل العسكري في القارة الإفريقية.

- كما شاهدت الإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة تغيير من فترة إلى أخرى، وذلك راجع إلى تبادل الأدوار بين الرؤساء الديمقراطيّين، والجمهوريين، وما شكّل ذلك من تراجع في

الخاتمة

القضايا الداخلية لصالح الخارجية أو العكس، ولكن مع إبقاء المصلحة القومية حجر الأساس، بالإضافة إلى تباين دور الرئيس في صياغة هذه الإستراتيجية، حيث يميل بعضهم إلى التدخل الشخصي في الشؤون الخارجية أي يرفعون مستشاريهم للأمن القومي في حين يميل البعض الآخر من الرؤساء إلى التركيز على القضايا الداخلية، وتفويض وزير الخارجية حرية التصرف في الشؤون الخارجية.

- إنّ العامل النفطي هو السبب الرئيسي من وراء الاهتمام الأمريكي بالشمال الإفريقي، وبوجه خاص الجزائر، فلدى الولايات المتحدة الأمريكية مصلحة دائمة في تعزيز الأمن البشري، وأن أكثر من ربع المساعدات الخارجية الثنائية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية تذهب بالفعل إلى شمال إفريقيا، إلّا أنّه لا تزال هناك فجوات كبيرة في مجال الرعاية، والصحة، والتعليم والتدريب.

- إنّ إلحاق منطقة شمال إفريقيا بالتحديد منطقة المغرب العربي بمنطقة الشرق الأوسط يهدف بالأساس إلى جعل التحولات السياسية والإستراتيجية الحادثة في منطقة الشرق الأوسط سبباً مباشراً في التأثير على المنطقة المغاربية، التي تشترك في الكثير من خصائصها السوسيولوجية، والدينية، مع الدول العربية الشرق أوسطية، إذ تتأثر الشعوب المغاربية بالسياسات الأمريكية حيال فلسطين من جهة، والحرب الأمريكية على الإرهاب من جهة أخرى.

- في المجال الاقتصادي لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى دبلوماسية التجارة كأداة للنفوذ في منطقة المغرب العربي التي اتّضحت ملامحها في مشروع الشراكة الأمريكية- المغاربية، الذي يهدف إلى تحويل دول المغرب العربي المرتبطة باتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي إلى منطقة اقتصادية تحت الرعاية الأمريكية من أجل إقامة التبادل الحرّ عبر القطاع الخاص،

وإلغاء الحواجز الجمركية على البضائع المغاربية نحو الأسواق الأمريكية، وفتح الأسواق الصناعية الإنتاجية والاستخراجية أمام الاستثمارات الأمريكية، وتعتبر الجزائر بوابة المغرب العربي لما لها من وزن سياسي واقتصادي في شمال إفريقيا، وتربطها علاقة اقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تكثفت منذ 2001ن وذلك عن طريق ما يسمى بالبرنامج الأمريكي لشمال إفريقيا.

- لقد كان من تبعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2011، ازدياد الاهتمام الأمريكي بالمغرب العربي بالأخص الجزائر، خاصة أن هذه الأخيرة تملك الخبرة الواسعة في مكافحة الإرهاب في ظل تزايد التهديدات الإرهابية، الأمر الذي أحدث تقارباً أمنياً وعسكرياً غير مسبوقاً بين البلدين، تمّ فيه استدراج الجزائر في كلّ الإستراتيجيات الأمنية والعسكرية سواء فيما يتعلق بإستراتيجية الشرق الأوسط والمتوسطية والإفريقية، ويتجلى ذلك في مشاركة الجزائر في إطار الحوار الأطلسي المتوسطي في إطار مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، وأيضاً في رغبة الولايات المتحدة الأمريكية الملحة في استضافة الجزائر لمقر القيادة العسكرية في إفريقيا التي تعتبر في الإستراتيجية الأمريكية ضرورة أمنية ملحة في عالم ما يعد 11 سبتمبر. حيث تعدّ الجزائر شريكاً إستراتيجياً هاماً مع الحلف الأطلسي "NATO" لامتداداتها البحرية على البحر الأبيض المتوسط كحلقة أرضية وبحري جنوب أوروبا، وشمال إفريقيا كبوابة إستراتيجية نحو دول الساحل الإفريقي التي تهتم بها واشنطن في إطار مبادرة "البان ساحل" هذا ما يدفعنا للقول أن المدرك الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية اتجاه البعد الإستراتيجي للجزائر يتعدى الإطار الإقليمي ليشمل القارة الإفريقية.

- ما تزال مسألة تأمين مصادر الطاقة من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية الاهتمام الأمريكي للجزائر في مجال الطاقة لا يزال يحظى بأهمية واسعة في السياسة الخارجية

الأمريكية، هذا ما جعل أمريكا تسعى إلى تعليق العلاقة مع الجزائر في مجال الطاقة خاصة ما يتمتع به الجزائر من إمكانيات نفطية، وكما تعتبر الجزائر عضو منظمة الأوبك، وتحتل المرتبة السادسة عالمياً.

- تركز رؤية التفكير الإستراتيجي لأوباما على مشروع إصلاح الأمن القومي، الذي طرح مفهوم القوة الذكية التي تعني التوفيق بين القوتين الناعمة والصلبة، وتحويلها لقوة ذكية لمواجهة التحديات الراهنة واعتماد سياسة الانخراط الشامل، تتضمن التعامل مع الدول على أساس المصلحة المشتركة والاحترام المتبادل، حيث شهد التعاون الأمني والاستخباراتي بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر تطوراً كبيراً في عهد الرئيس "باراك أوباما" خاصة في الحرب على الإرهاب، لذلك عملت الإدارة الأمريكية على تعزيز العلاقات الأمنية والعسكرية مع الجزائر، فقامت بتحقيقات الفيدرالي (أف، بي، أي) بتدريب ضباط جزائريين، إذ أنه تقتصر الولايات المتحدة الأمريكية على توطيد العلاقات الأمنية والعسكرية مع الجزائر على الجانب السياسي، والدبلوماسي بل تعدتها إلى الجانب العملي والتقني، حيث استفادت الجزائر من برامج تكوين في مجال العبوات الناسفة، والتمارين العسكرية، والتبادل المشترك للمعلومات الاستخبارية، بالإضافة إلى أن الولايات في عهد أوباما مازالت تفضل الأراضي الجزائرية لتأسيس قاعدة أفريكوم، وتعمل على لقناع الجزائر بأهداف هذه القاعدة.

- كما نجد تزايد وتوطيد العلاقات الجزائرية-الأطلسية الذي يظهر في العديد من الزيارات من القيادات العسكرية من الحلف، بالإضافة لزيارات فقد شهد ميناء الجزائر رسو خمس سفن عسكرية لمكافحة الإرهاب، كما شاركت الجزائر في قمة ستاراسبورغ ولشبونة.

- حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز العلاقات الثنائية في المجال الاقتصادي خاصة خارج قطاع إطار المحروقات، وقامت بتنويع وتكثيف إبرام اتفاقيات، وتوسيع اتفاقية في

المجال الصحي والتكنولوجي والإنتاج والأدوية، كما تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بدعمها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. أما الإطار الصناعي فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإطلاق مبادرة جديدة تضم الجزائر والمغري وتونس، التي مدتها 7 سنوات، تعدّ الجزائر العنصر الأساسي في المبادرة وتسعى من خلالها إنشاء معهد افتراضي في شمال إفريقيا للفرص الاقتصادية.

- توفقت العلاقات الجزائرية الأمريكية منذ نشأتها بفعل العديد من العوامل التي ساهمت في شكل إيجابي وفعال في تهيئة العلاقات الثنائية التي تمثلت في الجاني الثقافي والاجتماعي، بحيث رخص رسوم الرئاسي بإنشاء مدرسة دولية في الجزائر. كما تم تقديم مشروع البيوتكنولوجي، وهي أهم الاتفاقيات المبرمة بين البلدين في مجال الصحة.
- لكي تحقق هذه الأطر التعاونية النجاح المنشود فينبغي على الولايات المتحدة تكثيف سياساتها اتجاه الجزائر، ووضع احتياجات وخصائص هذه الدولة في الاعتبار، وأن تكون أكثر التزاماً في دعمها الإصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر

قائمة المصادر والمراجع

أ- المراجع باللغة العربية

• الكتب

- 1- أبو خليل سعد، الحرب الأمريكية الجديدة ضد الإرهاب، من قسم العالم إلى فسطاطين، بيروت: دار الأدب للنشر والتوزيع، 2003.
- 2- أبو عاصر علاء، العلاقات الدولية، الظاهرة والعلم، الدبلوماسية والإستراتيجية، عمان: دار المشرق للنشر والتوزيع، 2004.
- 3- باسيفيتش أندرو، الولايات المتحدة الأمريكية و إفريقيا، ترجمة : غانم ملحم، الجمهورية العربية الليبية، منشورات مركز البحوث و الدراسات الإفريقية، 1981.
- 4- بريجنسكي ريبنو، الفرصة الثانية ثلاثة رؤساء، وأزمة القوة العظمى الأمريكية، ترجمة: عمر الأيوبي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2007.
- 5- البسكري أمين البار منير، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية، 2013.
- 6- بلعزیز عبد الإله، الولايات المتحدة الأمريكية والغرب العربي من الاهتمام الاستراتيجي، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، طبعة 2، 2004.
- 7- بن حارب يوسف عبد الرحمان، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1996.
- 8- بيتر مارش، صنع السياسة الخارجية والمهارات الدبلوماسية، ترجمة المركز الثقافي للتعريب والترجمة، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009.
- 9- تابليت علي، العلاقات الجزائرية الأمريكية 1776-1830، الجزائر، ثالة، 2013.
- 10- جندلي عبد الناصر، التطير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية، والنظرية التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007.

- 11- حتّى ناصر يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي، ط 1، 1985.
- 12- حماد محمد، العلاقات العربية الإفريقية في المنظور العربي والسوفيتي العرب وإفريقيا، بيروت: ندوة مركز الدراسات، الوحدة العربية، 1987.
- 13- الحوات محمد على، العرب وأمريكا من الشرق أوسطية الكبير، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2006.
- 14- خصاونة سامي عبد الله، العلاقات الأمريكية نحو مستقبل مشرق، عمان، الجامعة الأردنية، 2001.
- 15- دبش إسماعيل، السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1999.
- 16- السباتين يوسف أحمد، الإستراتيجية الأمريكية الهيمنة على الأمة الإسلامية، الأردن، عالم الكتب الحديث، 2004.
- 17- شريف حسن، مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية -هنري كيسنجر، مصر، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973.
- 18- شبلي السيد أمين، نظريات في العلاقات الدولية، القاهرة: عالم الكتاب، 2008.
- 19- عبد الحي وليد، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع، الطبعة (1)، 1985.
- 20- العقابي علي عودة، العلاقات السياسية الدولية - دراسة في الأصول والنظريات، دار الجماهير للنشر والتوزيع، 1996.
- 21- عودة جهاد، السياسة الدولية- العلاقات الدولية مدارس ونظرات، القاهرة، توزيع دار الكتاب الحديث، الطبعة (2)، 2015.
- 22- عمارة عبد المنعم، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية II. القاهرة، مركز المحروسة والتدريب والنشر، الطبعة الأولى، 1997.

- 23- غلبون برهان، ما بعد حرب الخليج أو عصر المواجهة الكبرى، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997.
- 24- غنيمي الشيخ رافت، أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر، القاهرة، 2006. عبد الغفور كريم علي، الإستراتيجية الجديدة للأمن القومي الأمريكي _مبدأ بوش استباق الإرهاب بالإرهاب_، تقديم: عبد الستار حبار أيوب، بغداد، 2002.
- 25- فرانكل جوزيف، العلاقات الدولية، ترجمة: غازي عبد القصبي، جدة: تهامة، طبعة 3، 1984.
- 26- فرحات جمال، السياسة الأمريكية في الجزائر_ نشأتها وأثارها، الجزائر، دار الريحانة للكتاب، 2006.
- 27- فندي مأمون، ضحايا الحداثة أمريكا والعرب بعد 11 سبتمبر، القاهرة: دار مصر المحروسة، 2002.
- 28- قيس هادي، السياسة الأمريكية الخارجية: بين مورستين المحافظة الجديدة والواقعية، بيروت، دار العربية للعلوم دار العربية للعلوم ناشرون، 2008م.
- 29- قرني بهجت وعلي الدين هلال، السياسات الخارجية للدول العربية_، ترجمة جابر سعيد عوض، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، الطبعة الثانية ، 2002.
- 30- كسنجر هنري، هل تحتاج أمريكا لسياسة خارجية؟ ترجمة: عمر الأيوبي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2002.
- 31- لكريني إدريس، مكافحة الإرهاب الدولي بين المخاطر الجماعية ودوافع المقاربات الانفرادية العرب والعالم بعد 11 سبتمبر، بيروت: مركز الدراسات، الوحدة العربية، 2002.
- 32- لويد جونسون، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن احمد فتحي، محمد السيد سليم، الرياض: عمادة الشؤون مكتبات الجامعة، الملك السعودي، 1989.

- 33- ليتل ريتشارد، توازن القوى في العالم الاستعارات والأساطير، ترجمة: هاني تابري، بيروت: دار الكتاب العربي، 2007.
- 34- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، 1998.
- 35- محمد فهمي عبد القادر، المدخل إلى الإستراتيجية، عمان: دار مجدلاوي، 2006.
- 36- مراد محمد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي، بين الثابت الإستراتيجي والمتغير الطرقي، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009.
- 37- مسعه نيفين عبد المنعم، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، من تأليف بهجت القراني، جميل مطرم وآخرون، صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2003.
- 38- مصباح رايد عبد الله، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، بيروت، دار الكتب العلمية، 2001.
- 39- مصباح عامر، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.
- 40- مصباح عامر، نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008.
- 41- مصعب محمود جميل، "تطور السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية"، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006.
- 42- مهنا محمد نصر، العلوم السياسية بن الحداثة والمعاصرة، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2002.

- 43- منذر محمد، مبادئ العلاقات الدولية من النظرية إلى العولمة، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، الطبعة (1)، 2002.
- 44- الموسوي ضياء مجيد، ثورة أسعار النفط 2004، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
- 45- النعيمي نوري، السياسة الخارجية، الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011.
- 46- هويدي صلاح، العلاقات الدولية مفهومها وتطورها، الإسكندرية، دار الوفاء للدنيا للطباعة والنشر، الطبعة (1)، 2007.
- 47- هويدي علي صلاح أحمد ، العلاقات الدولية مفهومها وتطورها، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، 2008.
- 48- ودود بوب، بوش محارباً، ترجمة: سمير القاضي، السعودية: مكتبة العبيكان، 2003.
- 49- الياسري ياسين طاهر، مكافحة الإرهاب والإستراتيجية الأمريكية رؤية قانونية وتحليلية، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011.

• المذكرات

- 1- بودوح سارة، إيمان حدادي، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية اتجاه الجزائر في عهد أوباما، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية، 2012-2013.
- 2- براهيم مريم، التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب : وتأثيره على المنطقة المغاربية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية،

والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،
20011-2012.

3-تبانى وهيب، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي، دراسة حالة
الإرهاب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم
السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014.

4-جعفر أميمة، السياسة الخارجية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من سبتمبر - حالة
الدراسة: التدخل الأمريكي في أفغانستان، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية،
جامعة الخرطوم، كلية الدراسات السياسية والاجتماعية، شعبة العلوم السياسية،
2005.

5-حشود نور الدين، العلاقات الجزائرية الأمريكية 1962-2004، مذكرة مقدمة لنيل
شهادة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتري،
قسنطينة، 2005.

6-سعيد ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، مذكرة لنيل شهادة
ماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة وهران، 2015-
2016.

7-رسولي أسماء، مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11
سبتمبر 2001، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع الدبلوماسية
والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011.

8-رياض حمدوش، تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في
الاتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية
الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2012.

- 9- طريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009.
- 10- العيد عبد الحميد، إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية حيال القارة الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2001.
- 11- محلا مصعب يوسف، مقارنة جيوبوليتيكية للشرق العربي في ضوء التطورات الدولية الراهنة، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، 2003-2004.
- 12- مناصريه محمد العايب، العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية 1942-1962، أطروحة مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية الآداب، والعلوم الإنسانية، 2009م.
- 13- منصف شريف عادل، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2015.
- 14- هايل لويز، دحماني نادية، العقيدة الأمنية الأمريكية في إفريقيا دراسة مشروع أفريكوم، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة تيزي وزو، 2008-2009.
- 15- ونوغي مصطفى، مصادر التهديدات الخارجية للأمن القومي الجزائري على ضوء المتغيرات الإقليمية، والدولية الراهنة، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية، والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2009/2010.

16- يحيى فاضل، الإستراتيجيات الفرنسية والأمريكية اتجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة من التنافس والتوافق 1990-2010، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية، جامعة تيزي وزو، 2011-2012.

• المجالات:

1- إيان ليسر، دور المغرب العربي والبحر المتوسط ومكانتهما في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة انتقالية واستفاق، 2001/3، ص 8.

2- بشارة مروان، "أهداف الولايات المتحدة إستراتيجيتها في العالم العربي"، دورية، مجلة فصلية محكمة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السياسات العامة، مركز

الأبحاث ودراسات السياسات، مارس 2013، ص 1.

3- الدعسوقي أبو بكر، "أمريكا الإرهاب الحديث والتداعيات"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: العدد 146، 2001)، ص 5.

4- السماك محمد أزهر سعيد، "الوزن الجيو بوليتيكي لبلدان البحر الأبيض المتوسط العربية، مستقبله"، المستقبل العربي، العدد 123، 1993، ص 29.

5- عابد شريط، "الاقتصاد العربي، وتحديات القرن الواحد والعشرين"، ع 39، أوت 2007، ص 48.

6- عبد الرحمن حمدي، "العلاقات الصينية - الإفريقية شراكة أم هيمنة؟" سلسلة دراسات إستراتيجية مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد 172، فيفري، 2007.

• الجرائد ومقالات إذاعية:

1- ب. سهيل، "الجزائر يعد العنصر الأساسي لمبادرة الشراكة الشمال الإفريقية"، جريدة الخبر، 6 جوان 2012.

2-ت.عبد الرحيم، "برنامج أمني وعسكري جزائري أمريكي"، الوجدية، يوم 2012/10/24.

3-"مبعوث أوباما لبوتفليقة لعرض لتعزيز العلاقات، بلا حدود" البيان، مؤسسة دبي للإعلام.

4-لعلامي جمال، "باراك أوباما منتظر في الجزائر"، جريدة الشروق، العدد 32439، يوم 19 فيفري 2013، ص 4.

5-محمدي عبد الرحمن، "تزايد حجم التعاون الجزائري الأمريكي تكوين ضباط جزائريين بمساهمة أمريكية"، جريدة الخبر، العدد 6991، السبت 22 فيفري 2014، ص 06.

6-مكيد علي، معوشي عماد، "الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وآفاق التحول نحو اقتصاد السوق"، مجلة المستقبل العربي، بيرت، مركز الدراسات الوحدة، العدد 423، ماي 2014، ص 114.

7-"منحت الشركة سونطراك عقود للولايات المتحدة الأمريكية"، النهار، العدد 14 936، يوم النشر: 23 أبريل 2016.

8-نجيب عمر، "أفر يكوم الأسس البدايات والتوابع"، جريدة المتوسط، العدد 295، الاثنين 22 نوفمبر 2010.

9-واج أوسمة، "الجزائر وأمريكا توقعات على خمس اتفاقيات شراكة وتعاون في المجال الفلاحي"، الإذاعة الجزائرية، 2 شارع الشهداء، الجزائر.

• مواقع الانترنت:

1-ديفيد هالبرشتام، حرب في زمن السلم، تعريب: فاضل حكيم، (المملكة العربية السعودية:

2-" السياسة الخارجية الأمريكية لبارك أوباما"، في:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=657085Reid=2920>.

<http://www.airssforum.com/F7/t93564.html>.

3- "المعاهدة الجزائرية الأولى عام 1795، لا طاقة للولايات المتحدة في فرض السلام على الجزائر"، موقع الانترنت

4- <http://www.google.dz/url.Mokhtaria.over.org.article.1795>.

5- <http://www.mutawassetonline.come/files/3682-2-99---html>

6- "نحو ترقية الشراكة الاقتصادية الجزائرية الأمريكية"، أخبار يومية، توجد على الموقع الإلكتروني: <http://www.akhbar.elyoum.dz>.

7- "الولايات المتحدة ترغب في تعميق العلاقات الاقتصادية مع الجزائر"، الإذاعة الجزائرية متوفر على: www.radioalgerie.dz.
"العلاقات الجزائرية الأمريكية"، متوفر على الموقع الإلكتروني:

<http://marefa.org/index.php>.

8-The united state of America, « National Security strategy of engagement and enlargement feckwary 1995, Washington: the white house internet.

Site: www.aw.of.nil/av/awc/awcgate/wss/95

ب- المراجع اللغة الأجنبية:

¹⁻ Bernard Revenel, "L'Algerie entre la France et les Etats Unis ", NAQD, N°2, Printemps- été, 1999.

- 2- Hatem Bensalem, Le Maghreb sur l'échiquier méditerranéen, in Etude internationales N°40, Mars 1991.
- 3-Mohammed Said Mekki, vers un partenariat stratégique Alger-Washington, le débat stratégique N°52, septembre 2000.
- 4-The united States of America, the National Security of strategy of America, March, 2006.
- 5-The national security strategy for new century Washington P. C the white house. December 1999.
- 6-The United States of America, the national Security Strategy of America, September, 2002.
- 7-Zouhir Yahya, The Maghreb States and the United states after 9/11 a problematic relationship in Sigrid faith Hamburg Germany, deutsches orient institute, 2003 .

كلمة شكر وعرفان

الإهداء

خطة البحث

1..... مقدمة

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى.....9

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية.....9

المطلب الثاني: السياسة الخارجية والمفاهيم الأخرى: 12

أولاً: السياسة الخارجية والسياسة الداخلية: 12

ثانياً: السياسة الخارجية والدبلوماسية والإستراتيجية: 13

1- الدبلوماسية 12

2- الإستراتيجية 13

ثالثاً: السياسة الخارجية والعلاقات الدولية: 15

المبحث الثاني: أهداف و محدّدات السياسة الخارجية: 16

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية:	16
أولاً: المحدّات الداخلية	16
ثانياً: المحدّات الخارجية	22
النظام الدولي:	21
العمليات السياسية الدولية	23
المؤسسات الدولية	24
المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية	24
أولاً: الأهداف المحورية	25
ثانياً: الأهداف المتوسطة	25
ثالثاً: الأهداف بعيدة المدى	26
1- المحافظة على استقلال الدولة وسيادتها وأمنها القومي	26
2- زيادة قوة الدولة	25
المبحث الثالث: النظريات المفسرة للسياسة	
الخارجي	25
المطلب الأول: النظرية الواقعية والواقعية الجديدة	27

أولاً: النظرية الواقعية الكلاسيكية.....	27
1-تعريف النظرية الواقعية	28
2-خلفيات ظهور النظرية الواقعية	29
3-مفهوم المصلحة الوطنية	29
4-مفهوم القوة	30
5-تفسير كيسنجر للسياسة الأمريكية الخارجية	30
6-تفسير بريجنسكي للسياسة الخارجية الأمريكية.....	31
7-رؤيته للسياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة.....	32
ثانيا : الواقعية الجديدة.....	33
1-أهم مبادئ وأفكار الواقعية الجديدة.....	33
2-إسهامات المدرسة الواقعية الجديدة في تحليل الساسة الخارجية.....	34
3-نقد المدرسة الواقعية والواقعية الجديدة	35
المطلب الثاني: النظرية السلوكية والنظرية ما بعد السلوكية:.....	36
أولاً : النظرية السلوكية :	36

- 1-تعريف النظرية السلوكية..... 36
- 2-الثورة السلوكية ونظرية السياسة الخارجية 36
- 3-نقد المدرسة السلوكية 37
- ثانيا: المدرسة ما بعد السلوكية 38
- 1- أفكارها 46
- 2- نقد النظرية الواقعية..... 39
- 3- الانتقادات الموجهة للمدرسة ما بعد السلوكية 39
- المطلب الثالث: نظرية صنع القرار 40
- أولاً: تعريف نظرية صناعة القرار 40
- ثانيا : عملية صنع القرار في السياسة الخارجية 41
- 1- العوامل الموضوعية 41
- 2- الانتقادات الموجهة لنظرية صنع القرار 43

الفصل الثاني

السياسة الخارجية الأمريكية في شمال إفريقيا

المبحث الأول: أهمية المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية	48
المطلب الأول: الأهمية الجيو استراتجية للمنطقة	48
المطلب الثاني: الأهمية الجيو اقتصادية للمنطقة	52
المبحث الثاني: تطور الإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة	56
المطلب الأول: مرحلة التفرد من 1989-2001	56
أولاً: في عهد جورج بوش الأب فترة 1989-1993	56
ثانياً: في عهد بيل كلينتون عام 1993 - 2001	61
المطلب الثاني: مرحلة الهيمنة 2001-2016	64
أولاً: في عهد جورج دبلو بوش عام 2001-2008	64
ثانياً: حكم أوباما 2008-2014	72
المبحث الثالث: وسائل وآليات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في شمال إفريقيا:	75
المطلب الأول: وسائل وأدوات السياسة الخارجية الأمريكية	75
أولاً: الجانب العسكري:	75
ثانياً : المساعدات الاقتصادية وجوانبها السياسية	75

- ثالثا : العمليات السرية وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية..... 76
- المطلب الثاني: وسائل تنفيذ السياسة الأمريكية في شمال إفريقيا في ظل الحرب الباردة 76
- أولا : الدبلوماسية 76
- ثانيا : السلاح الإعلامي الثقافي:..... 77
- ثالثا : الوسائل العسكرية: 77
- المطلب الثالث: وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في شمال إفريقيا في ظل المتغيرات الدولية 78
- أولا : تقديم القروض والمعونات: 78
- ثانيا: التدخل كوسيلة لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية 78
- ثالثا : الدبلوماسية الأمريكية..... 79
- استنتاجات الفصل الثاني:..... 80

الفصل الثالث

السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الجزائر

- المبحث الأول: التطور التاريخي العلاقات الجزائرية الأمريكية 1776-1993 84
- المطلب الأول: العلاقات الجزائرية الأمريكية قبل الاستعمار الفرنسي 1776-1830 . 84

- أولاً : البحرية الجزائرية والمصالح الأمريكية 84
- ثانيا : المعاهدة الجزائرية الأمريكية عام 1795 86
- ثالثا : معاهدة 1815 87
- المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية الأمريكية خلال الاستعمار الفرنسي 1830-1962
- 88
- أولاً :مستوى العلاقات السياسية الأمريكية الجزائرية إبان الإحتلال الفرنسي: 88
- ثانيا : خلال الاحتلال الفرنسي: 89
- المطلب الثالث: العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد الاستقلال 1962-1992 91
- أولاً: خلال حكم الرئيس أحمد بن بلة..... 92
- ثانيا: خلال حكم الرئيس هوري بومدين 92
- ثالثا: خلال حكم الرئيس الشاذلي بن جديد 93
- المبحث الثاني: العلاقات الجزائرية الأمريكية (1993 - 2008) 95
- المطلب الأول : المجال السياسي 95
- أولاً: مرحلة الاضطراب والغموض 1992-1995 95
- ثانيا: مرحلة التطبيع الجزئي: 1995-1998 96

97	ثالثا: مرحلة التنسيق: 1999-2004:
99	المطلب الثاني: المجال الأمني العسكري.....
99	أولاً: التعاون الأمني بين البلدين في إطار مكافحة الإرهاب
99	1-موقف المشرّع الجزائري والأمريكي من الإرهاب:
99	1-1المشرّع الجزائري:
99	1-2المشرع الأمريكي
102	ثانيا: التعاون الأمني بين البلدين في إطار الحلف الأطلسي
104	1-المواجهة المشتركة للتهديدات الأمنية العابرة للأوطان:
104	2-إصلاح المنظومة الدفاعية والتكوين:
105	المطلب الثالث: المجال الاقتصادي والتجاري
105	أولاً: الإطار الثنائي:
107	ثانيا: الإطار الجماعي:
107	1-الشراكة الأمريكية المغاربية: (مبادرة ايزنستات):
108	2- انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

المبحث الثالث: العلاقات الأمريكية الجزائرية في فترة بارك أوباما 2008 - 2016	109
المطلب الأول: العلاقات الجزائرية الأمريكية في المجالين الأمني والسياسي	110
أولاً: المجال الأمني والعسكري:	110
ثانياً: المجال السياسي	115
المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية الأمريكية في المجال الاقتصادي والاجتماعي و الثقافي	114
أولاً: المجال الاقتصادي:	117
1-الإطار الثنائي	117
2-الإطار الجماعي	120
ثانياً: الجانب الثقافي والاجتماعي	122
خلاصة الفصل	126
الخاتمة	127
قائمة المصادر والمراجع	127
فهرس الموضوعات	153

Résumé

تناولت الدراسة التوجهات السياسية الخارجية الأمريكية اتجاه الجزائر 2008-2016، فحدد الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري لتفسير السياسة الخارجية.

تناول الفصل الثاني الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة شمال إفريقيا، حيث تعتبر هذه الأهمية من أحد العوامل الذي جعل الجزائر محل اهتمام السياسة الأمريكية، واستخدمت عدّة وسائل وآليات لتنفيذ إستراتيجيته في منطقة شمال إفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة لمنع المدّ الشيوعي.

أما الفصل الثالث تناول لب الدراسة، وهو واقع العلاقات الجزائرية الأمريكية فترة رئاسة أوباما، مع تحديد الجذور التاريخية لهذه العلاقة في المجال السياسي والأمني والاقتصادي، واعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بدور الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب من خلال عدّة مبادرات، وتواصل التنسيق الأمني، والتعاون في شتى المجالات.

Notre étude porte sur les relations entre les Etats Unis d'Amérique et l'Algérie et cela de 2008 jusqu'à 2016.

Le premier chapitre s'est porté sur le cadre conceptuel et théorique et les différentes notions liées à la politique étrangère.

Quand au deuxième chapitre, il traite l'importance géostratégique de la région nord-africaine pour l'Etat américain, en général et l'Algérie en particulier, qui l'a mis en parmi premiers rang de la politique extérieur américaines. Ce dernier a utilisé plusieurs moyens et mécanismes pour mettre en œuvre sa stratégie en Afrique du Nord surtout après la fin de la guerre froide.

Le troisième chapitre étudie la réalité des relations algériennes et américaines pendant la présidence d'Obama, sans oublier l'histoire des relations Algéro-américaine dans les domaines politique, sécuritaire et économique, vu que l'Algérie joue ces dernières années un rôle primordial dans la lutte contre le terrorisme, ce qui incite les Etats Unis d'Amérique à se rapprocher d'elle et faire de l'Algérie un vrai allié.